غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER

2025

التقرير السنوي

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة صاحب الجلالة

الملك حمد بن عيسى آل خليفة

ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه

حضرة صاحب السمو الملكي

الأمير سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه

المحتويات

«صاحب العظمة عيسى الكبير حاكم البحرين وتوابعها طيب الله ثراه	6
كلمة رئيس مجلس الإدارة	8
الرؤية والرسالة والقيم الأساسية	10
أعضاء مجلس الإدارة	12
الملخص التنفيذي لتقرير مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين	14
تقرير مجلس الإدارة	18
اللجان القطاعية	56
خدمة العملاء	80
البيانات المالية	82

«صاحب العظمة عيسى الكبير حاكم البحرين وتوابعها... من رعاية التجار إلى تأسيس كيان الغرفة عام 1910»

حين تفضّل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم حفظه الله ورعاه، بتسمية هذا العام 2026 «عام عيسى الكبير»، فإنما أعاد توجيه البوصلة الوطنية نحو شخصية مفصلية في تاريخ البحرين الحديث؛ شخصية لا يكتمل الحديث عن مؤسسات الدولة، ولا عن غرفة تجارة وصناعة البحرين على وجه الخصوص، من دون الوقوف أمام بصماتها ودورها المؤسِّس.

وإن من تمام الوفاء والواجب، في هذا السياق، أن تُسلَّط الأضواء على إسهام صاحب العظمة عيسى الكبير حاكم البحرين وتوابعها طيب الله ثراه، في نشأة الكيان المنظَّم للتجار عام 1910، الذي يُعدّ النواة الأولى لغرفة تجارة وصناعة البحرين اليوم.

في مطلع القرن العشرين، كانت البحرين تشهد حراكًا تجاريًا متصاعدًا، احتلت معه موقعًا متقدّمًا في الخليج العربي مركزًا للتجارة واللؤلؤ والملاحة، وتكوَّنت على أرضها طبقة تجارية بحرينية تمتاز بالخبرة والصلات الواسعة مع موانئ المنطقة والعالم. هذا الزخم الاقتصادي خلق حاجة ملحّة إلى الانتقال بالعلاقة بين الحكم والتجار من مستوى الاتصالات الفردية والمطالبات المتفرقة، إلى مستوى أكثر تنظيمًا واستدامةً، يقوم على الحوار المؤسسي والتشاور المنتظم حول شؤون الرسوم، والجمارك، والأسواق، وحركة الاستيراد والتصدير.

في هذا المناخ نشأت فكرة جمع كبار تجار المنامة في إطار منظَّم، فانعقد في عام 1910 مجلس للتجار يضم نخبة من أعلام التجارة آنذاك، ليضع الأساس لتمثيل جماعي لصوتهم ورؤيتهم. لم يكن هذا التحوّل ممكنًا لولا رعاية صاحب العظمة عيسى الكبير طيب الله ثراه المباشرة وتشجيعه لهذا التجمّع، وإقراره بأن يكون للتجار مجلس يعودون إليه فيما يطرأ من قضايا، ويتوجّه بدوره

برأي موحد ومبلور إلى الحاكم والإدارة. لقد كان هذا القرار لحظة فارقة؛ إذ نُقلت إرادة التنظيم من حيّز الرغبة لدى التجار إلى حيّز الفعل المؤسسي تحت مظلة الحكم، لتولد بذلك النواة الأولى لكيانٍ يمكن اعتباره البذرة التاريخية لغرفة تجارة وصناعة البحرين.

تميز صاحب العظمة عيسى الكبير طيب الله ثراه برؤية مبكّرة لأهمية القطاع الخاص في استقرار الدولة وازدهارها. فلم يتعامل مع التجار باعتبارهم طرفًا خارج دائرة القرار، بل نظر إليهم شركاء في المسؤولية، وركنًا أصيلاً في قوة البلاد ومكانتها. من هنا منح مجلس التجار الوليد شرعية سياسية ومعنوية، وأحاطه بأجواء من الثقة، وفتح أمامه أبواب التشاور في قضايا جوهرية تمس الحياة الاقتصادية، من تنظيم الموانئ والرسوم، إلى ضبط الأسواق وحماية المصالح المشروعة للمتعاملين. وبذلك تأسست، مبكرًا، ثقافة الحوار بين الدولة والقطاع الخاص على قاعدة الاحترام المتبادل، قبل أن تتبلور في العقود اللاحقة في صورة غرفة تجارية متكاملة الهياكل والاختصاصات.

لقد أدرك صاحب العظمة عيسى الكبير طيب الله ثراه أن التجارة لا تزدهر في فراغ، وأن ازدهارها يحتاج إلى بيئة مؤسسية وقانونية تحمي الحقوق وتنظّم الالتزامات. لذلك ربط بين وجود مجلس للتجار وبين ترسيخ بيئة من العدالة المستندة إلى الشريعة الإسلامية وإلى الأعراف التجارية الراسخة في المجتمع البحريني. فالتاجر في عهده كان يجد في الحكم سندًا وفي المجلس إطارًا، وفي الأعراف والقضاء مظلةً ضامنةً للتعامل العادل. هذا التوازن بين «الكيان المؤسسي للتجار» و«مرجعية الحكم العادل» و«الأعراف التجارية المستقرة» خلق منظومة متكاملة من الثقة في السوق، وجعل من البحرين بيئة جاذبة للتجارة الإقليمية والدولية.

وما يلفت النظر أن صاحب العظمة عيسى الكبير طيب الله ثراه لم يكتفِ بقبول وجود مجلس للتجار، بل تعامل معه باعتباره قناة طبيعية لنقل نبض السوق ورؤيته. فبدلاً من كثرة المراجعات الفردية والتفاوت بين المصالح، صار هناك «صوت واحد» للتجار يُصاغ عبر نقاشاتهم في المجلس، ثم يُرفع إلى الحاكم، فيتحوّل إلى سياسات أو تعديلات أو معالجات بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة. هذه النقلة من «المطالبة الفردية» إلى «التمثيل الجماعي» هي جوهر فكرة الغرفة الحديثة؛ أي أن يكون للقطاع الخاص بيت يلمّ شمله، ويصوغ مواقفه، ويبني جسورًا مستمرة مع مؤسسات الدولة.

من هذا المنطلق، يمكن القول إن غرفة تجارة وصناعة البحرين، وهي تحتفي اليوم بمسيرتها الطويلة، إنما تعود بجذورها إلى تلك اللحظة المبكرة حين هيأ عيسى الكبير الأرضية لقيام كيان منظّم للتجار، ومنحهم شرعية التمثيل، ورسّخ في وعيهم وفي وعي الدولة أن مصلحة البحرين تُصاغ في مساحة مشتركة بين الحكم والقطاع الخاص. وما كان للغرفة أن تبلغ ما بلغته من مكانة وتأثير على امتداد أكثر من قرن، لولا تلك البداية الحكيمة التي وضعت العلاقة بين الدولة والتجار على أساس الشراكة لا التنافس، والتكامل لا التزاحم.

إن تخصيص عام «عيسى الكبير» ليس مجرّد احتفاء رمزي بحاكم تاريخي، بل هو أيضًا تذكير بواجب مؤسسات اليوم، وفي مقدمتها غرفة تجارة وصناعة البحرين، في أن تعترف بأصولها، وأن تكرّم الرجال الذين أسسوا لها فضاءها المؤسسي الأول، وأن تواصل أداء رسالتها بروح تلك اللحظة التأسيسية.

فالواجب يقتضي أن يُقال بوضوح: إن واحدًا من أعظم ما قدّمه صاحب العظمة عيسى الكبير طيب الله ثراه للبحرين، إلى جانب حفظ الأمن وبناء الإدارة وتنظيم القضاء، هو أنه أطلق الشرارة الأولى لتنظيم التجار في كيان جماعي، وأنه فتح بذلك الباب أمام الغرفة لتكون، عبر الأجيال، بيتًا جامعًا لصوتهم وشريكًا رئيسيًا في البناء الاقتصادي الوطني. وفي عام يحمل اسمه الكبير، يحق للغرفة أن تفخر بأن جذورها ضاربة في تاريخ هذا القائد، وأن تستلهم من سيرته المزيد من الإصرار على خدمة البحرين واقتصادها ومجتمع أعمالها.

كلمة الرئيس

بسم الله الرحمن الرحيم
﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

الحمد لله الذي وفق وسدد، وأعان وبارك، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

يسعدني أن أضع بين أيديكم هذا التقرير السنوي لغرفة تجارة وصناعة البحرين لعام 2025، وهو العام الأخير من عمر الدورة الثلاثين لمجلس إدارة الغرفة، عامٌ نطويه اليوم وقد حمل في طياته حصيلة مسيرة مؤسسية حافلة بالعمل، والتحدي، والمسؤولية، والتطلع الدائم إلى خدمة القطاع الخاص، وتعزيز دوره كشريك رئيسي في مسيرة التنمية الشاملة لمملكة البحرين.

ويشرفني في هذا المقام أن أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، لما يحظى به القطاع الخاص من رعاية كريمة ودعم متواصل، ولما توليه القيادة الحكيمة من اهتمام بالغ بدور الغرفة كمظلة جامعة لمجتمع الأعمال وشريك فاعل في تحقيق أهداف رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وإذ نعرض اليوم حصيلة عام هو خاتمة دورة كاملة، فإننا نقف بصدق أمام أنفسنا، مدركين أن مسيرة العمل العام لا تخلو من التحديات، وأن الطموحات كانت – وستبقى – أكبر من الإمكانات المتاحة، وأننا وإن بذلنا غاية الجهد والطاقة، وسعينا بما أوتينا من إخلاص واجتهاد لخدمة القطاع الخاص وتمثيل مصالحه والدفاع عن قضاياه، فقد نكون أصبنا في مواضع، ولم يحالفنا التوفيق في أخرى. غير أن النية كانت – ولا تزال – خالصة لوجه الله تعالى، وموجهة لخدمة هذا الوطن العزيز، وقيادته الحكيمة، وشعبه الكريم، وإعلاء شأن اقتصاده، وتعزيز مكانته بين الأمم.

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أصحاب السعادة أعضاء مجلس إدارة الغرفة، وأعضاء اللجان الدائمة، والمجلس التشاوري، وإلى الجهاز التنفيذي والإداري، ولكل من أسهم بفكره وجهده ووقته في إنجاح أعمال هذه الدورة، وإلى أعضاء الغرفة من التجار وأصحاب الأعمال الذين كانوا ولا يزالون جوهر هذه المؤسسة وسبب وجودها، وإلى شعب البحرين الكريم الذي يشكّل استقرار الوطن ونهضته الأساس المتين لكل إنجاز.

لقد عملنا في هذه الدورة بروح الفريق الواحد، وبمنهج مؤسسي يقوم على الحوار، والتشاور، وتحويل مرئيات الأعضاء إلى ملفات عمل، وعلى ترسيخ الشراكة مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، والانفتاح على العالم، وبناء منظومة خدمات حديثة، وبنية رقمية متطورة، ومنظومة قانونية واقتصادية داعمة، إيماناً بأن قوة الغرفة من قوة أعضائها، وأن ازدهار القطاع الخاص هو ركيزة ازدهار الوطن.

وإنني إذ أختتم هذه الكلمة، أستحضر قول الله تعالى:
﴿رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾

سائلاً المولى عز وجل أن يتقبّل ما قُدّم من عمل، وأن يغفر ما كان فيه من تقصير، وأن يوفق من سيتحمل الأمانة من بعدنا لمواصلة المسيرة، والبناء على ما تحقق، بما يخدم مملكة البحرين، وقطاعها الخاص، وأجيالها القادمة.

والله ولي التوفيق،

سمير عبدالله ناس
رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين

الرؤية والرسالة

تعتبر غرفة تجارة وصناعة البحرين الممثل الرئيسي للقطاع الخاص البحريني المعبر عن مجتمع المال والأعمال بأنشطته وقطاعاته المختلفة بعراقتها الممتدة لأكثر من 80 عاماً. منذ تأسيسها عام 1939م تطور دور الغرفة كماً ونوعاً كأقدم غرفة تجارية في المنطقة، حيث واكبت جميع مراحل النمو والتطور الأقتصادي والاجتماعي التي مرت بها مملكة البحرين وشهدها العالم على مر السنين، وتعاظم هذا الدور وتنوع مع نمو قطاعات الأعمال وتزايد أهميتها في هيكل الاقتصاد الوطني.

الـرؤيـة

أن نكون الصوت القيادي لمجتمع الأعمال وشريك مؤثر في صنع القرار الاقتصادي.

الـرسـالـة

تمثيل القطاع الخاص والقيام بدور مؤثر في حماية مصالحه.

بـيـان الـرسـالـة

أعضاءنا يستحقون منظمة كفؤة سريعة الاستجابة تتسم بأداء عالٍ. منظمة تعاونهم، وتساعدهم على النمو والنجاح وحماية مصالحهم.

القيم المـقدمـة

منظمة يقودها طاقم من الموظفين الموهوبين الملتزمين الذين يسعون إلى تقديم أفضل الخدمات والمساعدة في الحاضر والمستقبل.

الـشـعـار

شريكك في عالم الأعمال.

القيم الأساسية

الجـرأة
ندرك في الغرفة التحديات التي نواجهها في القطاع الخاص وهذا يستلزم منا أن نكون جريئين، وأن نتخذ الإجراءات والقرارات للتعامل مع التحديات، وأن نستجيب للتغيير، وتحقيق النتائج الإيجابية لأعضائنا.

الشـفافية
من ضمن القيم الأساسية لكل منا، البوصلة الأخلاقية هي منهجنا في إدارة مسؤولياتنا، نحن ملتزمون لأعضائنا بذلك وحريصون على كسب ثقة السوق التجاري واحترامهم فيما نقوم به.

الإلـتـزام
نحن نعمل لمؤسسة واحدة، الغرفة. لا لشخص أو جهة معينة. ملتزمون للإخلاص للغرفة وأعضاءها.

الـولاء
ضروري لكل منا لنتمكن من التعامل مع التحديات التي نواجهها جميعاً حالياً ومستقبلاً.

الإبـتـكـار
اليوم هو المحرك الرئيس للاقتصاديات القوية والمؤسسات الرائدة في العالم، ونحن بحاجة لتبنيه والعمل على التغيير في الغرفة.

الشـمـولـيـة
نحن ملتزمون بمساعدة جميع أعضائنا بصرف النظر عن الحجم والقطاعات والجنس والطائفة، فالتحديات التي تواجهنا تجمعنا وتوحدنا.

أعضاء المكتب التنفيذي

سعادة السيد
سمير عبدالله ناس
رئيس مجلس الإدارة

سعادة السيد
خالد محمد نجيبي
النائب الأول للرئيس

سعادة السيد
محمد عبدالجبار الكوهجي
النائب الثاني للرئيس

سعادة السيد
عارف أحمد هجرس
الأمين المالي

سعادة السيد
وليد إبراهيم كانو
نائب الأمين المالي

سعادة السيد
باسم محمد الساعي
عضو المكتب التنفيذي

سعادة السيد
أحمد صباح السلوم
عضو المكتب التنفيذي

أعضاء مجلس الإدارة

سعادة السيد
يوسف صلاح الدين إبراهيم
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
عبدالوهاب يوسف الحواج
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
جميل يوسف الغناه
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
الدكتور وهيب أحمد الخاجة
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
محمد فاروق المؤيد
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
سونيا محمد جناحي
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
بتول محمد داداباي
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
سوسن أبو الحسن محمد
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
نواف خالد الزياني
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
أحمد يوسف علي
عضو مجلس الإدارة

سعادة السيد
يعقوب يوسف العوضي
عضو مجلس الإدارة

الملخص التنفيذي لتقرير مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين

يعكس هذا الملخص خلاصة العمل المؤسسي والاستراتيجي الذي اضطلع به مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025، في إطار الدور الوطني للغرفة كممثل للقطاع الخاص وشريك رئيسي في مسيرة التنمية الاقتصادية، وكمؤسسة استشارية تسهم في صياغة السياسات الاقتصادية، وتعزيز تنافسية بيئة الأعمال، وتوسيع حضور الاقتصاد البحريني إقليميًا ودوليًا، بما يتسق مع التوجيهات السامية للقيادة الحكيمة، ومستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وخلال عام 2025، ركّزت أعمال المجلس على تحويل أولويات مجتمع الأعمال إلى مسارات عمل قابلة للتنفيذ والمتابعة، وتعزيز الشراكة المؤسسية مع السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتطوير منظومة خدمات الغرفة، وفتح آفاق جديدة أمام الشركات البحرينية في الأسواق العالمية، مع ترسيخ مبادئ الحوكمة والجودة والتحول الرقمي، وحماية مصالح الأعضاء، ودعم استدامة النمو الاقتصادي.

أولًا: القيادة والتوجيه الاستراتيجي

- تعزيز التواصل المؤسسي مع القيادة الحكيمة، بما رسّخ مكانة الغرفة كممثلة جامعة للقطاع الخاص وشريك في صياغة الأولويات الاقتصادية.
- توجيه عمل الغرفة ليتواءم مع مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030، وملفات التنويع الاقتصادي، والاستثمار، والتوظيف، والتنافسية.

ثانيًا: الحوكمة وصناعة القرار

- عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات والمكتب التنفيذي 11 اجتماعًا خلال عام 2025، خُصصت لاعتماد السياسات والمبادرات ومتابعة تنفيذها.
- مناقشة التحديات التشغيلية والتشريعية التي تواجه الشركات، وتحويلها إلى مرئيات ومخاطبات رسمية للجهات المعنية.
- متابعة تنفيذ القرارات وفق مؤشرات أداء وجداول زمنية، بما عزّز كفاءة العمل المؤسسي وموثوقية المخرجات.

ثالثًا: الشراكة مع السلطتين التنفيذية والتشريعية

- تقديم أكثر من 63 مرئية قانونية واقتصادية حول مشاريع القوانين والقرارات التنظيمية.
- الخروج بأكثر من 200 توصية تخدم استقرار الأعمال، وتقليل كلفة التشغيل، وتحسين بيئة الاستثمار.

- التنسيق المستمر مع الوزارات والجهات الحكومية ومجلسي الشورى والنواب لضمان مواءمة التشريعات مع احتياجات القطاع الخاص.

رابعًا: منتدى باب البحرين 2025

- تنظيم المنتدى الدولي تحت شعار "تشكيل مستقبل مستدام من خلال التجارة والتوظيف".
- مشاركة منظمات دولية رفيعة المستوى (منظمة التجارة العالمية، منظمة العمل الدولية، غرفة التجارة الدولية، وغيرها).
- إصدار أكثر من 200 توصية في 9 محاور استراتيجية، ورفعها إلى مجلس الوزراء، وبدء متابعة تنفيذها.

خامساً: تمثيل القطاع الخاص وحماية تنافسيته:

- اضطلعت الغرفة بدور محوري في الدفاع عن مصالح مجتمع الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.
- تبنّي مواقف مؤسسية تجاه القضايا التشريعية والرسوم وكلفة التشغيل.
- حماية استدامة المؤسسات، ولاسيما الصغيرة والمتوسطة، من الأعباء غير المدروسة.
- إدارة ملفات الشكاوى والمطالبات عبر قنوات رسمية ومتابعتها مع الجهات المختصة حتى الوصول إلى معالجات عملية.

سادساً: التوسع الخارجي والدبلوماسية الاقتصادية

- المشاركة في 21 فعالية اقتصادية في 15 دولة.
- استقبال 20 وفدًا تجاريًا دوليًا من 12 دولة.
- تنظيم منتديات ثنائية ومتعددة الأطراف لربط الشركات البحرينية بشركاء دوليين.
- الحصول على الاعتماد الدولي لشهادات المنشأ، وانتخاب الرئيس التنفيذي في مجلس إدارة اتحاد الغرف العالمي.

سابعاً: حماية مصالح الأعضاء

- تلقي 79 شكوى واستفسارًا.
- معالجة وحل 75% من الحالات.
- تحويل شكاوى الأعضاء إلى ملفات متابعة مؤسسية مع الجهات المعنية.

ثامناً: المنظومة القانونية وتسوية المنازعات

- تسوية أكثر من 76 نزاعًا واستفسارًا تجاريًا وديًا.
- نظر مركز التسوية في منازعات تجارية بقيمة تجاوزت 1.59 مليون دينار بحريني.
- توقيع 10 مذكرات تفاهم دولية لتوفير أطر قانونية للتعاون التجاري.

تاسعاً: توطين الصناعة وسلاسل الإمداد

- تنظيم فعالية "فرص التوطين الصناعي – صنع في البحرين".
- ربط المصانع الكبرى بالموردين المحليين.
- دعم إحلال الواردات وتعزيز المحتوى المحلي.

عاشراً: الأمن الغذائي

- بحث فرص استثمار وشراكات في الزراعة والصناعات الغذائية والتخزين والنقل.
- تنويع مصادر الاستيراد وتعزيز استقرار سلاسل الإمداد.

حادي عشر: تمكين الشباب ورأس المال البشري

- تنفيذ النسخة الرابعة من برنامج "جرّب تشتغل" بمشاركة 33 طالبًا في 15 شركة.
- تنظيم ندوة "الذكاء الاصطناعي في التعليم" بمشاركة أكثر من 400 مختص.

ثاني عشر: التحول الرقمي

- ربط أنظمة الغرفة بالهوية الرقمية الوطنية eKey 2.0.
- إطلاق شهادات المنشأ الرقمية.

- تطوير التطبيق الذكي.
- إطلاق المساعد الذكي "عيسى".
- تطبيق معيار ISO 27001 في أمن المعلومات.
- الحصول على جائزة CIO Master.

ثالث عشر: الحوكمة والجودة

- تجديد شهادة ISO 9001 لإدارة الجودة.
- الحصول على ISO 27001 لأمن المعلومات.
- استمرار تطبيق ISO 22301 لاستمرارية الأعمال.
- الحصول على جائزة افضل بيئة عمل.

يؤكد هذا الملخص أن عام 2025 مثّل مرحلة نضج مؤسسي متقدمة لغرفة تجارة وصناعة البحرين، انتقلت فيها من دور تمثيلي إلى شريك وطني فاعل في صياغة السياسات الاقتصادية، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وفتح آفاق دولية جديدة، وترسيخ التحول الرقمي والحوكمة والجودة.

وبهذه المنجزات، تكرّس الغرفة مكانتها كمؤسسة اقتصادية رائدة، وصوت موحّد لمجتمع الأعمال، وذراع استشاري وتنفيذي يسهم بفاعلية في تحقيق مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030، ويعزز ثقة القيادة والقطاع الخاص في دورها كشريك استراتيجي في بناء مستقبل اقتصادي مستدام لمملكة البحرين.

تقرير مجلس الإدارة

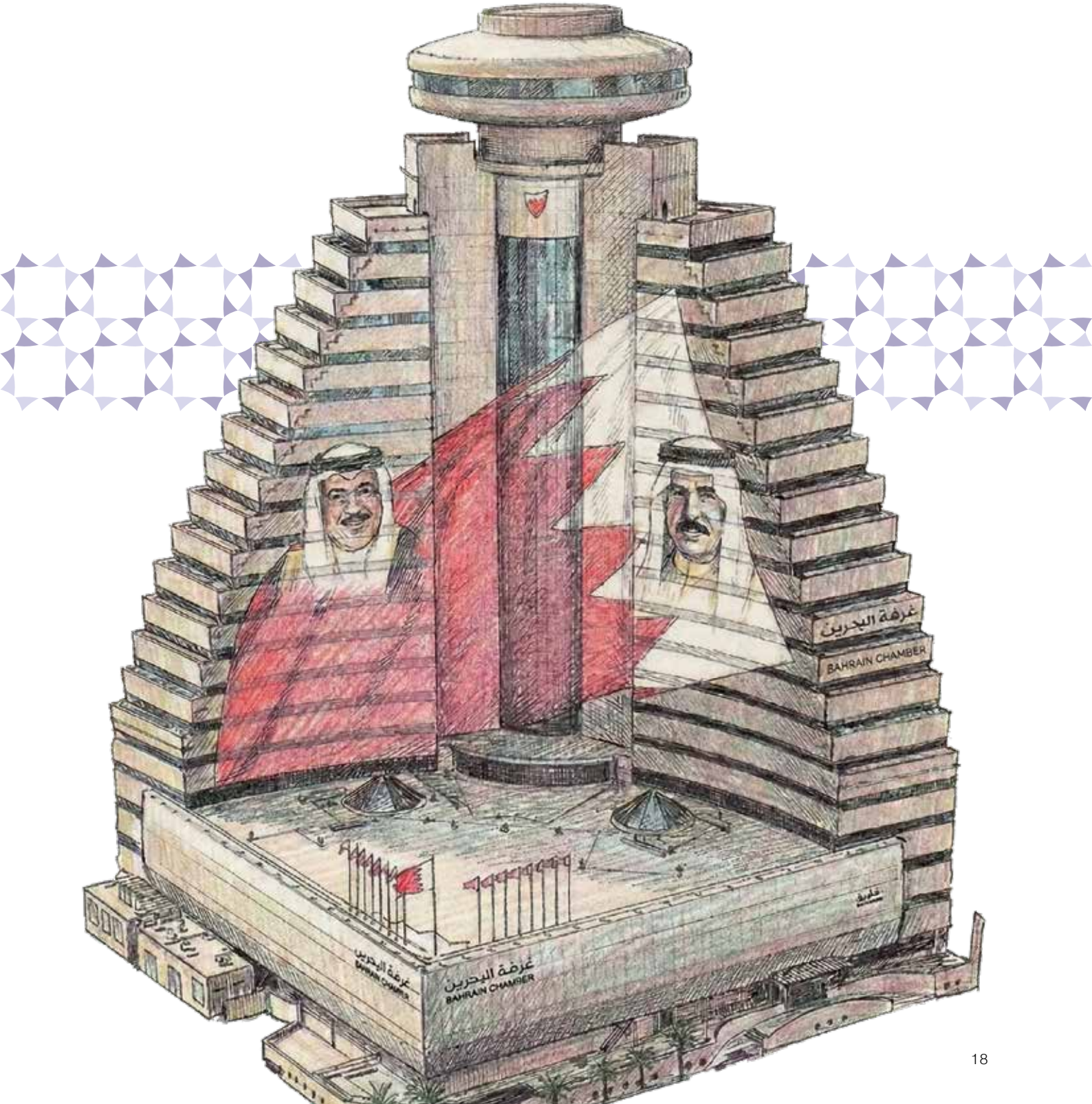

يعرض هذا الفصل حصيلة أعمال مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025، بوصفه الإطار القيادي الذي تُناقش ضمنه أولويات مجتمع الأعمال، وتُعتمد من خلاله المواقف والمرئيات ذات الصلة بالتشريعات والسياسات الاقتصادية، وتُترجم عبره قضايا الأعضاء وتحدياتهم إلى مسارات متابعة واضحة مع الجهات المعنية.

ويقدّم التقرير عرضًا لأبرز الملفات التي عمل عليها المجلس، وما نتج عنها من مبادرات وقرارات وشراكات، وانعكاس ذلك على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية القطاع الخاص، بما يرسّخ دور الغرفة كمنصة جامعة لصوت مجتمع الأعمال في مملكة البحرين.

وقد جاءت أعمال الغرفة خلال عام 2025 في إطار التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، والدعم المتواصل من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، لتعزيز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية، وتحقيق مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030.

وانطلاقًا من ذلك، ركّز مجلس الإدارة خلال العام على توظيف صلاحيات الغرفة في تمثيل مصالح الأعضاء، وتعزيز الشراكة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، وفتح أسواق وفرص جديدة للشركات البحرينية، وتطوير منظومة خدمات أكثر سرعة وموثوقية، بما يدعم استقرار الأعمال ويعزز جاهزية القطاع الخاص لمتطلبات المرحلة المقبلة.

أولاً: لقاءات القيادة الحكيمة، دعم راسخ لتعزيز دور الغرفة والشراكة مع القطاع الخاص

تشرفت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 بلقاء حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، في إطار التواصل المستمر بين الغرفة والقيادة الحكيمة، بما يجسد المكانة التي يحظى بها القطاع الخاص كشريك رئيسي في مسيرة التنمية الاقتصادية، ويعكس الحرص على ربط عمل الغرفة مباشرةً بأولويات الدولة وتوجهاتها الاستراتيجية.

وخلال لقاء جلالة الملك المعظم، أشاد جلالته بالدور المحوري الذي تضطلع به غرفة تجارة وصناعة البحرين في دعم وتنمية القطاعين التجاري والصناعي، وبإسهاماتها المتواصلة عبر مسيرتها العريقة في تعزيز النهضة الاقتصادية، مؤكدًا دعمه للأسرة التجارية ولدور الغرفة كمؤسسة ممثلة للقطاع الخاص، وشريك فاعل في دفع عجلة النمو وإطلاق المبادرات والمشروعات التي تسهم في ترسيخ مكانة مملكة البحرين كمركز اقتصادي وتجاري رائد. كما ثمّن جلالته جهود التجار ورجال الأعمال ودورهم البارز في تحقيق التنمية الشاملة، مؤكدًا حرصه على استمرار الشراكة مع الغرفة في خدمة المسيرة الاقتصادية.

كما التقت الغرفة بصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حيث أكد سموه أن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تمثل رافدًا رئيسيًا للمسارات التنموية، وضرورة مواصلة تعزيزها وتهيئة المقومات الداعمة لتوسيع آفاق الاستثمار، مشيرًا إلى الدور الحيوي الذي تقوم به الغرفة وأعضاؤها في دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وخلق

الفرص النوعية، وترسيخ مكانة البحرين كمركز تجاري ولوجستي موثوق، لاسيما من خلال المبادرات النوعية التي تقودها الغرفة، ومن بينها اعتماد شهادة المنشأ دوليًا ودعم مبادرة "صنع في البحرين".

وقد أسهمت هذه اللقاءات في توفير غطاء مؤسسي قوي لعمل الغرفة، وعزّزت من قدرتها على الاضطلاع بدورها الاستشاري والتمثيلي بكفاءة أعلى، من خلال توسيع نطاق الحوار المنظم بين القطاعين العام والخاص، وتحويل مرئيات وتوصيات مجتمع الأعمال إلى مخرجات موثقة قابلة للمتابعة مع الجهات المعنية، بما رسّخ ثقة مجتمع الأعمال بدور الغرفة كصوت موحّد وممثل معترف به في نقل التحديات والفرص إلى صناع القرار.

وعكست هذه اللقاءات حرص القيادة الحكيمة على دعم الغرفة وتمكينها من أداء دورها كشريك استراتيجي في مسيرة التنمية، وإتاحة مساحات أوسع للشراكة المؤسسية في ملفات الاستثمار والتشريعات الاقتصادية وتنافسية القطاعات الإنتاجية، بما يعزز من مساهمة القطاع الخاص في تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين 2030، ويكرّس حضور الغرفة كطرف أساسي في صياغة مستقبل الاقتصاد الوطني.

ثانياً: اجتماعات مجلس الإدارة وصناعة القرار وتوجيه الأداء المؤسسي

عقد مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 ستة اجتماعات، فيما عقد المكتب التنفيذي أحد عشر اجتماعًا، خُصصت لمناقشة القضايا الاستراتيجية المرتبطة بتمثيل القطاع الخاص، واعتماد المبادرات والخطط، ومتابعة تنفيذ القرارات، بما ينسجم مع أولويات التنمية الاقتصادية وتطلعات مجتمع الأعمال.

وقد ركزت اجتماعات مجلس الإدارة على دراسة أوضاع القطاعات الاقتصادية المختلفة، ومناقشة التحديات التي تواجه الشركات، ولاسيما ما يتعلق بتنافسية السوق وكلفة التشغيل واستدامة الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب اعتماد المبادرات والبرامج، وتكليف اللجان المتخصصة بإعداد الدراسات والمرئيات، ومتابعة تنفيذ القرارات وفق جداول زمنية واضحة.

كما تناولت اجتماعات المكتب التنفيذي متابعة تنفيذ سياسات وقرارات مجلس الإدارة، واستعراض تقارير الجهاز التنفيذي بشأن سير المبادرات والمشاريع المعتمدة، ومدى الالتزام بمؤشرات الأداء، واتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية لضمان تحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفاعلية.

وقد اتسمت مداولات المجلس بالتركيز على الملفات ذات الأثر المباشر على تنافسية الشركات، وكلفة التشغيل، واستدامة السوق، من خلال ما يلي:

- **معالجة ملاحظات وشكاوى الأعضاء بصورة منظمة:**

حيث تم تحويل ما يرد من ملاحظات ومطالب من مجتمع الأعمال إلى ملفات تُعرض على مجلس الإدارة وتُناقش ضمن جدول أعماله، ثم تُرفع في مخاطبات رسمية إلى الجهات الحكومية المعنية، مع متابعة الردود والنتائج بصورة منتظمة، بما يضمن إيصال مرئيات القطاع الخاص إلى صُنّاع القرار وتحقيق استجابة عملية لها.

- **إبداء المرئيات حول مشاريع القوانين والتشريعات الاقتصادية:**

من خلال دراسة مشروعات القوانين والاقتراحات بقوانين ذات الصلة بالأنشطة التجارية والاستثمارية، وتحليل أثرها المالي والتنظيمي على الشركات، وبوجه خاص على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وصياغة مرئيات الغرفة ورفعها للجهات المختصة دعماً لتشريعات متوازنة تعزز النمو والاستدامة.

- **متابعة تنفيذ القرارات وتقييم مستوى الأداء:**

عبر استعراض التقارير الدورية المقدمة من الجهاز التنفيذي حول مدى تنفيذ قرارات المجلس والمبادرات المعتمدة، ومقارنتها بالجداول الزمنية ومؤشرات الأداء، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة، بما يضمن حسن التنفيذ وتحقيق النتائج المستهدفة.

- **الترويج لمملكة البحرين وتعزيز حضورها في المحافل الاقتصادية الإقليمية والدولية**

من خلال دعم مشاركة الغرفة ووفود القطاع الخاص في المنتديات والمؤتمرات والمعارض الخارجية، وتسويق الفرص الاستثمارية، وإبراز مزايا البيئة الاقتصادية في المملكة، بما يسهم في استقطاب الاستثمارات وتعزيز موقع البحرين كمركز تجاري ومالي ولوجستي.

- **تعزيز الشراكة مع السلطتين التنفيذية والتشريعية:**

عبر تكثيف التنسيق مع الوزارات والجهات الحكومية المعنية، ومجلسي الشورى والنواب، والمشاركة في مناقشة مشروعات القوانين والسياسات الاقتصادية، بما يضمن مواءمة التشريعات مع احتياجات القطاع الخاص ودعم مسارات التنمية.

- **تمثيل في اللجان والمجالس الحكومية والبرلمانية، حضور مؤسسي فاعل في صناعة القرار:**

في عام 2025، واصلت غرفة تجارة وصناعة البحرين تعزيز حضورها المؤسسي في منظومة صنع القرار من خلال تمثيلها المباشر في عدد من اللجان والمجالس الحكومية والبرلمانية ذات الصلة بالسياسات الاقتصادية والتنظيمية، حيث شاركت في أعمال اللجنة المشتركة مع مجلس النواب المعنية بمناقشة مشروعات القوانين الاقتصادية والمالية، وقدّمت عبرها مرئيات تفصيلية حول قوانين الضرائب، والرسوم، وسوق العمل، والاستثمار، وأسهمت في بلورة توصيات داعمة لتنافسية بيئة الأعمال.

شاركت الغرفة في اجتماعات لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية والمرافق العامة والبيئة بمجلس النواب لبحث قضايا تمس النشاط التجاري والاستثماري، من بينها أوضاع الأسواق، وكلفة ممارسة الأعمال، والآثار الاقتصادية للمشروعات التنموية، وقدّمت مقترحات عملية لمعالجة التحديات وتعزيز الاستدامة التجارية.

على صعيد السلطة التنفيذية، تمثلت الغرفة في عدد من فرق العمل واللجان الحكومية المتخصصة المعنية بملفات الرسوم، والأنظمة التجارية، وسوق العمل، والاستثمار، حيث نقلت مرئيات مختلف القطاعات، وناقشت التحديات التنظيمية والتشريعية، واقترحت معالجات تهدف إلى تبسيط الإجراءات، وتحقيق التوازن بين متطلبات الرقابة وحفز الاستثمار.

ويعكس هذا الحضور في اللجان والمجالس الحكومية والبرلمانية الدور المحوري الذي تؤديه الغرفة كصوت مؤسسي للقطاع الخاص، وشريك فاعل في صياغة السياسات والتشريعات الاقتصادية، من خلال المساهمة المباشرة في مناقشة القوانين والأنظمة، ونقل المعوقات، وطرح الحلول العملية التي تدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزز جاذبية بيئة الأعمال.

- **تعزيز قنوات التواصل مع أعضاء الغرفة ومختلف قطاعات الأعمال:**

من خلال اللقاءات الدورية، وورش العمل، والزيارات الميدانية، والاستماع المباشر لملاحظاتهم وتطلعاتهم، وإشراكهم في صياغة الأولويات والمبادرات، بما يعزز شعورهم بالشراكة ويرسخ دور الغرفة كمظلة جامعة لمجتمع الأعمال.

ثالثاً: صوت القطاع الخاص، الدور المحوري لغرفة البحرين في حماية تنافسية الاقتصاد الوطني

في عام 2025، اضطلعت غرفة تجارة وصناعة البحرين بدور محوري في تمثيل القطاع الخاص والدفاع عن مصالحه أمام السلطتين التشريعية والتنفيذية، من خلال تبنّي مواقف مؤسسية مدروسة تستند إلى دراسات فنية ومرئيات واقعية، عكست التزامها بنقل تحديات مجتمع الأعمال واقتراح المعالجات التي تكفل استدامة النمو وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وترسيخ بيئة تشريعية وتنظيمية متوازنة ومحفّزة للاستثمار، وقد تجلّى هذا الدور، على سبيل المثال لا الحصر، في عدد من القضايا الجوهرية، من أبرزها:

- **رفض زيادة رسوم السجل التجاري ورسوم مزاولة الأنشطة:**

أكدت الغرفة انحيازها التام لمصالح المؤسسات، ولاسيما الصغيرة والمتوسطة، ورفضت أي زيادات من شأنها رفع كلفة ممارسة الأعمال أو التأثير على استدامتها، مستندة إلى دراسات مقارنة مع دول مجلس التعاون أسهمت في بلورة حلول توافقية تراعي التوازن بين متطلبات التنظيم وحفز الاستثمار.

- **إبداء مرئيات تشريعية بشأن القوانين الضريبية، وفي مقدمتها قانون القيمة المضافة:**

قدّمت الغرفة ملاحظات فنية مفصلة حول مقترحات التعديل، محذّرة من انعكاساتها على كلفة الإنتاج وأسعار السلع والخدمات وجاذبية السوق البحريني للاستثمار، ومؤكدة ضرورة مواءمة السياسات الضريبية مع قدرة القطاع الخاص على النمو والتوسع.

- **الدفاع عن مرونة سوق العمل والتوازن بين حقوق العامل وصاحب العمل:**

أعربت الغرفة عن تحفظها على مقترحات تشريعية تفرض أعباءً إدارية ومالية إضافية، مثل تمديد فترات الإخطار، ومضاعفة التعويضات، وفرض بدلات إلزامية موحدة، لما لذلك من آثار على حرية التعاقد، واستدامة المؤسسات، وقدرتها على التوظيف، خصوصاً في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **التحذير من تحميل القطاع الخاص أعباءً إضافية كحلول إصلاحية:**

أكدت الغرفة أن فرض الرسوم أو رفع التكاليف التشغيلية لا يشكل معالجة مستدامة للتحديات الاقتصادية، لما لذلك من آثار تضخمية وارتفاع في كلفة الإنتاج والأسعار، وانعكاسات مباشرة على المستهلك وتنافسية الاقتصاد الوطني.

- **نقل مرئيات وملاحظات مجتمع الأعمال بصورة مؤسسية:**

قامت الغرفة بحصر وتصنيف مئات الملاحظات الواردة من مختلف القطاعات الاقتصادية، وطرحها عبر قنوات رسمية ولجان مشتركة مع الجهات المعنية، بما عزز منهجية الحوار القائم على البيانات والتحليل، وأسهم في تقديم مقترحات عملية لمعالجة المعوقات التشريعية والتنظيمية.

وتعكس هذه المرئيات والمواقف المتكاملة الدور المحوري الذي تؤديه غرفة تجارة وصناعة البحرين كصوت موحّد للقطاع الخاص، وشريك أساسي في صناعة القرار الاقتصادي، من خلال الدفاع عن مصالح مجتمع الأعمال، والمساهمة في تطوير سياسات وتشريعات أكثر توازناً ومرونة، وتعزيز الثقة في بيئة الأعمال، ودعم مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة في مملكة البحرين.

رابعاً: منتدى باب البحرين 2025... منصة دولية لترسيخ دور البحرين في تشكيل مستقبل التجارة والتوظيف

تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، نظّمت غرفة تجارة وصناعة البحرين «منتدى باب البحرين 2025» في 29 أبريل 2025، تحت شعار «تشكيل مستقبل مستدام من خلال التجارة والتوظيف»، ليشكّل محطة دولية بارزة تعكس التزام مملكة البحرين بتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي، ودعم النمو الشامل، وخلق فرص عمل مستدامة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي.

وقد جمع المنتدى نخبة من قادة المنظمات الدولية، وصنّاع السياسات، وقيادات القطاع الخاص، وخبراء الاقتصاد، ليكون منصة رفيعة المستوى للحوار حول مستقبل التجارة العالمية، وسلاسل الإمداد، والتحول الرقمي والأخضر، والتوظيف، والابتكار، والاستدامة، مع تسليط الضوء على دور دول مجلس التعاون الخليجي، ومكانة البحرين كمركز إقليمي للتجارة والاستثمار.

وشهد المنتدى مشاركة واسعة من منظمات دولية مرموقة، من بينها منظمة التجارة العالمية، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية لأصحاب العمل، وغرفة التجارة الدولية، إلى جانب الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، واتحاد الغرف العربية، واتحاد غرف دول مجلس التعاون، إضافة إلى وزراء ومسؤولين وقادة أعمال وخبراء من مختلف دول العالم.

وأسفر المنتدى عن أكثر من 200 توصية شملت تسعة محاور رئيسية، من بينها التحولات الاقتصادية العالمية، والتكامل الخليجي، والتجارة وسلاسل التوريد، والتحول الرقمي والاستدامة، وتمكين القطاع الخاص، والابتكار، وأسواق العمل، والتكيف مع التغير المناخي. وقد تم رفع هذه التوصيات إلى مجلس الوزراء، مع الشروع في متابعتها من خلال آليات تنسيقية مشتركة بين الغرفة والجهات الحكومية المعنية، بما يعكس التكامل بين القطاعين العام والخاص في تحويل مخرجات المنتدى إلى سياسات وبرامج قابلة للتنفيذ.

ويجسّد «منتدى باب البحرين 2025» مكانة الغرفة كمنصة جامعة للحوار الاقتصادي الدولي، ودورها في ربط الرؤى العالمية بالأولويات الوطنية، والمساهمة في صياغة نقاشات استراتيجية حول مستقبل التجارة والتوظيف، بما يعزز حضور مملكة البحرين في المحافل الاقتصادية الدولية، ويدعم مسيرتها نحو اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة وتنافسية.

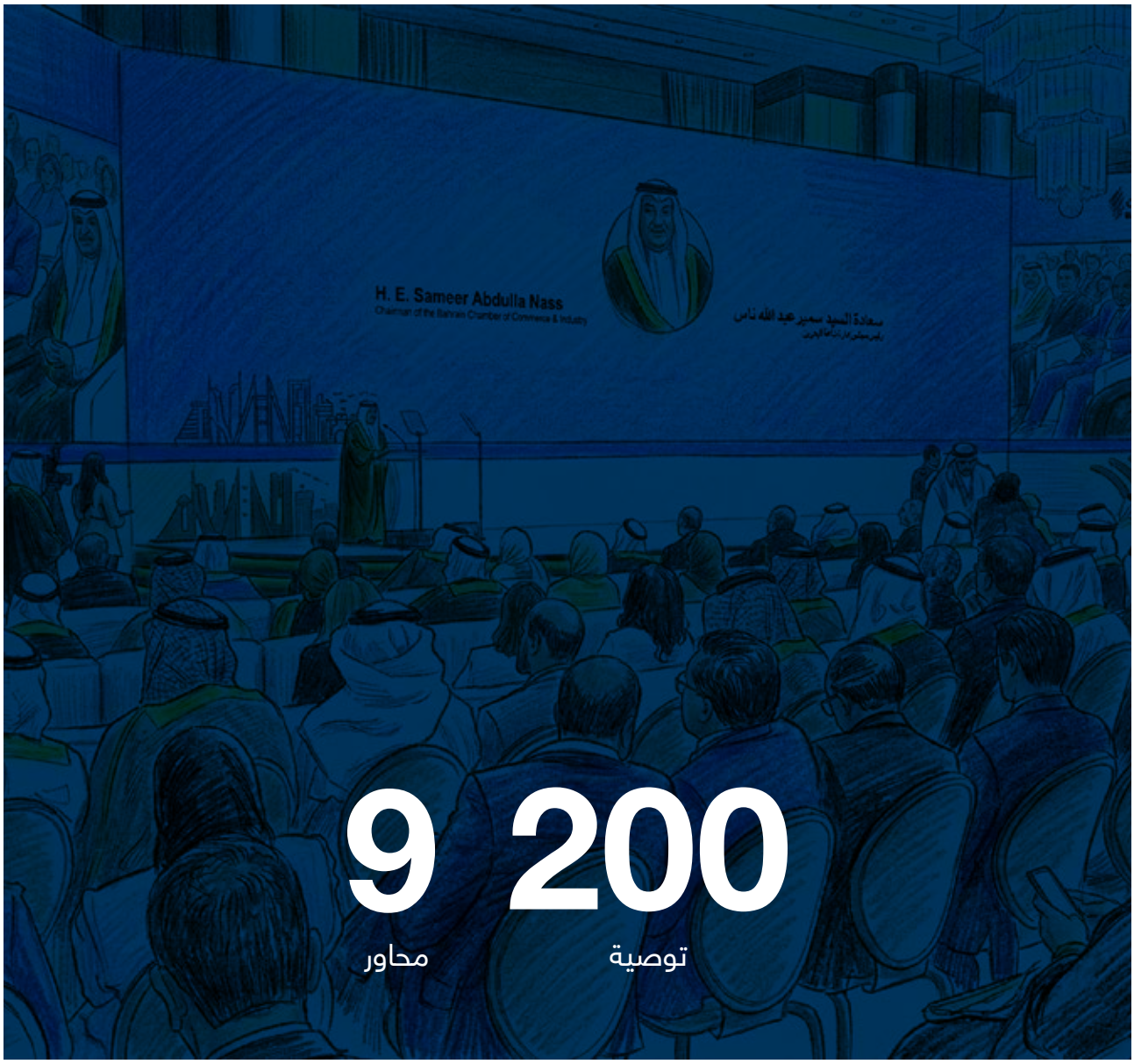

200 توصية

9 محاور

خامساً: الشراكة مع الجهات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال محلياً

ركّز مجلس الإدارة خلال عام 2025 على تعميق الشراكة المؤسسية مع الجهات الحكومية لمعالجة التحديات التي تواجه منشآت القطاع الخاص وتحسين كفاءة بيئة الأعمال، عبر لجان مشتركة، وفرق عمل فنية، ومخاطبات رسمية مبنية على وقائع وشكاوى الأعضاء، بهدف تقليل كلفة التشغيل، وتحسين الإجراءات، وتعزيز اليقين التشريعي.

- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص: اللجنة الاقتصادية المشتركة في عام 2025:**

واصلت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 تعزيز شراكتها المؤسسية مع وزارة الصناعة والتجارة عبر اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة، بوصفها منصة تنسيقية رئيسية للحوار بين القطاعين العام والخاص، تُعنى بمناقشة السياسات الاقتصادية، ومعالجة التحديات التشغيلية، وصياغة المرئيات التي تسهم في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وشهدت أعمال اللجنة خلال العام مناقشة حزمة من القضايا ذات الأولوية لمجتمع الأعمال، شملت ملفات الصناعة والطاقة، والاستثمار، والتشريعات الاقتصادية، والتجارة الخارجية، والتحول الرقمي، والاستدامة، والخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص، بما يعكس اتساع نطاق التنسيق وتنوع محاور التعاون بين الجانبين.

وقد تناولت اللجنة عدداً من المحاور الرئيسية، من أبرزها:

- **الصناعة والطاقة والاستدامة**

بحثت اللجنة مبادرات تعزيز التنمية الصناعية المستدامة، ومشروع تركيب الألواح الكهروضوئية في المناطق الصناعية، ودعم الشراكات الصناعية التكاملية، إلى جانب سبل رفع كفاءة استخدام الطاقة وخفض كلفة التشغيل بما يعزز تنافسية المصانع الوطنية.

- **الاستثمار والمناطق الصناعية**

تمت مناقشة موضوع الأراضي الصناعية وآليات تخصيصها، واستعراض فرص جذب الاستثمارات النوعية، إضافة إلى متابعة المشاركات في المعارض والمنتديات الاقتصادية الدولية، بما يدعم الترويج للفرص الاستثمارية في مملكة البحرين.

- **التجارة الخارجية وشهادات المنشأ**

ناقشت اللجنة مستجدات اعتماد غرفة تجارة وصناعة

البحرين في مجال إصدار شهادات المنشأ في إطار اتفاقيات التجارة الحرة، وتحديث الإجراءات المرتبطة بها، بما يسهم في تسهيل الصادرات البحرينية وتعزيز موثوقية الوثائق التجارية في الأسواق العالمية.

- **التشريعات والأنظمة الاقتصادية**

تناولت اللجنة الإصدارات القانونية ذات الصلة بالأنشطة التجارية والصناعية، ومستجدات مشروع التصنيف الائتماني، ومراجعة عدد من القرارات التنظيمية، بهدف مواءمة الأطر التشريعية مع متطلبات بيئة الأعمال وتحسين مناخ الاستثمار.

- **التحول الرقمي وتكامل البيانات**

جرى بحث مشروع تحديث وتبادل البيانات بين وزارة الصناعة والتجارة والغرفة، بما يعزز التنسيق المؤسسي ويرفع كفاءة الخدمات المقدمة للتجار والمستثمرين، ويسهم في بناء منظومة رقمية أكثر تكاملاً وفاعلية.

- **السلامة والصحة المهنية**

ناقشت اللجنة قرارات وزارة الصحة المتعلقة بإلزام أصحاب العمل بوسائل الإسعافات الأولية ومعالجة الحالات الطارئة في مواقع العمل، في إطار تعزيز معايير السلامة المهنية وحماية العاملين في القطاع الخاص.

- **الفعاليات والأنشطة الاقتصادية**

تم استعراض الفعاليات التي نظمتها الغرفة خلال عام 2025، وفي مقدمتها منتدى باب البحرين، والمؤتمر الرابع للجان الدائمة، واجتماعات مجالس الأعمال المشتركة، وما صدر عنها من توصيات تسهم في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية.

ويعكس هذا الحراك المتواصل في أعمال اللجنة الاقتصادية المشتركة خلال عام 2025 حرص الغرفة ووزارة الصناعة والتجارة على ترسيخ نهج الشراكة والتشاور المستمر، وتحويل مرئيات القطاع الخاص إلى ملفات عمل مشتركة، تسهم في تطوير السياسات الاقتصادية، وتحسين البيئة التشريعية والتنظيمية، ودعم مسيرة التنمية المستدامة في مملكة البحرين.

- **معالجة ملفات ميدانية تمس الأسواق:**

في أعقاب حريق سوق المنامة، شاركت الغرفة في الاجتماعات المشتركة مع مجلس النواب، وتمت مناقشة حلول عملية، من بينها:

- إنشاء صندوق وقفي تضامني بين الحكومة والقطاع الخاص لدعم أسواق المملكة عند تعرضها لظروف استثنائية.

- وضع آلية مؤسسية لمعالجة الأضرار الطارئة وإعادة تأهيل المتضررين.

- بحث إنشاء صندوق لدعم البيوت الآيلة للسقوط بتمويل مشترك، تعزيزاً للاستقرار الاجتماعي والتجاري في المناطق القديمة.

- **تسوية المنازعات التجارية وتعزيز الثقة في السوق:**

قامت الغرفة بزيارة مصرف البحرين المركزي لبحث تفعيل دور مركز تسوية المنازعات التجارية، وتوسيع الاعتماد على الوساطة والتسوية كخيار أول في النزاعات التجارية، بما يسرّع الفصل، ويقلل كلفة التقاضي، ويدعم استقرار المعاملات في القطاعين المالي والتجاري.

- **قضايا الأعضاء كملفات عمل مؤسسية:**

تبنّى المجلس ملفات شكاوى الأعضاء وحوّلها إلى مخاطبات رسمية ومتابعات، ومن أبرزها:

- ملف رسوم شركة البحرين للمقاصة، وما ارتبط به من مطالبات تتعلق بزيادة الشفافية، وتوضيح الخدمة مقابل الرسوم، ومراجعة الأثر الرجعي، وعدم ربط السداد بإيقاف خدمات حكومية أساسية.

- ملاحظات تتعلق بالشركات غير النشطة وإجراءات التصفية أو إعادة التفعيل، والمطالبة بتبسيطها وتقليل كلفتها.

- ملفات التثمين والاستملاك وما يتصل بتقدير التعويضات لأصحاب المنشآت التجارية، وتمثيل مصالحهم في لجان التثمين.

- **تعزيز الشراكة مع الحكومة والسلطة التنفيذية لدعم تنافسية القطاع الخاص:**

في إطار دورها المؤسسي كممثل رئيسي للقطاع الخاص وصوت معبّر عن تطلعات مجتمع المال والأعمال، حرصت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 على تعزيز قنوات التواصل المباشر والمنهجي مع الحكومة والسلطة التنفيذية، باعتبار هذه اللقاءات إحدى الركائز الأساسية لترسيخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتكامل الأدوار في صياغة السياسات الاقتصادية وتطوير بيئة الأعمال.

وفي هذا السياق، عقدت الغرفة لقاءات رفيعة المستوى مع عدد من أصحاب المعالي في الحكومة، من أبرزهم الفريق أول معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية، ومعالي الشيخ سلمان بن خليفة آل خليفة وزير المالية والاقتصاد الوطني، حيث شكّلت هذه اللقاءات منصّة فاعلة لعرض مرئيات القطاع الخاص، ونقل التحديات والمعوقات التي تواجه الأنشطة الاقتصادية، وبحث سبل تذليلها من خلال تطوير الإجراءات، وتحديث الأطر التنظيمية، وتعزيز التنسيق المؤسسي.

وقد أسهم هذا الحوار المباشر مع السلطة التنفيذية في مناقشة قضايا تمس بيئة الأعمال، من بينها كفاءة

الإجراءات، ومتطلبات الأمن والاستقرار كمرتكز لجذب الاستثمارات، ودور السياسات المالية والاقتصادية في دعم النمو، وتحفيز التوسع والاستثمار، بما يعزّز قدرة الشركات البحرينية على المنافسة محلياً وإقليمياً ودولياً.

كما أتاح هذا النهج التشاركي بلورة مقترحات عملية لمعالجة التحديات، عبر تبسيط الإجراءات، وتسريع التحول الرقمي، ومواءمة التشريعات مع احتياجات السوق، وتحقيق التوازن بين المتطلبات التنظيمية وتحفيز الاستثمار، بما يرسّخ ثقة مجتمع الأعمال، ويعزّز استقرار بيئة الأعمال، ويدعم تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية المستدامة في مملكة البحرين.

- **سلامة النقل البري – لقاء «نحو نقل آمن»:**

في إطار اهتمام الغرفة بقطاع النقل والخدمات اللوجستية، نظمت لجنة النقل والخدمات اللوجستية، بالتعاون مع إدارة الثقافة المرورية بالإدارة العامة للمرور، لقاءً توعوياً بعنوان «نحو نقل آمن»، استهدف أصحاب شركات النقل والمشغلين للتوعية بالمخالفات المرورية الشائعة والحوادث الناتجة عنها، وتقديم توصيات عملية لتحسين الالتزام بالأنظمة المرورية وتقليل الحوادث المرتبطة بالشاحنات والمركبات الثقيلة.

79

شكوى واستفسار تم استلامه

75%

نسبة ماتم حله من إجمالي الحالات الواردة

- **قناة مؤسسية لحماية المصالح ومعالجة التحديات:**

شكّلت شكاوى الأعضاء خلال عام 2025 أحد أهم أدوات غرفة تجارة وصناعة البحرين في رصد التحديات الفعلية التي تواجه منشآت القطاع الخاص، ونقلها إلى الجهات الرسمية المختصة بصورة مؤسسية، بما يعزز دور الغرفة كممثل حقيقي لمصالح مجتمع الأعمال، وجسر فاعل بين الأعضاء والجهات الحكومية.

وخلال عام 2025، قامت الغرفة بتلقي الشكاوى والاستفسارات عبر قنواتها الرسمية، والتواصل مع الوزارات والهيئات ذات العلاقة وضباط الاتصال المعتمدين، لمتابعة الحالات ومعالجتها وفق إجراءات واضحة.

واعتمدت الغرفة في تلقي الشكاوى على الموقع الإلكتروني والمراسلات الرسمية، بما ضمن توثيق الحالات، وسرعة متابعتها، ووضوح مسار معالجتها بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وقد أسهم هذا الدور في تمكين الشركات من إيصال مرئياتها ومشكلاتها عبر قناة رسمية موثوقة، وتقليل الأعباء الإدارية على الأعضاء، وتسريع معالجة القضايا التنظيمية والتشغيلية، بما يعزز ثقة القطاع الخاص في الغرفة كحامٍ لمصالحه ومدافع عن حقوقه أمام الجهات المعنية.

سادساً: المنظومة القانونية وتسوية المنازعات في عام 2025 - حماية مصالح الأعضاء وترسيخ بيئة أعمال مستقرة

مثّلت المنظومة القانونية في غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 إحدى الأدوات المؤسسية الرئيسة في حماية مصالح الأعضاء، وتعزيز استقرار البيئة التشريعية والتنظيمية، والدفاع عن متطلبات القطاع الخاص أمام الجهات المعنية، إلى جانب توفير آليات فعّالة لتسوية المنازعات التجارية وتقليل كلفة التقاضي.

- **دعم التشريعات والقرارات الاقتصادية**

اضطلعت الغرفة بدورها في نقل مرئيات القطاع الخاص حول مشاريع القوانين والأنظمة، حيث تم خلال عام 2025:

- إعداد وتقديم أكثر من 63 مرئية قانونية حول مشاريع بقوانين واقتراحات بقوانين واقتراحات برغبة.
- انبثق عن هذه المرئيات أكثر من 200 توصية رُفعت إلى الجهات التشريعية والتنفيذية، وتركزت على تحسين بيئة الاستثمار، وتقليل الأعباء التنظيمية، وتعزيز تنافسية الشركات.
- مراجعة وصياغة أكثر من 56 عقدًا واتفاقية تشغيلية للغرفة، إلى جانب أكثر من 16 مذكرة تفاهم محلية ودولية، بما يضمن سلامة الأطر التعاقدية وحماية المصالح المؤسسية.

- **تسوية المنازعات التجارية بالطرق الودية**

في إطار حماية استمرارية الأعمال وتقليل اللجوء إلى القضاء، قامت الغرفة خلال عام 2025 بمعالجة وتسوية أكثر من 76 استفسارًا ومنازعة تجارية بين شركات وأطراف متعاملة، من خلال آليات التوفيق والوساطة، بما أسهم في الحفاظ على العلاقات التجارية وتسريع الحلول وتقليل الكلفة القانونية على الأعضاء.

- **مركز تسوية المنازعات التجارية**

واصل مركز تسوية المنازعات التجارية التابع للغرفة ترسيخ دوره كمنصة متخصصة لحل النزاعات، حيث:

- استقبل 6 طلبات وساطة خلال عام 2025.
- تجاوزت القيمة الإجمالية للنزاعات المعروضة على المركز 1.59 مليون دينار بحريني.
- يضم المركز حاليًا 68 وسيطًا معتمدًا في قطاعات تجارية وصناعية ومالية ولوجستية وتقنية وعقارية، ما يوفّر للأعضاء حلولاً احترافية وسريعة للنزاعات المعقدة.

- **الأطر القانونية للتعاون الدولي**

دعمت الغرفة حركة أعضائها في الأسواق الخارجية من خلال توقيع 10 مذكرات تفاهم دولية مع غرف واتحادات أعمال في دول آسيوية وأوروبية وروسية، من بينها روسيا، بولندا، ماليزيا، قيرغيزستان، موسكو، كراسنودار، الشيشان، ساخا (ياقوتيا)، والغرفة الإسلامية للتجارة والتنمية، بما وفر مظلة قانونية واضحة لتسهيل التعاون التجاري والاستثماري.

وقد عكست منجزات عام 2025 في المجال القانوني تحول هذا الملف إلى أداة استراتيجية تخدم العضو مباشرة من خلال:

- الدفاع عن مصالحه في التشريعات (أكثر من 200 توصية قانونية).
- حمايته في التعاملات والعقود (مراجعة عشرات الاتفاقيات).
- توفير حلول سريعة للنزاعات (تسوية 76 حالة، ونظر نزاعات تفوق 1.5 مليون دينار عبر الوساطة).
- فتح قنوات قانونية آمنة للتوسع الخارجي (10 اتفاقيات تعاون دولي).

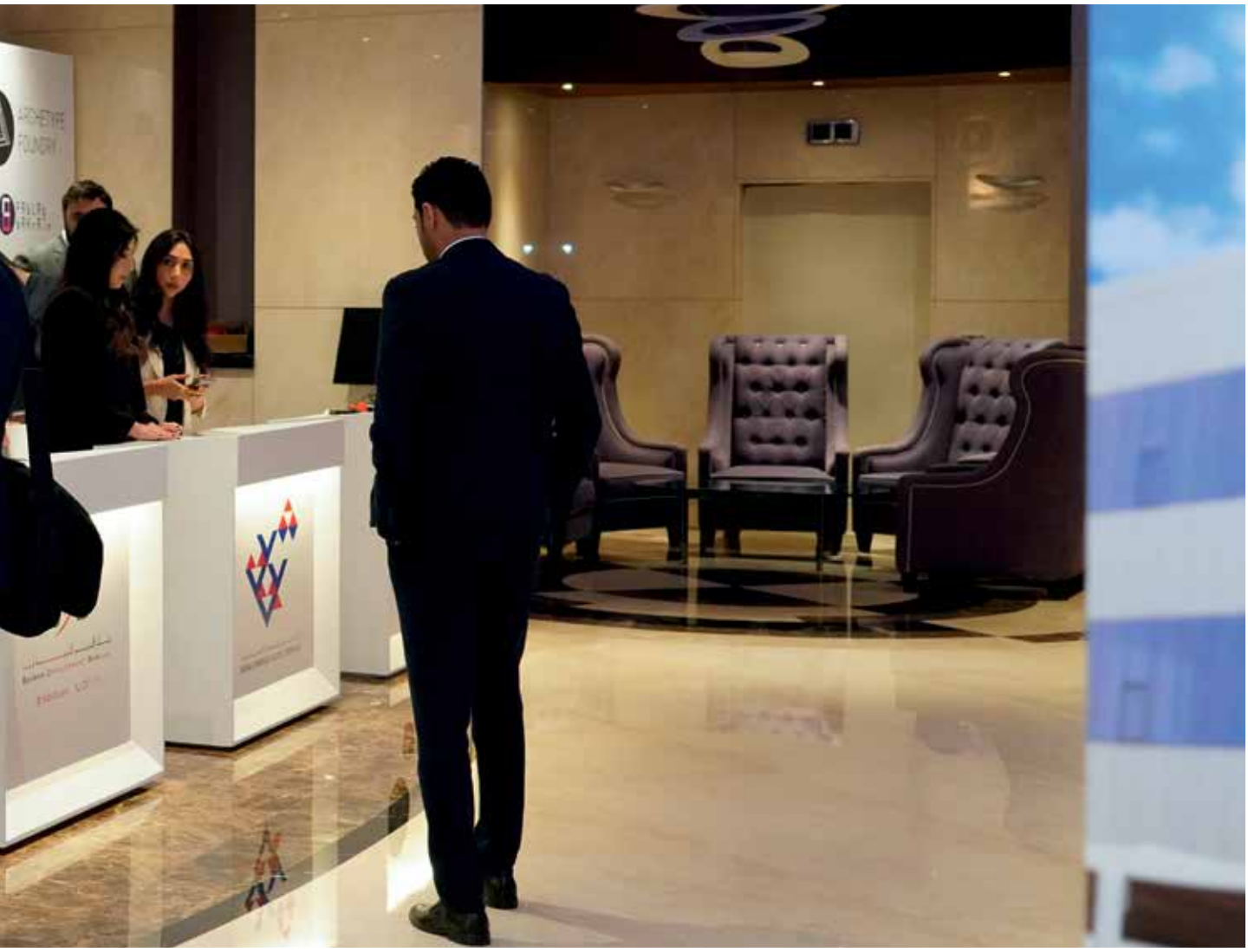

سابعاً: توطين الصناعة وتعزيز سلاسل القيمة الوطنية

يُعد توطين الصناعة وتوسيع قاعدة الإنتاج المحلي من الركائز المباشرة لتعزيز تنافسية الشركات وتقليل الاعتماد على الواردات ورفع المحتوى المحلي في المشاريع الكبرى. وخلال عام 2025، أسهمت الغرفة في دعم هذا المسار عبر منصات تربط المصانع الكبرى بالموردين المحليين، وتستهدف إحلال الواردات وتوطين سلاسل الإمداد ونقل المعرفة الصناعية.

ومن أبرز هذه المبادرات تنظيم فعالية «فرص التوطين الصناعي – صنع في البحرين»، التي هدفت إلى:

- عرض احتياجات المصانع الكبرى من المنتجات وقطع الغيار القابلة للتصنيع محلياً.
- خلق فرص تعاقد مباشر بين المصانع الوطنية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير سلاسل التوريد الوطنية وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- نقل المعرفة الصناعية ورفع القدرات المحلية، بما يحقق الاستدامة الصناعية المنشودة.

وشارك في الفعالية ومعرضها المصاحب عدد من كبرى الشركات الصناعية الوطنية (ومنها ألبا، وبابكو، وأسري، وجارمكو، وجيبك)، إلى جانب جهات داعمة مثل وزارة الصناعة والتجارة، وصندوق العمل «تمكين»، و«صادرات البحرين»، وغيرها، بما وفر منصة عملية لربط مبادرات الدعم والتمويل باحتياجات المصانع الفعلية.

تمكين
Tamkeen
BDB
صادرات البحرين
EXPORT BAHRAIN
تمكين
Tamkeen

SAFETY

ثامناً: مبادرات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في عام 2025، ركزت غرفة تجارة وصناعة البحرين على دعم إنتاجية وتنافسية القطاع الخاص من خلال مبادرات نوعية ومرئيات عملية، في مقدمتها إطلاق دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مرئياتها بشأن برامج التمويل والتنمية، والمشاركة في إعداد خارطة طريق تطوير الـSMEs (2026-2029)، والتأكيد على مواءمة المبادرات مع احتياجات السوق ورفع القدرة على الابتكار والتوسع. وبرز كذلك اهتمام الغرفة بتعزيز ممارسات الاستدامة والحوكمة (ESG) لما لها من دور في تحسين الكفاءة التشغيلية، وخفض التكاليف، ورفع جاهزية الشركات للاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية والدولية. وتعكس هذه الجهود التزام الغرفة بتوفير بيئة داعمة للنمو، وتمكين القطاع الخاص من تحقيق إنتاجية أعلى وتنافسية أقوى في الأسواق المحلية والخارجية.

تاسعاً: الأمن الغذائي وسلاسل الإمداد – تنويع الموردين وتعزيز الاستثمار في الغذاء

برز ملف الأمن الغذائي خلال عام 2025 كأحد المحاور الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، لما يرتبط به من استقرار للأسواق وتوافر للسلع الأساسية واستدامة سلاسل الإمداد. وقد دعمت الغرفة هذا الملف عبر إدراج موضوعات الأمن الغذائي في المنتديات واللقاءات الثنائية، واستكشاف فرص الاستثمار في:

- الزراعة ومشاريع الإنتاج الحيواني والنباتي.
- الصناعات الغذائية وسلاسل القيمة المرتبطة بها.
- التخزين والنقل اللوجستي والتبريد، وتطوير البنى التحتية ذات الصلة.

وتم في هذا السياق بحث فرص تعاون مع دول مثل مصر وبولندا ودول آسيوية أخرى في المنتجات الزراعية عالية الجودة، والصناعات الغذائية، والمشاريع المشتركة التي تسهم في تنويع مصادر الاستيراد، وتقليل مخاطر الاعتماد على أسواق محدودة، وتعزيز دور الشركات البحرينية في سلاسل القيمة الغذائية الإقليمية.

عاشراً: المنتديات والمؤتمرات وورش العمل كمنصّات استراتيجية لدعم تنافسية القطاع الخاص

في عام 2025، عززت غرفة تجارة وصناعة البحرين دورها كمنصّة فكرية وتنظيمية للقطاع الخاص من خلال تنظيم والمشاركة في سلسلة متكاملة من المؤتمرات والمنتديات والملتقيات وورش العمل المتخصصة، التي هدفت إلى نقل المعرفة، واستشراف الفرص، وبناء الشراكات، ومواءمة توجهات مجتمع الأعمال مع أولويات التنمية الاقتصادية الوطنية.

وشملت هذه الجهود مشاركة الغرفة في مؤتمر العمل العربي الذي ناقش قضايا التنويع الاقتصادي، وسوق العمل، والاقتصادات الواعدة، والرقمنة، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تنظيم منتدى باب البحرين 2025 تحت رعاية صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، كمنصة رفيعة المستوى للحوار الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات وتعزيز الشراكات الإقليمية والدولية، كما نظمت الغرفة وشاركت في عدد من الملتقيات والفعاليات المتخصصة، من أبرزها:

- ملتقى "فرص التوطين الصناعي – صنع في البحرين" لدعم سلاسل الإمداد المحلية وتعزيز تكامل المصانع الكبرى مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- منتدى الاقتصاد الدائري "نحو اقتصاد مستدام" لبحث فرص الاستثمار المستدام وتعزيز التحول نحو نماذج اقتصادية صديقة للبيئة.
- ورش العمل المتخصصة، وفي مقدمتها ورشة "أثر الاستدامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" التي ركزت على تطوير الحلول التمويلية وبناء القدرات، وورشة التعريف بـ سوق البحرين الخاص بالتعاون مع شركة البحرين للمقاصة لتمكين الشركات المساهمة المقفلة من الاستفادة من المنصات والخدمات الاستثمارية الحديثة.

وقد أسهمت هذه المؤتمرات والمنتديات وورش العمل في تعزيز جاهزية القطاع الخاص البحريني لمواكبة التحولات الاقتصادية، ورفع مستوى الوعي بالفرص والتحديات، وتوسيع دوائر الشراكة مع الجهات الحكومية والمؤسسات الإقليمية والدولية، بما يدعم تنافسية الشركات الوطنية، ويهيئ بيئة محفزة للنمو والاستثمار، ويرسّخ دور الغرفة كشريك فاعل في مسيرة التنمية الاقتصادية المستدامة.

حادي عشر: توسيع أسواق الأعضاء وتعزيز حضور القطاع الخاص البحريني عالميًا

مثّلت الشراكات الدولية خلال عام 2025 إحدى الركائز الأساسية لعمل غرفة تجارة وصناعة البحرين في تمكين أعضائها من التوسع خارج السوق المحلي، وفتح قنوات جديدة للتجارة والاستثمار، وبناء علاقات عمل مباشرة مع شركاء في مختلف دول العالم. وتركّزت جهود الغرفة على تحويل هذه الشراكات إلى منصات عملية تخدم الشركات البحرينية في مجالات التصدير، والتمثيل التجاري، والاستثمار المشترك، وحماية المصالح.

- **المشاركات الخارجية للأسواق الدولية:**
شاركت الغرفة في 21 فعالية اقتصادية خارجية شملت 15 دولة في أربع قارات، وأسهمت هذه المشاركات في فتح قنوات تواصل مباشرة بين رجال الأعمال البحرينيين ونظرائهم في الأسواق المستهدفة، والترويج للفرص الاستثمارية في المملكة، وبناء شراكات تصدير وتوزيع واستثمار.

- **استقطاب الوفود التجارية إلى البحرين:**
استقبلت الغرفة 20 وفدًا تجاريًا دوليًا من 12 دولة، وعُقدت لقاءات أعمال ثنائية لبحث فرص التمثيل التجاري والاستثمار المشترك، وتعريف الشركاء الأجانب بالبحرين كمركز إقليمي للأعمال.

- **ملتقيات ومنتديات الأعمال:**
نظّمت الغرفة منتديات ثنائية ومتعددة الأطراف، من أبرزها المنتدى البحريني–الهندي، البحريني–السعودي، البحريني–الروسي، البحريني–الإماراتي، ومنتدى باب البحرين 2025، إضافة إلى لقاءات بائعين ومشترين، بهدف ربط الشركات البحرينية بشركاء دوليين وعقد شراكات عملية.

- **حماية الأعضاء والخدمات الاستشارية:**
قدّمت الغرفة خدمات التحقق القانوني لعشر شركات بناءً على طلبات الأعضاء، إلى جانب تلبية ثلاثين طلبًا معلوماتيًا واستشاريًا لدعم قراراتهم الاستثمارية ودراسة الأسواق الخارجية.

- **الاعتماد الدولي والتمثيل العالمي:**
حصلت الغرفة على الاعتماد الدولي لشهادات المنشأ من اتحاد الغرف العالمية، وانتُخب الرئيس التنفيذي عضوًا في مجلس إدارة الاتحاد العالمي للغرف، ما عزز موثوقية الصادرات البحرينية وربط أعضاء الغرفة بشبكات التجارة العالمية.

- **مرئيات الغرفة لتطوير علاقات البحرين الاقتصادية مع الدول الشقيقة والصديقة:**

في عام 2025، بلورت غرفة تجارة وصناعة البحرين مرئيات واضحة لتوظيف العلاقات الدولية لمملكة البحرين في خدمة القطاع الخاص، عبر فتح أسواق جديدة، وتعزيز الشراكات الاستثمارية، وربط الشركات البحرينية بسلاسل القيمة الإقليمية والدولية. وقد شملت هذه المرئيات عدداً من الدول الشقيقة والصديقة، من أبرزها:

- **المملكة العربية السعودية:** من خلال دعم أعمال مجلس الأعمال البحريني-السعودي، والدفع نحو توسيع الاستثمارات المتبادلة، وتعزيز التكامل في القطاعات الصناعية واللوجستية والخدمية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية البحرين 2030 ورؤية السعودية 2030.

- **جمهورية مصر العربية:** باعتبارها شريكاً استراتيجياً وبوابة للأسواق الأفريقية والأوروبية، حيث ركزت مرئيات الغرفة على فرص التعاون في مجالات الصناعة، والتمويل، والاتصالات، وريادة الأعمال، وتوسيع نفاذ المنتجات البحرينية إلى الأسواق الإقليمية عبر مصر.

- **روسيا الاتحادية:** من خلال رفع مرئيات للجهات المعنية ضمن أعمال اللجنة الحكومية البحرينية-الروسية، شملت فرص التعاون في التجارة، والصناعة، والطاقة، والتكنولوجيا، واستقطاب الاستثمارات المتبادلة في القطاعات ذات القيمة المضافة.

- **كوريا الجنوبية:** عبر منتديات ومجالس الأعمال المشتركة، حيث ركزت الغرفة على فرص الشراكة في الصناعة المتقدمة، والرعاية الصحية، والسياحة، والتعليم، ونقل التقنيات والخبرات إلى الشركات البحرينية.

- **قبرص ودول الاتحاد الأوروبي:** من خلال تعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد الرقمي، والطاقة المتجددة، والخدمات اللوجستية، والتعليم، بما يفتح آفاقاً للشراكات مع الشركات الأوروبية ويدعم دخول القطاع الخاص البحريني إلى الأسواق الأوروبية.

وتعكس هذه المرئيات توجه الغرفة نحو توسيع قاعدة الشراكات الدولية للقطاع الخاص البحريني، واستثمار العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف في دعم الصادرات، وجذب الاستثمارات، وتهيئة فرص النمو والتوسع الخارجي للشركات الوطنية.

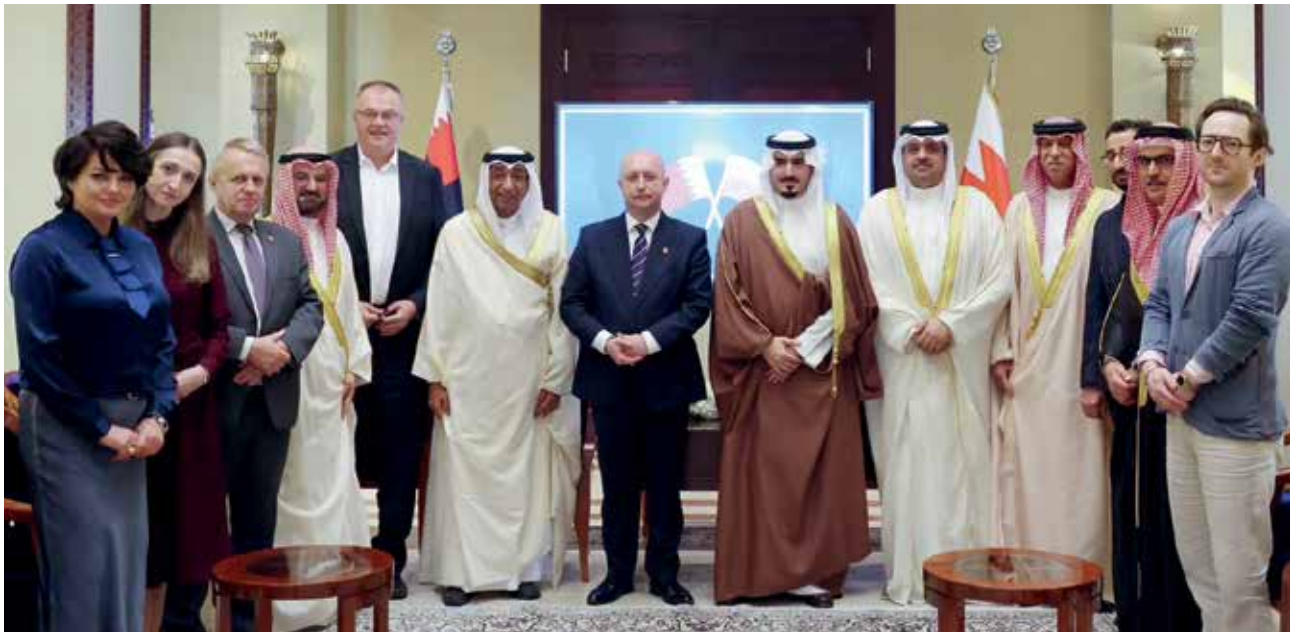

- **الدبلوماسية الاقتصادية وتوسيع آفاق الشراكة الدولية للقطاع الخاص**

في عام 2025، واصلت غرفة تجارة وصناعة البحرين تعزيز دورها كحلقة وصل فاعلة بين القطاع الخاص البحريني والأسواق الإقليمية والدولية، من خلال تكثيف لقاءاتها مع السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى المملكة، إضافة إلى سفراء مملكة البحرين في الخارج. وهدفت هذه اللقاءات إلى دعم الدبلوماسية الاقتصادية، وفتح قنوات جديدة للتعاون التجاري والاستثماري، واستعراض الفرص المتاحة، وتذليل التحديات أمام انسياب الأعمال.

وقد شملت هذه الجهود التواصل مع أكثر من 20 ممثلاً دبلوماسياً من دول شقيقة وصديقة ومنظمات إقليمية ودولية، بما أسهم في توسيع شبكة علاقات الغرفة الدولية، وتعزيز حضور القطاع الخاص البحريني في الأسواق الخارجية، وتهيئة بيئة داعمة لعقد الشراكات، واستقطاب الاستثمارات، ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

وقد عكست الشراكات الدولية لغرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 توجّهًا عمليًا نحو دعم الأعضاء في التوسع الخارجي، وبناء شراكات تجارية واستثمارية مستدامة، وتسهيل نفاذ المنتجات والخدمات البحرينية إلى الأسواق الإقليمية والدولية، بما يرسّخ مكانة الغرفة كمنصة فاعلة لربط القطاع الخاص البحريني بالاقتصاد العالمي وتعزيز تنافسيته.

ثاني عشر: المسؤولية المجتمعية وتمكين الشباب ورأس المال البشري

وسّعت الغرفة خلال عام 2025 نطاق المبادرات التي تستهدف الاستثمار في الإنسان، وبناء المهارات، وربط التعليم بسوق العمل، بوصف ذلك عاملاً مباشراً في رفع إنتاجية القطاع الخاص واستدامة التوظيف.

على الصعيد العربي، ساهمت الغرفة – من خلال رئاسة سعادة رئيسها لاتحاد الغرف العربية – في أعمال المؤتمر الدولي للمسؤولية المجتمعية، حيث تم التأكيد على:

- إدماج المسؤولية المجتمعية في استراتيجيات الشركات، وليس حصرها في مبادرات موسمية.
- ربط برامج المسؤولية المجتمعية بأولويات التنمية (التعليم، والتوظيف، والابتكار، والبيئة).
- تشجيع القطاع الخاص العربي على بناء شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الحكومي في مشاريع ذات أثر مستدام.

- **برنامج «جرّب تشتغل» – تجربة عملية لربط الطلبة بسوق العمل وتعزيز جاهزية الشباب:**

يأتي برنامج «جرّب تشتغل» في إطار رؤية سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة، ممثل جلالة الملك للأعمال الإنسانية وشؤون الشباب ورئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة، الداعية إلى تمكين الشباب البحريني وفتح آفاق الخبرة العملية أمامهم مبكرًا، حيث أكد سموه خلال استقباله للطلبة المشاركين بتاريخ 7 سبتمبر 2025 أن البرنامج يشكل مبادرة نوعية لترسيخ مفهوم الشراكة المجتمعية، وتعزيز الخبرات الميدانية للشباب، وإعداد جيل مؤهل وقادر على المنافسة في سوق العمل، بما يجسد نموذجًا رائدًا للتكامل بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص ودور الشباب في مسيرة التنمية الوطنية.

وفي هذا الإطار، نظّمت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال الفترة من 3 إلى 21 أغسطس 2025 النسخة الرابعة من البرنامج، مستهدفة الطلبة من الفئة العمرية (15–18) عاماً، لتمكينهم من خوض تجربة عمل واقعية داخل مؤسسات القطاع الخاص، وتنمية مهارات الالتزام والانضباط والتواصل والعمل الجماعي، وإتاحة فرصة مبكرة لاكتشاف الميول المهنية والتعرّف على متطلبات المهن المستقبلية.

وشهدت النسخة الرابعة مشاركة 33 طالباً وطالبة، جرى تدريبهم في 15 شركة ومؤسسة من القطاعات الصناعية والمالية والخدمية واللوجستية والتقنية، ضمن نموذج تطبيقي للشراكة بين الغرفة وأعضائها من الشركات في إعداد الجيل القادم، وتعزيز جاهزية القوى العاملة الوطنية لمتطلبات الاقتصاد الحديث. كما نُفذ البرنامج بالشراكة مع وزارة شؤون الشباب، ومدينة الشباب، ومركز ناصر العلمي والتقني، ومؤسسة موهوبي الأمل، بما وفر بيئة داعمة تجمع بين التدريب العملي والتوجيه المهني.

وعكس البرنامج التزام الغرفة بمسؤوليتها المجتمعية ودورها في الربط بين التعليم وسوق العمل، وبناء مسار تدريجي لتمكين الشباب بالمهارات العملية والمعرفة المهنية، بما يسهم في إعداد كوادر وطنية قادرة على مواكبة متغيرات سوق العمل والمشاركة الفاعلة في مسيرة التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين.

- **ندوة «الذكاء الاصطناعي في التعليم»**

ضمن دعم تطوير رأس المال البشري، عقدت الغرفة ندوة «الذكاء الاصطناعي في التعليم» بحضور أكثر من 400 مشارك من البحرين والمملكة العربية السعودية، وتم خلالها:

- استعراض استخدامات نماذج اللغة الكبيرة والأدوات الذكية في تحسين جودة التعليم.
- مناقشة آليات متابعة أداء الطلبة عبر التحليلات التعليمية.
- إبراز فرص الشراكة بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص في تطوير حلول تعليمية رقمية مبتكرة.

ثالث عشر: التحول الرقمي في عام 2025... بنية ذكية لخدمات أكثر كفاءة للقطاع الخاص

شكّل التحول الرقمي خلال عام 2025 محورًا رئيسيًا في تطوير منظومة خدمات غرفة تجارة وصناعة البحرين، عبر الانتقال من الإجراءات الورقية إلى منصات رقمية متكاملة ترفع كفاءة المعاملات، وتسرّع إنجازها، وتعزز موثوقية البنية التحتية الرقمية الداعمة لبيئة الأعمال.

- **الهوية الرقمية الموحّدة (eKey 2.0)**

استكملت الغرفة ربط أنظمتها بالهوية الرقمية الوطنية المطوّرة، بما أتاح للأعضاء الدخول إلى خدماتها عبر قناة تحقق واحدة وآمنة، وقلّل الحاجة للإجراءات الحضورية، وسهّل إنجاز المعاملات إلكترونيًا.

- **شهادات المنشأ الرقمية**

تم تدشين التصديق الإلكتروني الكامل على شهادات المنشأ، من تقديم الطلب وحتى الاستلام، الأمر الذي أسهم في:

- تقليص زمن إجراءات التصدير.
- خفض الكلفة التشغيلية على الشركات.
- تعزيز موثوقية الوثائق التجارية في الأسواق الدولية.

- **التطبيق الذكي الموحّد للغرفة**

أطلقت الغرفة نسخة مطوّرة من تطبيقها الذكي، وفّرت من خلالها قناة واحدة لخدمات العضوية، والتسجيل في الفعاليات، ومتابعة التعاميم والأخبار، بما عزّز سهولة الوصول للخدمات على مدار الساعة.

- **المساعد الرقمي «عيسى» (AI Essa)**

جرى إطلاق المساعد الذكي القائم على الذكاء الاصطناعي للرد على استفسارات الأعضاء وتوجيههم إلى الخدمات والإجراءات المناسبة، بما حسّن سرعة الاستجابة وجودة تجربة المستخدم.

- **الأمن السيبراني واستمرارية الخدمات**

حافظت الغرفة على تطبيق معيار ISO 27001 لإدارة أمن المعلومات، وحققت المركز الأول في التمرين الوطني للأمن السيبراني تحت رعاية كريمة من سمو الشيخ ناصر بن حمد آل خليفة مستشار الأمن الوطني قائد الحرس الملكي الأمين العام لمجلس الدفاع الأعلى، تأكيدًا لجهوزية بنيتها الرقمية وحماية بيانات الشركات واستمرارية الخدمات الإلكترونية.

- **رقمنة الأنظمة الداخلية الداعمة للخدمة، وشملت أعمال التطوير:**
  - نظامًا رقميًا متكاملاً للموارد البشرية.
  - نظام إدارة الأصول.
  - نظام إدارة الفعاليات.
  - أدوات إنتاجية مدعومة بالذكاء الاصطناعي لأتمتة الإجراءات وتسريع العمل.

- **اعتراف مؤسسي بالإنجاز**

تُوّجت هذه الجهود بحصول الغرفة على جائزة CIO Master، تقديرًا لنجاحها في توظيف التقنية لبناء بنية تحتية رقمية حديثة تخدم القطاع الخاص وترفع كفاءة الخدمات.

وبذلك رسّخت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 منظومة رقمية متقدمة تمكّن الشركات من إنجاز معاملاتها بسرعة وأمان، وتعزز جاهزية بيئة الأعمال للتحول نحو اقتصاد أكثر كفاءة وتنافسية.

رابع عشر: المعرفة الاقتصادية في خدمة القطاع الخاص - دراسات وتقارير ومرئيات داعمة لصناعة القرار

شهد عام 2025 تعزيزًا ملموسًا لدور غرفة تجارة وصناعة البحرين كمصدر معرفي داعم للقطاع الخاص، من خلال توسيع نطاق الدراسات الاقتصادية، وإصدار تقارير تحليلية متخصصة، وتقديم مرئيات مبنية على بيانات دقيقة، أسهمت في دعم القرار الاقتصادي وتحسين مواءمة السياسات مع متطلبات السوق.

- **الدراسات الاقتصادية الاستراتيجية**

ركّزت الغرفة على إعداد دراسات ذات أثر مباشر على استدامة القطاعات الحيوية، من أبرزها:

- **دراسة أثر إغلاق محجر البحرين:** لتحليل الفجوة المتوقعة في مواد البناء، وتقييم المخاطر على قطاع الإنشاءات، واقتراح بدائل تضمن استقرار الإمدادات.
- **دراسة منصة التعليم العالي:** لاستشراف تطوير منظومة تعليمية داعمة لاقتصاد المعرفة، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في إعداد الكفاءات.

- **التقارير الاقتصادية الدورية**

واصلت الغرفة إصدار سلسلة «نظرة عامة حول الاقتصاد المحلي» بصورة ربع سنوية، حيث تم خلال عام 2025 نشر أربعة تقارير تناولت:

- أداء القطاعات الاقتصادية ومساهمتها في الناتج المحلي.
- حركة التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون.
- مؤشرات التضخم والفائدة والتجارة الإلكترونية.
- ترتيب البحرين في المؤشرات الدولية.
- تطورات الاقتصاد العالمي وانعكاسها على السوق المحلي.

- **التقارير المتخصصة**

أصدرت الغرفة تقرير «التجارة تحت المجهر – البحرين وإيطاليا 2025»، الذي قدّم قراءة شاملة للتبادل التجاري بين البلدين، وتحليل القطاعات الواعدة، والفرص غير المستغلة لدعم الشراكات الاستثمارية.

- **التقارير الموجزة لدعم الشراكات الدولية**

تم إعداد 38 تقريرًا اقتصاديًا موجزًا لعدد من الدول الشريكة، استُخدمت في لقاءات السفراء والوفود، وقدّمت بيانات مركّزة حول حجم التبادل التجاري والفرص الاستثمارية، بما عزّز الحوار الاقتصادي وفتح آفاق تعاون جديدة.

- **المرئيات الداعمة للسياسات**

قدّمت الغرفة مرئيات متخصصة حول عدد من القضايا ذات الأثر المباشر على الأعضاء، من بينها:

- **قرار حظر العمل وقت الظهيرة:** لرصد أثره على الإنتاجية وظروف العمل، واقتراح آليات توازن بين السلامة واستمرارية الأعمال.
- **السياحة البحرية:** لتحليل مردودها الاقتصادي والتحديات التنظيمية، واقتراح سبل تعظيم مساهمتها في الدخل الوطني.
- **اشتراطات تخزين إطارات السيارات:** لتقييم أثرها على التكاليف وسلامة السوق، وتقديم توصيات تطبيقية عملية.

رسّخت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 دورها كمركز معرفة اقتصادية يخدم الأعضاء عبر دراسات دقيقة، وتقارير دورية، ومرئيات مسندة بالبيانات، أسهمت في:

- دعم صناعة القرار.
- تحسين مواءمة التشريعات مع متطلبات السوق.
- تمكين الشركات من قراءة التوجهات الاقتصادية واتخاذ قرارات أكثر كفاءة.
- وبذلك أصبحت المعرفة الاقتصادية إحدى الأدوات الاستراتيجية للغرفة في تعزيز تنافسية القطاع الخاص ودعم استدامة الاقتصاد الوطني.

خامس عشر: منظومة مؤسسية للحوكمة والموثوقية

مثّل عام 2025 محطة مفصلية في مسار التميز المؤسسي لغرفة تجارة وصناعة البحرين، عبر ترسيخ أنظمة الجودة والحوكمة الرقمية، ومواءمة عملياتها مع أعلى المعايير الدولية، بما يضمن استدامة الخدمات، وموثوقية الإجراءات، وحماية بيانات الأعضاء، وخلال العام، حققت الغرفة إنجازات نوعية تمثلت في:

- تجديد شهادة الآيزو في إدارة الجودة ISO 9001:2019 للمرة الثانية على التوالي، والمعتمدة من هيئة الاعتماد البريطانية UKAS.

- الحصول لأول مرة في تاريخ الغرفة على شهادة الآيزو في أمن المعلومات ISO 27001، لتصبح ثالث شهادة دولية تنالها الغرفة بعد:

- شهادة إدارة الجودة ISO 9001

- شهادة استمرارية الأعمال ISO 22301

ويعكس الحصول على شهادة أمن المعلومات التزام الغرفة بتطبيق أعلى معايير الحوكمة الرقمية، وتعزيز منظومة الأمن السيبراني، وحماية بيانات الأعضاء، وضمان سرية وموثوقية الخدمات الإلكترونية، في إطار مسار التحول الرقمي الآمن.

وقد أدت هذه الاعتمادات الدولية إلى رفع مستوى الثقة في خدمات الغرفة وأنظمتها، وتأكيد سلامة الإجراءات وحماية المعلومات التجارية، وتعزيز استقرار المعاملات الرقمية، بما يوفّر بيئة آمنة وموثوقة للأعضاء، ويدعم تنافسية القطاع الخاص في التعامل مع مؤسسة تطبّق أفضل الممارسات العالمية في الجودة والحوكمة والأمن المعلوماتي.

سادس عشر: بيئة عمل متميزة... لخدمة أعمال أكثر كفاءة واستدامة:

يشكّل تطوير بيئة العمل أحد المرتكزات الرئيسة في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين جودة الخدمات المقدمة لأعضاء غرفة تجارة وصناعة البحرين، انطلاقًا من أن الاستثمار في رأس المال البشري هو الأساس لبناء مؤسسة قادرة على مواكبة المتغيرات وتقديم قيمة مضافة حقيقية لمجتمع الأعمال. وفي عام 2025، واصلت الغرفة تنفيذ برامج ومبادرات نوعية استهدفت تعزيز بيئة العمل، وتطوير مهارات الموظفين، وتحديث الأطر التنظيمية، بما ينعكس مباشرة على كفاءة الخدمات، وسرعة الإنجاز، وجودة تجربة الأعضاء.

- **غرفة البحرين ضمن أفضل بيئات العمل عالميًا**

حافظت غرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 على اعتمادها الدولي من مؤسسة Great Place to Work، بما يؤكد استمرارية تميزها كبيئة عمل محفزة وداعمة للإبداع والابتكار. ويجسّد هذا الاعتماد:

- ترسيخ مكانة الغرفة كمؤسسة رائدة تطبّق أفضل الممارسات العالمية في إدارة الموارد البشرية.
- تعزيز مستويات الرضا الوظيفي والولاء المؤسسي، بما ينعكس على استقرار الكفاءات واستدامة الخبرات.
- دعم قدرة الغرفة على استقطاب الكفاءات النوعية، وتوفير بيئة عمل جاذبة تسهم في رفع جودة الخدمات المقدمة لأعضاء الغرفة.

- **برامج تدريبية لبناء كوادر عالية الكفاءة**

في إطار الارتقاء بمستوى الأداء المؤسسي، نفّذت الغرفة خلال عام 2025 برنامجًا متكاملاً لتطوير مهارات موظفيها، ركّز على بناء القدرات القيادية والفنية والسلوكية، بما يخدم بشكل مباشر جودة الخدمات المقدمة للقطاع الخاص. وشملت أبرز هذه الجهود:

- تنفيذ حزمة من الدورات وورش العمل المتخصصة التي أسهمت في رفع كفاءة الموظفين وتطوير مهاراتهم المهنية.
- تنظيم برامج قيادية بالتعاون مع جهات تدريبية معتمدة، ركّزت على تنمية مهارات التخطيط الاستراتيجي، وصناعة القرار، وإدارة التغيير، وإعداد الصف الثاني من القيادات.
- تعميم برامج تدريبية في مجال خدمة المتعاملين، هدفت إلى تعزيز ثقافة التميز في التعامل مع الأعضاء، وتحسين جودة التواصل، وتسريع إنجاز المعاملات بكفاءة واحترافية.

- **تطوير الأنظمة والسياسات لتعزيز الأداء المؤسسي**

واصلت الغرفة خلال عام 2025 تحديث بنيتها التنظيمية وأنظمتها الداخلية بما يواكب أفضل الممارسات المؤسسية، ويعزز كفاءة العمل وتكامل الأدوار، ومن أبرز ما تحقق في هذا الجانب:

- مراجعة وتحديث اللوائح والسياسات الداخلية، بما يضمن وضوح الإجراءات، ورفع مستويات الحوكمة، وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار.

- تطوير الأوصاف الوظيفية وربطها بالكفاءات والمهارات المطلوبة، بما يحقق وضوح المسؤوليات ويعزز الإنتاجية.

- إعداد خطط تطوير فردية للموظفين، تستهدف بناء مسارات مهنية واضحة، وربط الاحتياجات التدريبية بالأهداف الاستراتيجية للغرفة.

لذلك فإن ما تحقق في عام 2025 على صعيد تطوير بيئة العمل لم يكن هدفًا داخليًا فحسب، بل انعكس بصورة مباشرة على مستوى الخدمات المقدمة لأعضاء الغرفة، من حيث سرعة الإنجاز، ودقة الإجراءات، وجودة التواصل، وكفاءة الاستجابة لاحتياجات القطاع الخاص. وبذلك واصلت غرفة تجارة وصناعة البحرين ترسيخ نموذجها كمؤسسة حديثة تعتمد على كوادر مؤهلة، وأنظمة متطورة، وبيئة عمل محفزة، قادرة على دعم مجتمع الأعمال وتعزيز تنافسيته في بيئة اقتصادية متسارعة التغير

الخاتمة

يُجسّد ما تحقق خلال عام 2025 من أعمال مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين انتقال الغرفة من دورها التمثيلي التقليدي إلى دور أكثر فاعلية في صياغة الأولويات الاقتصادية، وترجمة احتياجات الأعضاء إلى ملفات عمل قابلة للمتابعة والقياس، بالشراكة مع الجهات التشريعية والتنفيذية، وضمن رؤية وطنية واضحة تضع القطاع الخاص في قلب مسار التنمية.

وقد عكس هذا العام قدرة الغرفة على الجمع بين الحضور القيادي الذي عززته لقاءات القيادة الحكيمة، والفاعلية التنظيمية التي جسّدتها اجتماعات المجلس والمكتب التنفيذي، والتأثير الدولي عبر منتدى باب البحرين والشراكات الخارجية، والتطوير الخدمي من خلال التحول الرقمي والحوكمة والجودة، إضافة إلى حماية مصالح الأعضاء عبر المنظومة القانونية، وتسوية المنازعات، ومعالجة الشكاوى، وطرح المرئيات الداعمة لتحسين بيئة الأعمال.

وبهذا، رسّخت الغرفة خلال عام 2025 مكانتها كمنصة جامعة لصوت مجتمع الأعمال، وشريك استراتيجي للدولة في دعم النمو والتنافسية، وتوسيع أسواق الشركات البحرينية، وتطوير بيئة أعمال أكثر كفاءة وموثوقية. ومع ما تم بناؤه من مسارات عمل وشراكات ومخرجات واضحة، فإن الغرفة تمضي بثبات نحو تعظيم الأثر الاقتصادي للقطاع الخاص، وتعزيز دوره في تحقيق مستهدفات رؤية البحرين الاقتصادية 2030، بما ينعكس مباشرة على استقرار الأعمال، وثقة المستثمرين، واستدامة التنمية في مملكة البحرين.

اللجان القطاعية

يستعرض هذا الفصل حصيلة أعمال وإنجازات اللجان القطاعية بغرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025، باعتبارها الأذرع التمثيلية المتخصصة التي تجسّد صوت مجتمع الأعمال في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتؤدي دورًا محوريًا في بلورة الرؤى والمواقف التي تعبّر عن أولويات القطاع الخاص واحتياجاته التنموية.

وقد اضطلعت اللجان بمسؤولياتها من خلال إعداد برامج عمل وأهداف استراتيجية استندت إلى قراءة دقيقة لمستجدات المشهد الاقتصادي، وتحليل معمّق للتحديات التنظيمية والتشغيلية التي تواجه القطاعات التي تمثلها، بما مكّنها من رفع مرئيات ومقترحات عملية إلى الجهات المعنية، أسهمت في تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار.

كما شكّلت اللجان منصات حوار مؤسسية فاعلة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية، عبر سلسلة من اللقاءات والورش والجلسات المتخصصة مع أصحاب القرار، جرى خلالها بحث القضايا ذات الأولوية لقطاع الأعمال، ومناقشة الحلول والمبادرات الكفيلة بدعم التنافسية، وتحقيق قدر أعلى من المواءمة بين السياسات العامة ومتطلبات النمو والاستدامة.

ويعكس هذا الحراك المنظم الدور المتقدم الذي تضطلع به غرفة تجارة وصناعة البحرين في تمثيل القطاع الخاص كشريك رئيسي في مسيرة التنمية الاقتصادية، ويجسد إسهام اللجان القطاعية في ترسيخ منهجية العمل التشاركي، وتعزيز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة الاقتصادية، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة للمملكة.

لجنة المالية والتأمين والضرائب:

"تمكين المنظومة المالية وتعزيز استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

اضطلعت لجنة المالية والتأمين والضرائب بدور محوري في تمثيل القطاع المالي والتأميني والضريبي، والعمل على دعم السياسات والبرامج الكفيلة بتعزيز الاستقرار المالي، ورفع كفاءة البيئة التمويلية، وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوصفها ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية في مملكة البحرين.

- **أولاً: دعم منظومة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**
- **مبادرة دعم إطلاق صندوق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** أسهمت اللجنة في إعداد التصورات الأولية للصندوق وبلورة التوصيات التي تضمن مواءمة أهدافه مع احتياجات السوق، بالتنسيق مع بنك البحرين للتنمية والجهات المعنية، بما يوفر أدوات تمويل ميسّرة وبرامج داعمة تعزز قدرة هذه المؤسسات على التوسع والاستدامة.

- **متابعة تنفيذ مشروع التصنيف الائتماني:** تابعت اللجنة تنفيذ مشروع التصنيف الائتماني بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ومصرف البحرين المركزي وتمكين، بهدف تحسين وصول المؤسسات إلى التمويل وتوسيع نشاطها. كما جرى التنسيق لإطلاق حملة توعوية لتعريف أصحاب الأعمال بأهمية التصنيف الائتماني ودوره في دعم النمو والاستقرار المالي.

- **ثانيًا: التعاون الدولي ومتابعة المستجدات الاقتصادية:**
- **لقاءات بعثة صندوق النقد الدولي (المادة الرابعة):** عقدت اللجنة اجتماعين في مايو ونوفمبر 2025 مع بعثة الصندوق، جرى خلالهما بحث التوقعات الاقتصادية، وتداعيات السياسات المالية والضريبية، وتطورات سوق العمل، وأثر المتغيرات التجارية العالمية، بما أسهم في نقل مرئيات القطاع الخاص وتعزيز الحوار مع المؤسسات المالية الدولية.

- **اللقاء مع هيئة المحامين السنغافورية:** شاركت اللجنة في اللقاء الذي نُظم بمناسبة افتتاح محكمة البحرين التجارية الدولية، حيث جرى بحث فرص التعاون في المجالات التجارية والقانونية وتبادل الخبرات الدولية بما يدعم تطوير بيئة الأعمال.

- **ثالثًا: بناء القدرات وتعزيز التحول الرقمي والاستدامة:**
- **فعالية "تأثير الاستدامة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة":** تناولت الفعالية دمج مبادئ الاستدامة في استراتيجيات الأعمال، ودور التحول الرقمي والتمويل الأخضر والحوكمة البيئية والاجتماعية في رفع تنافسية المؤسسات وبناء نماذج أعمال مرنة قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية.

- **ورشة "خدمة فواتير" بالتعاون مع بنفت:** سلطت الضوء على الأتمتة والحلول الرقمية في إدارة المدفوعات، وربطها بالأنظمة المحاسبية الحديثة، بما يعزز كفاءة العمليات المالية ويسهم في تسريع التحول الإلكتروني.

- **جلسة "تمكين منظومة ريادة الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة":** نُظمت بالشراكة مع بنك البحرين للتنمية وجمعية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وناقشت آليات دعم إطلاق صندوق التمويل وتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص لدعم ريادة الأعمال.

عكست أعمال لجنة المالية والتأمين والضرائب خلال عام 2025 حضورًا استراتيجيًا فاعلاً في دعم استدامة المنظومة المالية وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مبادرات نوعية في مجالات التمويل، والتصنيف الائتماني، والاستدامة، والتحول الرقمي، إلى جانب تعزيز الحوار مع المؤسسات الدولية. وأسهمت هذه الجهود في ترسيخ بيئة مالية أكثر كفاءة ومرونة، وتعزيز التكامل بين الجهات التنظيمية والقطاع المالي ومؤسسات التنمية، بما يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على تحقيق نمو مستدام.

لجنة القطاع الغذائي:

"تعزيز منظومة الأمن الغذائي وتطوير سلاسل الإمداد وفق المعايير الوطنية والدولية"

تضطلع لجنة القطاع الغذائي بدور محوري في تمثيل شركات الاستيراد والتصنيع والتوزيع والتجارة الغذائية، والعمل على دعم استدامة الإمدادات، وتعزيز الشراكات الدولية، وترسيخ الالتزام بالمعايير الصحية والشرعية، بما يسهم في رفع كفاءة القطاع وتعزيز أمنه الغذائي بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية.

- **أولاً: تعزيز الشراكات التجارية الدولية:**
- **اللقاء مع وفد رجال الأعمال من مملكة تايلند (20 أبريل 2025):** ناقشت اللجنة الفرص الاستثمارية والتجارية المشتركة في المجالات الغذائية، وبحثت آفاق التعاون لتوسيع الشراكات وتنويع مصادر التوريد.

- **الاجتماع مع الشركة الزراعية البرازيلية Fienile (23 فبراير 2025):** تم خلاله استعراض فرص التعاون في مجالات الإنتاج والتوريد وتبادل الخبرات، بما يعزز تنوع سلاسل الإمداد ويدعم استقرار السوق المحلي.

- **ثانيًا: الجاهزية الموسمية واستقرار الأسواق:**
- **اللقاء الافتراضي السنوي السادس لتجار المواد الغذائية (12 فبراير 2025):** خصص لمناقشة استعدادات القطاع لتلبية احتياجات شهر رمضان المبارك، ورصد التحديات التشغيلية واللوجستية، وضمان انسيابية التوريد واستقرار توافر السلع الأساسية خلال فترات الذروة.

- **ثالثًا: تطوير منظومة الحلال الوطنية:**
- **مشروع منظومة الحلال:** تعمل اللجنة بالتعاون مع وزارة شؤون البلديات والزراعة على تأسيس نظام وطني متكامل للحلال، استنادًا إلى القرار رقم (61) لسنة 2024، الذي يدخل حيز التنفيذ في ديسمبر 2025، ويشمل اعتماد العلامة الوطنية للحلال وتوقيع مذكرات تفاهم مع مركز الاعتماد الخليجي.

وشملت الجهود:
- اجتماع مستجدات المشروع (25 أغسطس 2025).

- اللقاء التعريفي مع المسالخ (12 أكتوبر 2025).

- وتم خلالها بحث آليات الاعتماد، ودور المسالخ، والفروقات بين المعايير الخليجية، ومتطلبات واردات الدواجن.

- **رابعًا: الأمن الغذائي والمخزون الاستراتيجي:**
- **المشاركة في اجتماع لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب:** ناقشت اللجنة مشروع قانون المخزون الاستراتيجي للسلع، ودور القطاع الخاص في دعمه، وأهمية التنسيق المؤسسي لضمان استدامة الإمدادات ورفع جاهزية المملكة لمواجهة الطوارئ.

عكست أعمال لجنة القطاع الغذائي خلال عام 2025 دورها كحلقة وصل فاعلة بين القطاع الخاص والجهات التنظيمية في قضايا الأمن الغذائي وسلامة السلع وسلاسل الإمداد والمعايير الشرعية، وأسهمت في توسيع الشراكات الدولية، وتعزيز الجاهزية الموسمية، وترسيخ منظومة الحلال الوطنية، والمشاركة في صياغة الإطار التشريعي للمخزون الاستراتيجي. وقد دعمت هذه الجهود استقرار الأسواق وموثوقية الإمدادات، وعززت مستوى الحوكمة في القطاع الغذائي بما يخدم استدامة الاقتصاد الوطني.

لجنة العقار والإنشاء:

"تطوير البيئة التنظيمية والرقمية لقطاع العقار والتشييد وتعزيز استدامته".

اضطلعت لجنة العقار والإنشاء بدور فاعل في تمثيل المطورين والمقاولين والاستشاريين، والعمل على دعم نمو قطاع العقار والبناء ورفع كفاءته، من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمساهمة في تطوير الأطر التنظيمية والسياسات الفنية، بما يعزز جودة المشاريع ويرسّخ مبادئ الاستدامة والتحول الرقمي.

- **أولاً: تطوير الإطار التنظيمي لمهنة المقاولات:**
- **دعم إنشاء نظام متكامل لتنظيم مهنة المقاولات:** أسهمت اللجنة في دعم توجه إعداد إطار تنظيمي شامل يهدف إلى رفع مستوى الحوكمة والكفاءة المهنية، وتحسين جودة التنفيذ، وتنظيم العلاقة التعاقدية بين المقاولين والمطورين والاستشاريين والجهات الرقابية، بما يعزز استدامة قطاع المقاولات ونموه على أسس واضحة ومعايير معتمدة.

- **ثانيًا: التحول الرقمي في المعاملات العقارية**
- **تدشين العقود العقارية الإلكترونية:** قامت اللجنة بتدشين خدمة العقود العقارية عبر الموقع الإلكتروني لغرفة تجارة وصناعة البحرين، بما يسهم في تسهيل الإجراءات، وتقليص المدد الزمنية، ورفع موثوقية التعاقد، وتعزيز التحول الرقمي في القطاع العقاري.

- **تعزيز الربط مع المنصات الحكومية الإلكترونية:** عملت اللجنة على ربط عدد من المواقع الحكومية ذات الصلة بالقطاع العقاري بموقع الغرفة، بما يسهّل وصول المستثمرين والمطورين إلى الخدمات الحكومية، ويعزز التكامل الرقمي بين الجهات المعنية.

- **ثالثًا: دعم البنية التحتية الرقمية للمشاريع:**
- **فعالية توعوية حول خدمات الألياف البصرية بالتعاون مع شركة Bnet:** هدفت الفعالية إلى توعية المطورين بأهمية البنية التحتية الرقمية في المباني السكنية والتجارية، ودورها في رفع القيمة الاستثمارية للمشاريع وتعزيز جاهزيتها للخدمات الذكية.

- **رابعًا: الإسهام في تطوير التشريعات واللوائح الفنية**
- **إبداء المرئيات حول اللائحة الفنية لترشيد استهلاك المياه:** شاركت اللجنة في مناقشة القرار رقم (18) لسنة 2024 لاعتماد اللائحة الخليجية لأدوات ترشيد المياه، دعمًا لكفاءة استخدام الموارد وتعزيز الاستدامة في المشاريع العقارية.

- **الاجتماع مع هيئة التخطيط والتطوير العمراني:** تمت مناقشة اشتراطات تصنيف (LD) وسكن العمال، بهدف مواءمة متطلبات القطاع مع الأطر التنظيمية، وتحقيق التوازن بين متطلبات التطوير العمراني والاشتراطات الفنية.

- **خامسًا: التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات**
- **استقبال لجنة التطوير العمراني بغرفة الشرقية:** جرى بحث مجالات التعاون المشترك وتبادل الخبرات في التطوير العمراني وإدارة المشاريع، ومناقشة التحديات المشتركة واستعراض أفضل الممارسات في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية.

جسدت أعمال لجنة العقار والإنشاء خلال عام 2025 دورها كمحور تنسيقي بين القطاع الخاص والجهات التنظيمية، وأسهمت في تطوير البيئة التشريعية والفنية، وتعزيز التحول الرقمي، ودعم البنية التحتية الذكية، وتوسيع آفاق التعاون الإقليمي. وقد انعكست هذه الجهود في رفع كفاءة القطاع، وتعزيز حوكمته، وترسيخ بيئة استثمارية أكثر تنافسية واستدامة في مملكة البحرين.

لجنة التعليم والتدريب:

" مواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل وتعزيز تنافسية المملكة كمركز إقليمي للتعليم".

واصلت لجنة التعليم والتدريب دورها في دعم تطوير منظومة التعليم المبكر والتعليم المهني والتعليم الخاص والتعليم العالي، من خلال تعزيز الشراكة مع الجهات الحكومية ومؤسسات التعليم والتدريب، ودعم الابتكار، ومواءمة المخرجات التعليمية مع احتياجات سوق العمل، بما يسهم في إعداد كوادر وطنية مؤهلة وتعزيز تنافسية مملكة البحرين كمركز إقليمي للتعليم والسياحة التعليمية.

أولاً: الابتكار والتحول الرقمي في التعليم:

• فعالية "إطلاق العنان لإمكانيات الذكاء الاصطناعي في التعليم" (21 يناير 2025):

نظمت اللجنة فعالية متخصصة لتمكين معلمي مراحل التعليم العام (K-12) من دمج تطبيقات الذكاء الاصطناعي في عمليتي التعليم والتعلم، بما يعزز كفاءة العملية التعليمية، ويطوّر أساليب التدريس، ويدعم التحول نحو التعليم الذكي.

ثانيًا: تطوير التعليم الخاص ورفع جودة مخرجاته:

• الطاولة المستديرة مع ممثلي المدارس الخاصة (22 سبتمبر 2025):

ناقشت اللجنة مع إدارات المدارس الخاصة أبرز التحديات التنظيمية والتشغيلية، وفي مقدمتها الرسوم الدراسية، وإجراءات التوظيف، وسبل توسيع الشراكات مع القطاع الخاص، كما تم التوصل إلى توصيات شملت وضع معايير موحدة، وتعزيز المرونة في الإجراءات، وتطوير برامج تدريبية للمعلمين، بما يسهم في تحسين بيئة التعليم الخاص وجودة مخرجاته.

ثالثًا: دعم التعليم العالي والجامعات الخاصة:

• الطاولة المستديرة مع الجامعات الخاصة ومجلس التعليم العالي (19 يونيو 2025):

تم بحث التحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي، مثل استقطاب الطلبة، وتطوير البرامج الأكاديمية، والتسويق الدولي، ومتطلبات الجودة والاعتماد، مع التأكيد على أهمية مواءمة البرامج مع احتياجات سوق العمل وتعزيز تنافسية الجامعات البحرينية إقليميًا.

رابعًا: تعزيز التنسيق مع جهات التدريب وسوق العمل:

• اجتماع ممثلي معاهد التدريب (12 فبراير 2025):

ناقش الاجتماع التحديات المرتبطة بتطبيق الضريبة والتغيرات في برامج الدعم، وتم الاتفاق على تنظيم طاولة مستديرة موسعة مع الجهات المعنية لبحث الحلول ورفع التوصيات.

• الاجتماع مع وكيل وزارة العمل (21 أكتوبر 2025):

تمت مناقشة التحديات التشريعية والتنظيمية للتدريب العملي، وأهمية التكامل بين التعليم الأكاديمي والمهني، وتعزيز التنسيق بين وزارة العمل ووزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص.

خامسًا: تنمية السياحة التعليمية:

• الاجتماع مع الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض (27 أكتوبر 2025):

بحثت اللجنة سبل استقطاب الطلبة من دول مجلس التعاون، ولاسيما من المملكة العربية السعودية، وإدراج السياحة التعليمية ضمن الخطط الترويجية، بما يدعم مكانة البحرين كمقصد إقليمي للتعليم.

سادسًا: الإسهام في تطوير السياسات والتشريعات التعليمية:

قدمت اللجنة مرئياتها حول مشروع قانون المؤسسات التعليمية الخاصة، وأعدّت استبيانًا لرصد تحديات المدارس الخاصة، كما نسّقت مع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي لدعم تطوير السياسات وتحسين البيئة التنظيمية للقطاع.

عكست أعمال لجنة التعليم والتدريب خلال عام 2025 دورها الريادي في تطوير المنظومة التعليمية، من خلال دعم الابتكار والتحول الرقمي، وتعزيز جودة التعليم الخاص والعالي، ومواءمة المخرجات مع احتياجات سوق العمل، وتنمية السياحة التعليمية، والمشاركة في صياغة الأطر التشريعية والسياسات الوطنية. وأسهمت هذه الجهود في إعداد كوادر وطنية مؤهلة وتعزيز تنافسية مملكة البحرين كمركز إقليمي للتعليم.

لجنة الأسواق التجارية:

"تطوير بيئة الأسواق التقليدية والمجمعات التجارية وتعزيز التحول الرقمي للتجارة".

اضطلعت لجنة الأسواق التجارية بدور فاعل في تمثيل أصحاب المحال والأسواق الشعبية والمجمعات التجارية، من خلال رصد التحديات الميدانية التي تواجه النشاط التجاري في مختلف مناطق المملكة، ورفعها إلى الجهات المختصة، وتقديم توصيات عملية لتحسين بيئة العمل، وتطوير البنية التحتية والخدمات، ودعم تنافسية القطاع التجاري ومواكبته لمتطلبات التحول الرقمي.

أولاً: التواصل المباشر مع أصحاب الأسواق:

واصلت اللجنة تنظيم لقاءات مفتوحة مع أصحاب الأعمال في السوق الشعبي ومدينة عيسى، بهدف الوقوف على التحديات التشغيلية والتنظيمية، وبحث المقترحات الكفيلة بتطوير بيئة العمل التجاري، وتحسين الخدمات والمرافق، وتعزيز الشراكة مع الجهات المعنية لتنشيط الحركة التجارية.

ثانيًا: التنسيق مع المجمعات التجارية الكبرى:

نفذت اللجنة زيارات ميدانية إلى عدد من المجمعات التجارية الكبرى، شملت مراسي غاليريا، ومدينة التنين، ومجمع السيف، حيث جرى بحث التحديات التي تواجه التجار والمستأجرين، وتعزيز التعاون مع إدارات المجمعات، واستعراض المبادرات المشتركة الهادفة إلى تطوير بيئة الأعمال وتحسين تجربة المستهلك.

ثالثًا: دعم التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية:

نظّمت اللجنة، بالتعاون مع صندوق العمل (تمكين) وجمعية التكنولوجيا والأعمال، ورش عمل وجلسات توعوية ركزت على التمكين الرقمي، والتجارة عبر المنصات الإلكترونية، ورفع كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في استخدام الحلول التقنية، بما يعزز قدرتها على التوسع وزيادة المبيعات.

رابعًا: التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات:

عقدت اللجنة لقاءً مع لجنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرفة تجارة وصناعة عُمان، تم خلاله بحث فرص التعاون وتبادل الخبرات، ودراسة مبادرات مشتركة لدعم التنافسية وتسهيل نفاذ المؤسسات إلى الأسواق الإقليمية، بما يسهم في توسيع الشراكات وتمكين رواد الأعمال.

جسدت أعمال لجنة الأسواق التجارية خلال عام 2025 دورها كمظلة تمثيلية فاعلة للأسواق التقليدية والمجمعات التجارية، وأسهمت في نقل التحديات الميدانية إلى الجهات المختصة، ودعم التحول الرقمي للتجارة، وتوسيع آفاق التعاون الإقليمي، بما عزز تطوير بيئة العمل التجاري، ورفع تنافسية المؤسسات، وتحسين تجربة المستهلك، وترسيخ الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تنمية الحركة التجارية بالمملكة.

لجنة القطاع الصحي:

”تعزيز الشراكة الصحية وتطوير الكفاءات ورفع جاهزية المنظومة الوطنية“.

اضطلعت لجنة القطاع الصحي بدور محوري في دعم الاستثمار في الخدمات الصحية، وتعزيز التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص، ومعالجة التحديات التنظيمية والتشغيلية التي تواجه مقدمي الرعاية الصحية، من خلال طرح المبادرات والمقترحات التي تسهم في تطوير القطاع والارتقاء بجودة الخدمات، بما يعزز استدامة المنظومة الصحية في مملكة البحرين.

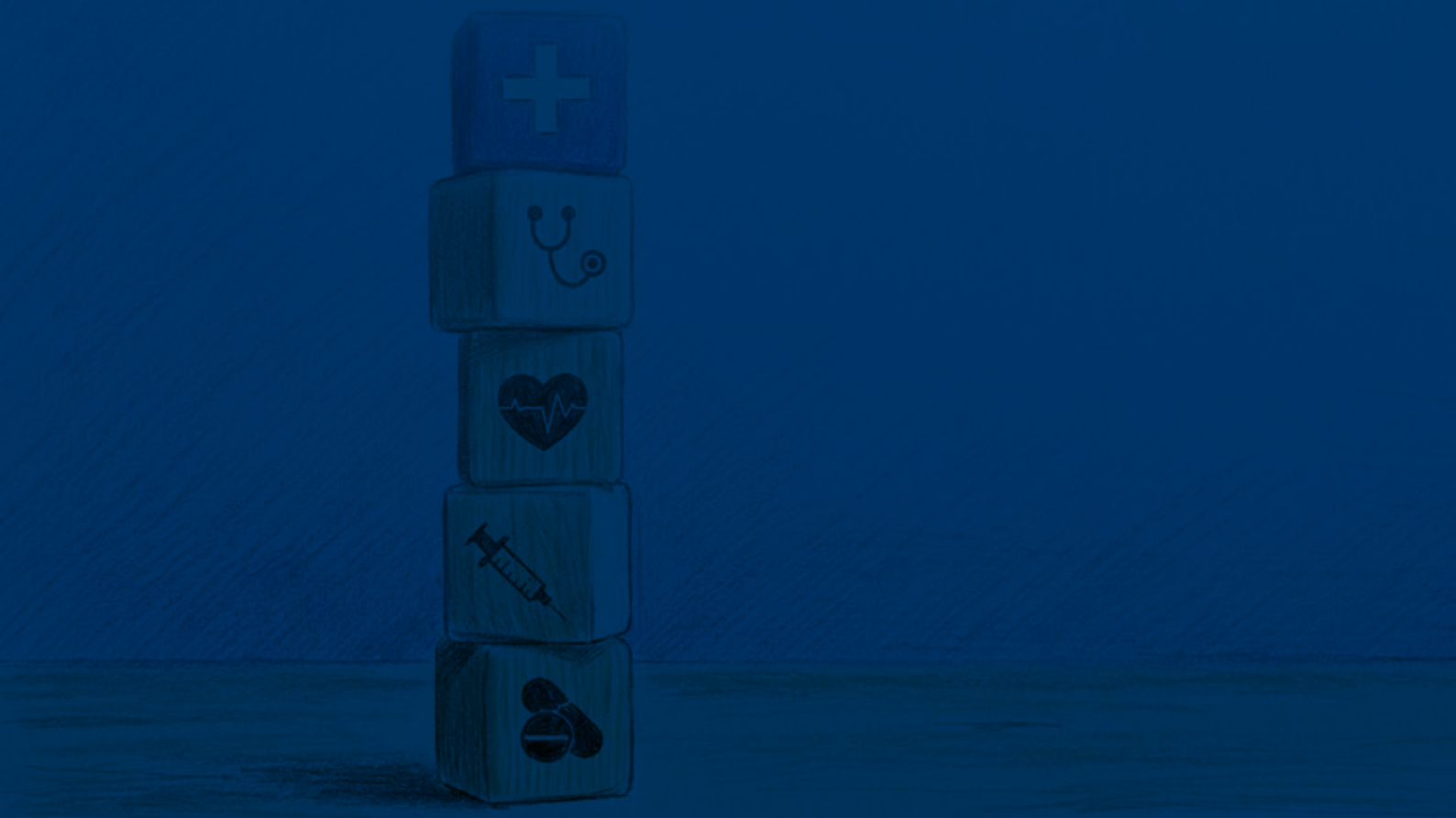

أولاً: تطوير الكوادر الطبية ورفع كفاءة الموارد البشرية:

قدمت اللجنة مقترحًا متكاملاً يستهدف تطوير الكوادر الطبية ورفع كفاءتها المهنية، بما يسهم في تحسين جودة الخدمات الصحية، وتعزيز كفاءة الأداء السريري، ودعم استدامة القوى العاملة الوطنية في القطاع الصحي.

ثانيًا: تعزيز الشراكة المؤسسية مع وزارة الصحة:

عقدت اللجنة اجتماعًا مع سعادة وزيرة الصحة الدكتورة جليلة بنت السيد جواد بتاريخ 22 يناير 2025، جرى خلاله بحث أبرز التحديات التي تواجه القطاع الصحي الخاص، ومناقشة الحلول التنظيمية والتشغيلية، واستعراض مقترحات تطوير السياسات والإجراءات الداعمة لنمو القطاع وتعزيز جاذبيته الاستثمارية.

ثالثًا: تنمية الموارد البشرية الصحية وتطوير السياحة العلاجية:

نظّمت اللجنة فعالية الطاولة المستديرة بعنوان «الكوادر الصحية – لقاء مفتوح مع أصحاب المستشفيات الخاصة بحضور صندوق العمل (تمكين)»، حيث تم بحث:

- مبادرة تدريب الأطباء ضمن برامج البورد السعودي والعربي.
- مقترح استحداث برنامج مساعدي التمريض.
- فرص تطوير السياحة العلاجية وتعزيز دور القطاع الصحي الخاص كرافد اقتصادي واعد.

رابعًا: إشراك القطاع الخاص في منظومة إدارة الكوارث:

تقدمت اللجنة بمقترحات لإشراك القطاع الصحي الخاص في اللجنة الوطنية لإدارة الكوارث، تأكيدًا لدوره كشريك أساسي في حالات الطوارئ والأزمات، وبما يعزز التكامل بين مختلف مكونات المنظومة الصحية ويرفع مستوى الجاهزية والاستجابة الوطنية.

عكست أعمال لجنة القطاع الصحي خلال عام 2025 دورها الاستراتيجي في دعم تطوير المنظومة الصحية وتعزيز الشراكة المؤسسية، من خلال التركيز على تنمية الكفاءات البشرية، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع برامج التدريب والتأهيل، ودعم السياحة العلاجية، والمشاركة في رفع الجاهزية الوطنية لإدارة الطوارئ. وأسهمت هذه الجهود في ترسيخ بيئة صحية أكثر كفاءة واستدامة، وتعزيز ثقة المستثمرين ومقدمي الخدمة في الإطار التنظيمي الداعم لنمو القطاع الصحي في مملكة البحرين.

لجنة الصناعة والطاقة:

”تعزيز المحتوى المحلي ورفع تنافسية القطاع الصناعي وترسيخ التكامل في سلاسل القيمة“

اضطلعت لجنة الصناعة والطاقة بدور محوري في دعم وتطوير القطاع الصناعي بوصفه أحد الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، من خلال العمل على تعزيز التوطين الصناعي، وتكامل سلاسل الإمداد، ورفع كفاءة المنشآت الوطنية، وتطوير الأطر التنظيمية والحوافز الداعمة للاستثمار، بما يسهم في تحقيق الاستدامة الصناعية وتعظيم القيمة المضافة المحلية.

أولاً: التوطين الصناعي والتكامل بين المصانع:

نظمت اللجنة فعالية «صنع في البحرين – فرص التوطين الصناعي» بتاريخ 19 نوفمبر 2025 برعاية سعادة وزير الصناعة والتجارة، وبمشاركة كبرى الشركات الوطنية مثل ألبا، وبابكو، وجيبك، إلى جانب صندوق العمل (تمكين) وبنك البحرين للتنمية.

هدفت الفعالية إلى استعراض احتياجات المصانع الكبرى من قطع الغيار والمنتجات القابلة للتصنيع محليًا، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتطوير سلاسل التوريد الوطنية، وتعزيز التكامل بين المصانع الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تضمنت الفعالية معرضًا مصاحبًا وجلسة حوارية لنخبة من القيادات التنفيذية ناقشت سبل رفع القدرات المحلية وتحقيق الاستدامة الصناعية وتعزيز مساهمة القطاع في الناتج المحلي.

ثانيًا: تعزيز الشراكات الصناعية والتوعية بدور اللجنة:

شاركت اللجنة ضمن برنامج «عمق» الذي تنظمه الغرفة، حيث استعرضت مرئياتها حول واقع القطاع الصناعي، وجهودها في تعزيز الشراكات بين الشركات الصناعية في القطاعين العام والخاص، ودورها في دعم التكامل بين المصانع الكبرى والصغيرة، وترسيخ مكانة الصناعة كرافد رئيسي للتنمية الاقتصادية.

ثالثًا: الأنظمة والحوافز الداعمة للصناعة:

نظمت اللجنة بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة ورشة تعريفية حول ضوابط إعفاء مدخلات الصناعة من الرسوم الجمركية بتاريخ 17 سبتمبر 2025، بحضور تجاوز 300 مشارك، هدفت إلى توعية المنشآت الصناعية بالحوافز المتاحة، وتشجيعها على الاستفادة من الإعفاءات لدعم تنافسيتها وتعزيز الشراكات بين المصانع.

رابعًا: تعزيز المحتوى المحلي والشراكات الوطنية:

عقدت اللجنة طاولة مستديرة مع أصحاب المصانع الكبرى بتاريخ 29 سبتمبر 2025، بمشاركة جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لبحث سبل تعزيز المحتوى المحلي، وتشجيع الشراكات الصناعية الوطنية، وتوسيع فرص الإحلال محل الواردات.

خامسًا: دعم تنافسية القطاع بالدراسات المتخصصة:

تعاونت اللجنة مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك) ووزارة الصناعة والتجارة لإعداد دراسة متخصصة حول تعزيز تنافسية القطاع الصناعي في مملكة البحرين، بما يدعم تطوير السياسات الصناعية ورفع كفاءة الإنتاج وتحسين بيئة الاستثمار.

عكست أعمال لجنة الصناعة والطاقة خلال عام 2025 توجهًا استراتيجيًا واضحًا نحو تعميق التصنيع المحلي، وتعزيز التكامل في سلاسل القيمة، وتوسيع الشراكات الوطنية، وتطوير البيئة التنظيمية والحوافز الداعمة، بما أسهم في رفع تنافسية القطاع الصناعي، وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، وترسيخ أسس التنمية الصناعية المستدامة في مملكة البحرين.

لجنة النقل والخدمات اللوجستية:

"تطوير منظومة النقل وتعزيز كفاءة الخدمات اللوجستية وترسيخ مكانة البحرين كمحور إقليمي".

اضطلعت لجنة النقل والخدمات اللوجستية بدور فاعل في تمثيل قطاعات النقل البري والبحري والجوي والخدمات اللوجستية، ومتابعة التحديات التنظيمية والتشغيلية، وتعزيز التنسيق مع الجهات الرسمية والقطاع الخاص، بما يسهم في رفع كفاءة المنظومة اللوجستية ودعم تنافسية مملكة البحرين كمركز إقليمي للتجارة وسلاسل الإمداد.

أولاً: التنسيق المؤسسي مع الجهات الرسمية:

عقدت اللجنة اجتماعًا مع معالي وزير المواصلات والاتصالات بتاريخ 20 أبريل 2025، جرى خلاله بحث أبرز التحديات التي تواجه قطاع النقل والخدمات اللوجستية، ومناقشة الحلول والمقترحات الداعمة لتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع.

كما عقدت اجتماعًا تنسيقيًا مع وكلاء الوزارة بتاريخ 22 يونيو 2025، تم خلاله استعراض عدد من الموضوعات المشتركة الهادفة إلى تعزيز التكامل المؤسسي وتوحيد الجهود بين الجهات المعنية.

ثانيًا: التواصل مع القطاع الخاص ومعالجة التحديات التشغيلية:

اجتمعت اللجنة مع السيدة ميساء الكوهجي، الرئيس التنفيذي لشركة المتحدة للتأمين، بتاريخ 27 مايو 2025، حيث تم بحث التحديات التي تواجه شركات النقل الوطنية عند تعرض مركباتها للحوادث في المملكة العربية السعودية، وانعكاسات ذلك على التكاليف التشغيلية والتأمينية، وسبل إيجاد حلول تنظيمية داعمة للقطاع.

ثالثًا: الزيارات الميدانية والاطلاع على أفضل الممارسات:

نفذت اللجنة زيارة ميدانية إلى القرية اللوجستية بمطار البحرين الدولي بتاريخ 23 أبريل 2025، للاطلاع على منظومة العمل وآليات التشغيل والتكامل بين الجهات ذات العلاقة.

كما شاركت في زيارة مؤتمر دبي العالمي لتنقل ذاتي القيادة بتاريخ 23 سبتمبر 2025، بهدف الاطلاع على أحدث التقنيات والابتكارات في مجال النقل الذكي ووسائل التنقل المستقبلية.

رابعًا: الفعاليات والأنشطة التوعوية:

نظّمت اللجنة فعالية متخصصة بعنوان «مناقشة نظام إدارة الشاحنات (عابر)» بتاريخ 7 ديسمبر 2025، هدفت إلى توعية المعنيين بآلية عمل النظام، ومناقشة انعكاساته على قطاع النقل البري، والاستماع إلى مرئيات وملاحظات أصحاب المصلحة.

خامسًا: الإسهام في تطوير الأطر التشريعية الخليجية:

خاطبت اللجنة وزارة المواصلات والاتصالات لإبداء المرئيات حول مشروع القانون الموحد للنقل البري الدولي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يدعم مصالح شركات النقل الوطنية ويعزز التكامل الخليجي ومواءمة التشريعات مع متطلبات حركة التجارة الإقليمية.

جسدت أعمال لجنة النقل والخدمات اللوجستية خلال عام 2025 دورها في تعزيز التنسيق المؤسسي، وتطوير البيئة التنظيمية، ورفع كفاءة الخدمات، ومواكبة التحول التقني، والمساهمة في صياغة الأطر التشريعية الداعمة للتكامل الإقليمي، بما أسهم في تعزيز تنافسية قطاع النقل، وترسيخ موقع مملكة البحرين كمحور لوجستي إقليمي داعم للنمو الاقتصادي وسلاسل الإمداد.

لجنة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي:

"بناء منظومة رقمية تنافسية وتعزيز تمويل ونفاذ شركات التكنولوجيا إلى الأسواق"

واصلت لجنة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي خلال عام 2025 أداء دورها كمنصة تمثيلية لقطاع التقنية والابتكار، من خلال دعم نمو الشركات التكنولوجية، وتعزيز جاهزيتها للتمويل والتوسع، والمساهمة في تطوير بيئة تنظيمية واستثمارية جاذبة، بما يرسّخ مكانة مملكة البحرين كمركز إقليمي للاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال التقنية.

أولاً: جلسات الطاولة المستديرة واستقراء احتياجات القطاع:

اعتمدت اللجنة على مخرجات جلسات الطاولة المستديرة التي عُقدت مع الشركات الناشئة، وشركات تقنية المعلومات، ومكوّنات منظومة الابتكار، لرصد التحديات المباشرة التي تواجه القطاع.

أسهمت هذه الجلسات في بلورة أولويات عام 2025، وصياغة مقترحات عملية لمعالجة فجوة التمويل، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، وتعزيز تكامل عناصر المنظومة التقنية.

ثانيًا: المشاركة في منتدى باب البحرين ومخرجاته القطاعية:

شاركت اللجنة في منتدى باب البحرين المنعقد بتاريخ 28 أبريل 2025، وأسهمت في إعداد المخرجات والتوصيات الخاصة بقطاع التكنولوجيا، والتي ركزت على:

- التوجه نحو إنشاء صندوق أو منصة استثمار متخصصة لتمويل شركات التكنولوجيا.
- تعزيز فرص التوسع الإقليمي والدولي عبر شراكات استراتيجية.
- تشجيع اعتماد الحلول التقنية الوطنية في المشاريع الكبرى.
- تطوير الأطر التنظيمية الداعمة لجاذبية البيئة الاستثمارية الرقمية.

ثالثًا: الفعاليات المشتركة مع شركة زين البحرين:

نظّمت اللجنة بالتعاون مع شركة زين البحرين سلسلة من ثلاث فعاليات خلال الفترة من 25 سبتمبر إلى 2 أكتوبر 2025، تناولت:

- آليات الوصول إلى التمويل.
- متطلبات التوسع في أسواق دول مجلس التعاون.
- أفضل الممارسات لبناء شركات تقنية قابلة للنمو والتوسع المستدام.

أسهمت هذه الفعاليات في رفع وعي رواد الأعمال وتعزيز جاهزيتهم للانتقال من مرحلة التأسيس إلى مرحلة النمو.

رابعًا: الاجتماعات التنسيقية وبناء الشراكات المؤسسية:

عملت اللجنة على تفعيل قنوات التنسيق مع الجهات التمويلية والتنظيمية والجهات المعنية بفتح الأسواق، من خلال ترتيب الاجتماعات ومتابعة مخرجاتها، بما يدعم:

- تحسين فرص الشركات في الحصول على التمويل.
- تعزيز النفاذ إلى الأسواق الخارجية.
- مواءمة مبادرات اللجنة مع البرامج الوطنية ذات الصلة.

خامسًا: المبادرات المعرفية والدراسات التحليلية:

طرحت اللجنة إعداد دليل إرشادي لدعم الشركات التكنولوجية في التوسع خارج مملكة البحرين.

كما تم العمل على إعداد دراسة تحليلية للتحديات التمويلية التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاع التقني، مع الاستفادة من تجارب دول رائدة في تطوير بيئات تمويل مبتكرة ومستدامة.

عكست أعمال لجنة التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي خلال عام 2025 رؤية متكاملة لتطوير قطاع التقنية بوصفه أحد محركات النمو الاقتصادي، من خلال التركيز على التمويل، والنفاذ إلى الأسواق، وبناء القدرات، وتعزيز الشراكات، وتطوير البيئة التنظيمية. وأسهمت هذه الجهود في دعم تنافسية الشركات البحرينية، وترسيخ أسس منظومة رقمية أكثر جاهزية واستدامة، قادرة على استقطاب الاستثمار والمساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني.

لجنة الضيافة والسياحة:

"تعزيز تنافسية السياحة الوطنية وتكامل منظومة الضيافة والشراكة المؤسسية"

اضطلعت لجنة الضيافة والسياحة بدور فاعل في دعم تنمية القطاع السياحي في مملكة البحرين، من خلال تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمساهمة في تطوير السياسات والاستراتيجيات المرتبطة بالسياحة والطيران المدني والضيافة، بما يعزز مكانة المملكة كوجهة سياحية إقليمية ويواكب مستهدفات التنويع الاقتصادي.

أولاً: المرئيات والمبادرات الاستراتيجية:

شاركت اللجنة في إعداد مرئيات غرفة تجارة وصناعة البحرين حول الخطة الاستراتيجية للطيران المدني، وذلك بناءً على طلب وزارة المواصلات والاتصالات، بهدف الإسهام في تطوير هذا القطاع الحيوي وتعزيز تكامل أدواره مع قطاع السياحة والضيافة.

أعدّت اللجنة مقترحًا لتضمين مادة السياحة ضمن المناهج التعليمية، بما يسهم في رفع مستوى الوعي السياحي لدى الطلبة، وترسيخ ثقافة الضيافة، وإعداد كوادر وطنية مؤهلة تدعم نمو القطاع مستقبلاً.

ثانيًا: اللقاءات والمشاركات مع الجهات الرسمية:

شاركت اللجنة في ورشة العمل التي نظمتها وزارة المواصلات والاتصالات بتاريخ 7 سبتمبر 2025، والمخصصة لمناقشة استراتيجية الطيران المدني، حيث قدّمت مرئياتها وملاحظاتها الداعمة لتطوير منظومة الطيران، وتعزيز تكاملها مع الخطط الوطنية لتنمية السياحة، وزيادة الطاقة الاستيعابية، وتحسين الربط الجوي.

عكست أعمال لجنة الضيافة والسياحة خلال عام 2025 دورها في دعم التخطيط الاستراتيجي للقطاع السياحي، وتعزيز التكامل بين السياحة والطيران والتعليم، وترسيخ الشراكة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما أسهم في تطوير بيئة أكثر جاذبية للاستثمار السياحي، ورفع جاهزية الكوادر الوطنية، وتعزيز تنافسية مملكة البحرين كوجهة سياحية متكاملة ومستدامة.

تعكس أعمال اللجان القطاعية بغرفة تجارة وصناعة البحرين خلال عام 2025 الدور المحوري الذي اضطلعت به الغرفة في تمثيل مختلف القطاعات الاقتصادية، وترجمة أولويات مجتمع الأعمال إلى مبادرات ومقترحات وسياسات عملية، من خلال منظومة مؤسسية متخصصة غطّت الجوانب المالية والصناعية والتجارية والخدمية والتعليمية والصحية والسياحية والرقمية واللوجستية. وقد أسهمت هذه اللجان، عبر حواراتها المنتظمة مع الجهات التشريعية والتنفيذية، ومشاركتها في إعداد الاستراتيجيات الوطنية، وطرحها للحلول التنظيمية والتنموية، في دعم استدامة الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز تنافسية القطاعات، وتهيئة بيئة أعمال أكثر كفاءة ومرونة وقدرة على النمو. ويجسد هذا الحراك المتكامل خلال عام 2025 مكانة الغرفة كممثل رئيسي للقطاع الخاص وشريك وطني فاعل في مسيرة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال تفعيل دور اللجان القطاعية كأدوات استراتيجية لربط متطلبات السوق برؤى وسياسات التنمية في مملكة البحرين.

تفاصيل العضويات - لعام 2025

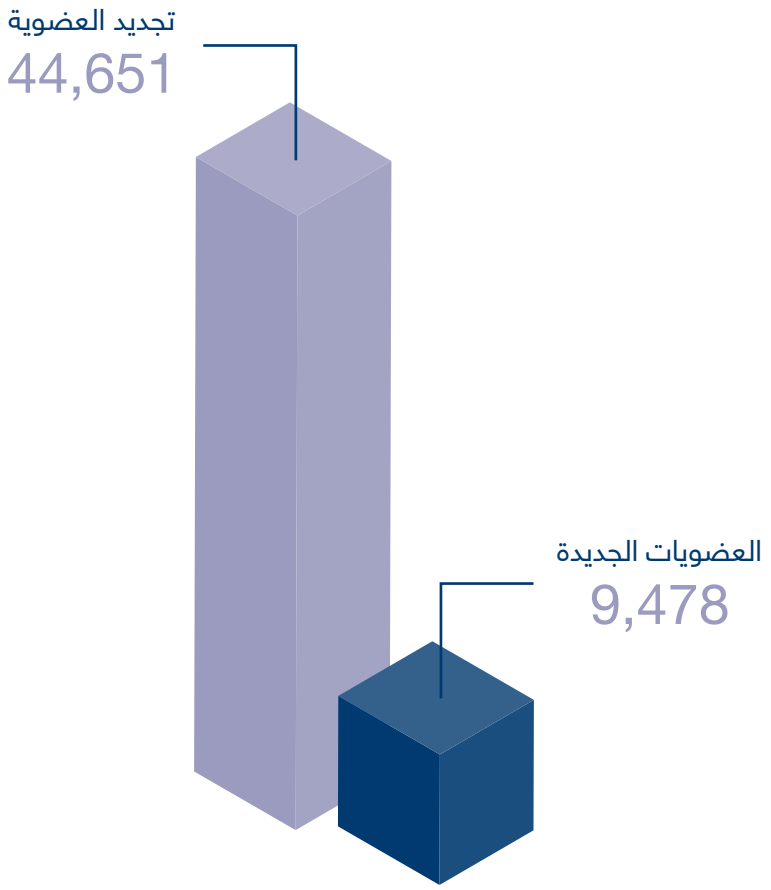

الشهر	تجديد العضوية	العضويات الجديدة	المجموع
يناير	4,229	718	4,947
فبراير	3,874	788	4,662
مارس	3,960	674	4,634
أبريل	3,932	721	4,653
مايو	4,079	835	4,914
يونيو	3,491	597	4,088
يوليو	3,295	834	4,129
أغسطس	3,192	847	4,039
سبتمبر	3,568	833	4,401
أكتوبر	3,823	889	4,712
نوفمبر	3,562	908	4,470
ديسمبر	3,646	834	4,480
المجموع الكلي	**44,651**	**9,478**	**54,129**

تفاصيل التصديقات - لعام 2025

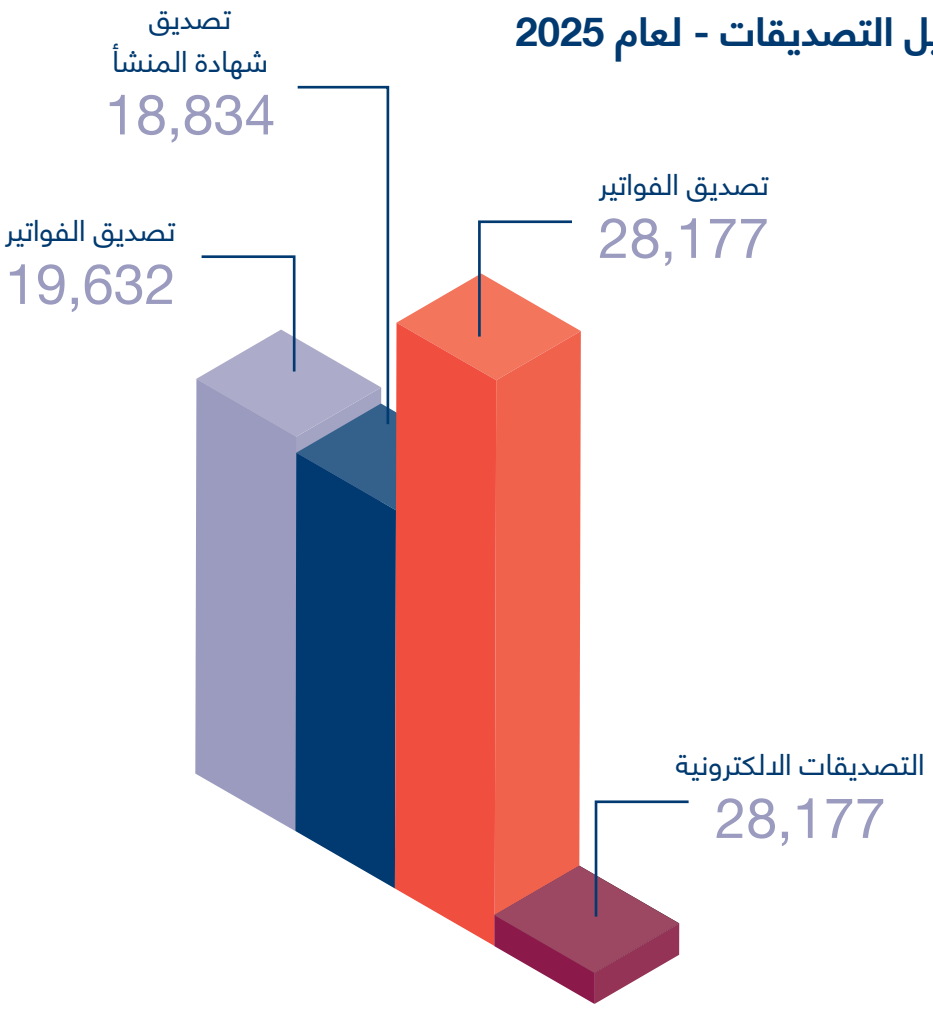

الشهر	تصديق الفواتير	تصديق شهادة المنشأ	تصديق التواقيع	التصديقات الالكترونية	المجموع
يناير	1,819	1,649	1,944	-	5,412
فبراير	1,662	1,638	1,725	-	5,025
مارس	1,652	1,656	2,532	11	5,851
أبريل	1,623	1,596	2,792	1	6,012
مايو	1,604	1,630	2,392	7	5,633
يونيو	1,479	1,386	2,165	101	5,131
يوليو	1,767	1,699	3,119	56	6,641
أغسطس	1,611	1,452	2,526	94	5,683
سبتمبر	1,675	1,577	2,456	231	5,939
أكتوبر	1,616	1,581	2,404	407	6,008
نوفمبر	1,502	1,430	2,260	308	5,500
ديسمبر	1,622	1,540	1,862	321	5,345
المجموع الكلي	**19,632**	**18,834**	**28,177**	**1,537**	**68,180**

غرفة تجارة وصناعة البحرين

البيانات المالية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

غرفة تجارة وصناعة البحرين

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

المحتويـات	الصفحات
جهات الاتصال والإدارة	84
تقرير المدقق المستقل	86
بيان المركز المالي	88
بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر	89
بيان التغيرات في حقوق الأعضاء	90
بيان التدفقات النقدية	91
الإيضاحات حول البيانات المالية	92

أعضاء مجلس الإدارة

السيد سمير عبدالله أحمد ناس	رئيس مجلس الإدارة
السيد خالد محمد يوسف نجيبي	النائب الأول للرئيس
السيد محمد عبدالجبار محمود الكوهجي	النائب الثاني للرئيس
السيد عارف أحمد علي هجرس	الأمين المالي
السيد وليد إبراهيم خليل كانو	نائب الأمين المالي
السيد باسم محمد أحمد الساعي	عضو المكتب التنفيذي
السيد أحمد صباح سلمان السلوم	عضو المكتب التنفيذي
السيد يوسف صلاح الدين إبراهيم	عضو مجلس الإدارة
السيد عبدالوهاب يوسف الحواج	عضو مجلس الإدارة
السيد جميل يوسف أحمد الغناه	عضو مجلس الإدارة
البروفيسور وهيب أحمد محمد الخاجة	عضو مجلس الإدارة
السيد محمد فاروق يوسف المؤيد	عضو مجلس الإدارة
السيدة سونيا محمد عبدالله جناحي	عضو مجلس الإدارة
السيدة بتول محمد أحمد داداباي	عضو مجلس الإدارة
السيدة سوسن أبو الحسن محمد	عضو مجلس الإدارة
السيد أحمد يوسف علي	عضو مجلس الإدارة
السيد نواف خالد راشد الزياني	عضو مجلس الإدارة
السيد يعقوب يوسف العوضي	عضو مجلس الإدارة

الرئيس التنفيذي

السيد عاطف محمد الخاجه

المكتب الرئيسي

مبنى الغرفة "بيت التجار"
ص.ب: 248
المنامة
مملكة البحرين

البنــوك

بيت التمويل الكويتي

بنك البحرين الوطني

بنك البحرين والكويت

بنك البركة الإسلامي

بنك السلام

بنك سيكو

بنك الإثمار

بنك البحرين الإسلامي

خليجي بنك

بنك الكويت الوطني

بيت التمويل الخليجي

مدققـو الحسابـات

بـي دي أو
الطابق 17
برج مكاتب الدبلومات التجاري
ص.ب: 787
المنامة
مملكة البحرين

تقرير المدقق المستقل إلى السادة الأعضاء في غرفة تجارة وصناعة البحرين

الـرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لغرفة تجارة وصناعة البحرين ("الغرفة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2025، وبيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الأعضاء، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات الملحقة بالبيانات المالية، بما في ذلك معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية. في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تعرض بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للغرفة كما في 31 ديسمبر 2025، وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة.

أساس الرأي

لقد أجرينا عملية التدقيق الخاصة بنا وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة في تقريرنا ضمن قسم مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية. ونحن مستقلون عن الغرفة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية)، كما هو معمول به في تدقيق البيانات المالية. لقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين. نحن نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس معين لرأينا.

مسألة أخرى

تم تدقيق البيانات المالية للغرفة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مدقق آخر أبدى رأياً غير معدل حول تلك البيانات المالية بتاريخ 17 مارس 2025.

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى. تشمل المعلومات الأخرى المعلومات الواردة في التقرير السنوي للغرفة، بخلاف البيانات المالية وتقرير المدقق الخاص بنا حولها. ولم نحصل على التقرير السنوي حتى تاريخ هذا التقرير، ومن المتوقع أن يتم تزويدنا به بعد ذلك التاريخ. إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال إستنتاجات التأكيد بشأنها.

وفيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تكمن مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، الأخذ بعين الإعتبار ما إذا كانت المعلومات الأخرى تتضارب بشكل جوهري مع البيانات المالية أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها أثناء عملية التدقيق، أو يبدو بخلاف ذلك أنها تشتمل على أخطاء جوهرية. وإذا استنتجنا، بناءً على العمل الذي نفذناه، أن هناك أخطاء جوهرية في هذه المعلومات الأخرى، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. وليس لدينا ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الصدد.

مسؤوليات الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة عن البيانات المالية

تكون الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وعن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية للمساعدة في إعداد بيانات مالية تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الغرفة على الاستمرار كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بالمنشأة المستمرة، واستخدام الأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة إلا إذا كانت الإدارة تنوي تصفية الغرفة أو وقف عملياتها، أو ليس لديها بديل واقعي سوى القيام بذلك.

يكون أولئك المكلفون بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للغرفة.

مسؤوليات المدقق فيما يخص تدقيق البيانات المالية

تتلخص أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية ككل تخلو من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناجمة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير المدقق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عالي من التأكيد، لكنه لا يضمن بأن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تكشف دائماً عن الأخطاء الجوهرية عند وجودها. يمكن أن تنجم الأخطاء عن الإحتيال أو الخطأ وتعتبر هامة إذا كان من الممكن أن تؤثر بشكل معقول، سواء منفردة أو مجتمعة، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه البيانات المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على منهج الشك المهني في جميع مراحل التدقيق. نحن أيضاً:

- نحدد ونقيم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواءً كانت ناجمة عن الإحتيال أو الخطأ، ونصمم وننفذ إجراءات التدقيق التي تستجيب لتلك المخاطر، ونحصل على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. وتكون مخاطرة عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الإحتيال أعلى من مخاطرة عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الخطأ، حيث قد ينطوي الإحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الإغفالات المقصودة أو تشويه الحقيقة أو تجاوز الرقابة الداخلية.

- نحصل على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق مناسبة في الظروف المحددة، لكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للغرفة.

- نقيم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الإدارة.

- نتوصل إلى إستنتاج معين حول مدى ملائمة استخدام الإدارة للأساس المحاسبي للمنشأة المستمرة، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، ما إذا كانت توجد شكوك كبيرة متعلقة بأحداث أو ظروف قد تشكك في قدرة الغرفة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. إذا استنتجنا وجود شكوك كبيرة، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في البيانات المالية، أو إن كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المدقق الخاص بنا. ومع ذلك، يمكن للأحداث أو الظروف المستقبلية أن تدفع الغرفة إلى وقف أعمالها بصفتها منشأة مستمرة.

- نقيم العرض الشامل للبيانات المالية وبُنيتها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث الأساسية بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

كما أننا نتواصل مع الإدارة وأولئك المكلفين بالحوكمة فيما يخص، من بين أمور أخرى، نطاق وتوقيت التدقيق المخطط لهما ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في الرقابة الداخلية نقوم بتحديدها خلال عملية التدقيق.

BDO

المنامة - مملكة البحرين
11 مارس 2026

	إيضاحات	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الموجودات			
الموجودات غير المتداولة			
ممتلكات وآلات ومعدات	5	3.838.889	3.808.215
عقارات استثمارية	6	15.244.447	15.089.150
حق استخدام الموجودات	7	39.231	42.137
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	11.814.904	11.232.952
ودائع بنكية طويلة الأجل	10	2.195.248	1.995.248
		33.132.719	**32.167.702**
الموجودات المتداولة			
ذمم تجارية مدينة وأخرى	9	2.414.453	1.933.667
ودائع بنكية قصيرة الأجل	10	6.000.000	6.500.000
نقد وأرصدة لدى البنوك	11	1.025.317	1.481.946
		9.439.770	**9.915.613**
مجموع الموجودات		**42.572.489**	**42.083.315**
حقوق الأعضاء والمطلوبات			
حقوق الأعضاء			
الاحتياطي الرأسمالي	12	602.543	602.543
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	13	2.622.343	2.395.222
احتياطي الأعمال الخيرية	14	177.150	177.150
الفائض المتراكم		38.085.841	37.835.805
		41.487.877	**41.010.720**
المطلوبات غير المتداولة			
منافع نهاية الخدمة للموظفين	16	8.673	5.123
الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار	15	46.025	47.731
		54.698	**52.854**
المطلوبات المتداولة			
الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار	15	1.672	2.064
ذمم تجارية دائنة وأخرى	17	1.028.242	1.017.677
		1.029.914	**1.019.741**
مجموع المطلوبات		**1.084.612**	**1.072.595**
مجموع حقوق الأعضاء والمطلوبات		**42.572.489**	**42.083.315**

إن هذه البيانات المالية قد تم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل كل من:

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي

غرفة تجارة وصناعة البحرين

بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

	إيضاحات	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
الإيـرادات			
إيرادات الاشتراكات	18	1.626.402	1.569.422
رسوم خدمات الأعضاء		1.264.992	1.226.568
إيرادات مبنى بيت التجار	19	964.009	837.960
إيرادات الاستثمارات والودائع	20	1.229.615	1.259.501
إيرادات أخرى	21	58.780	41.058
مجموع الإيرادات		**5.143.798**	**4.934.509**
المصـروفات			
تكاليف الموظفين	22	(2.274.204)	(2.198.819)
مصروفات عمومية وإدارية	23	(677.880)	(656.052)
رسوم تحصيل الاشتراكات	18	(325.280)	(313.884)
مصروفات مبنى بيت التجار	19	(569.222)	(549.433)
مصروفات المؤتمرات والندوات والوفود والمعارض		(809.595)	(478.258)
استهلاك وإطفاء الموجودات	7.5	(234.279)	(222.219)
مخصص خسائر ائتمانية متوقعة		-	(66.887)
مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار	15	(3.302)	(3.476)
مجموع المصروفات		**(4.893.762)**	**(4.489.028)**
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة		**250.036**	**445.481**
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى الإيرادات والمصروفات:			
صافي التغير في القيمة العادلة لموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	8	227.121	(117.410)
مجموع الدخل/(الخسارة) الشامل الآخر للسنة		**227.121**	**(117.410)**
مجموع الدخل الشامل للسنة		**477.157**	**328.071**

إن هذه البيانات المالية قد تم اعتمادها والمصادقة عليها من قبل مجلس الإدارة، وتم التوقيع عليها بالنيابة عنه من قبل كل من:

سمير عبدالله أحمد ناس
رئيس مجلس الإدارة

عارف أحمد علي هجرس
الأمين المالي

بيان التغيرات في حقوق الأعضاء للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

	الاحتياطي الرأسمالي	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	احتياطي الأعمال الخيرية	الفائض المتراكم	المجمـــوع
في 31 ديسمبر 2023	602.543	2.512.632	177.150	37.390.324	40.682.649
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	**(117.410)**	-	**445.481**	**328.071**
في 31 ديسمبر 2024	602.543	2.395.222	177.150	37.835.805	41.010.720
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	**227.121**	-	**250.036**	**477.157**
في 31 ديسمبر 2025	**602.543**	**2.622.343**	**177.150**	**38.085.841**	**41.487.877**

غرفة تجارة وصناعة البحرين

بيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025

(المبالغ مبينة بالدينار البحريني)

	إيضاحات	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
الأنشطة التشغيلية			
فائض الإيرادات على المصروفات للسنة		250.036	445.481
التسويات:			
استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	5	231.373	219.313
استهلاك العقارات الاستثمارية	6	215.242	191.225
إطفاء حق استخدام الموجودات	7	2.906	2.905
مصروفات الفوائد على التزامات عقود الإيجار	15	3.302	3.476
أرباح أسهم	20	(191.392)	(164.135)
إيرادات فوائد بنكية	20	(420.455)	(568.595)
مخصص انخفاض القيمة على الموجودات المالية		-	66.887
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ذمم تجارية مدينة وأخرى		(480.786)	(1.011.165)
ذمم تجارية دائنة وأخرى		10.565	478.539
منافع نهاية الخدمة للموظفين، بالصافي		3.550	3.753
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية		**(375.659)**	**(332.316)**
الأنشطة الاستثمارية			
شراء ممتلكات وآلات ومعدات	5	(262.047)	(26.393)
شراء عقارات استثمارية	6	(370.539)	(6.146)
صافي التغير في الودائع البنكية		300.000	(500.000)
أرباح أسهم مستلمة	20	191.392	164.135
إيرادات فوائد بنكية مستلمة	20	420.455	568.595
شراء صكوك	8	(1.986.350)	(1.316.724)
استحقاق صكوك	8	1.631.519	819.168
استحقاق مضاربة		-	2.000.000
استثمار مضاربة		-	(1.500.000)
صافي النقد (المستخدم في)/الناتج من الأنشطة الاستثمارية		**(75.570)**	**202.635**
الأنشطة التمويلية			
المبلغ المسدد من أصل التزامات عقود الإيجار		(2.098)	(1.924)
الفوائد المدفوعة على التزامات عقود الإيجار	15	(3.302)	(3.476)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		**(5.400)**	**(5.400)**
صافي النقص في النقد وما في حكمه		(456.629)	(135.081)
النقد وما في حكمه في بداية السنة		1.483.902	1.618.983
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	11	**1.027.273**	**1.483.902**

1) الغرفة وأنشطتها

غرفة تجارة وصناعة البحرين، هي مؤسسة أهلية ذات نفع عام، تم تأسيسها في عام 1939م كأول غرفة تجارية في الخليج العربي. ويتمثل النشاط الأساسي للغرفة في تنظيم المصالح التجارية والصناعية وتمثيلها والدفاع عنها والعمل على ترقيتها، وتهدف كذلك إلى تطوير المجتمع بدعم وتطوير الفعاليات الاقتصادية والإنتاجية لخير المملكة بصورة عامة ومصالح أعضائها بصفة خاصة.

بحسب المادة (38) من القرار رقم (156) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الغرفة، يعتبر رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين أمام الجمعية العمومية عن كل مخالفة للقانون، وإساءة استعمال أموال الغرفة أو تبديدها، ولا تسقط دعاوى المسؤولية في هذا الشأن إلا بمضي خمس سنوات من تاريخ صدور قرار الجمعية العمومية بالتصديق على كافة التقارير التي يلتزم مجلس الإدارة بعرضها عليها. وبناءً على ذلك تمت الموافقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 من قبل مجلس الإدارة.

إن المكتب الرئيسي للغرفة مسجل في مملكة البحرين.

إن البيانات المالية المبينة على الصفحات من 92 إلى 124 قد تم اعتمادها، والتصريح بإصدارها، وتوقيعها من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 11 مارس 2026.

2) أساس الإعداد

بيان الالتزام

لقد تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس العرض والعملة الوظيفية

تم إعداد البيانات المالية للغرفة باستخدام فرضية المنشأة المستمرة ووفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية المعدل من خلال التقييم العادل للعقارات الاستثمارية والموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. لقد تم عرض البيانات المالية بالدينار البحريني كونه يمثل العملة الوظيفية للغرفة.

يتطلب إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية استخدام بعض التقديرات المحاسبية الهامة. كما يتطلب من الإدارة ممارسة الحكم في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة. إن المجالات التي تتطلب ممارسة الحكم عند تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة مبينة في الإيضاح رقم 4 المتمم للبيانات.

التحسينات/التعديلات على معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية

تحتوي التحسينات/التعديلات على معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية على عددٍ من التعديلات والتي يعتبرها مجلس معايير المحاسبة الدولية غير مستعجلة، ولكنها ضرورية. وتشتمل "التحسينات على معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية" على تعديلات ينتج عنها تغييرات محاسبية لأغراض العرض، والاعتراف أو القياس، وكذلك في المصطلحات أو التعديلات التحريرية المتعلقة بمجموعة متنوعة من معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل فردي. إن هذه التعديلات سارية المفعول على الفترات المحاسبية المستقبلية للغرفة مع السماح بالتطبيق المبكر.

2) أساس الإعداد- تابع

المعايير والتعديلات والتفسيرات الصادرة والنافذة في سنة 2025 ولكنها ليست ذات صلة

تعد التعديلات الجديدة التالية على المعيار الحالي والتفسيرات للمعيار الصادر إلزامية للفترة المحاسبية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2025 أو السنوات اللاحقة، ولكنها ليست ذات صلة بعمليات الغرفة:

المعيار أو التفسير	العنـــوان	ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
معيار المحاسبة الدولي رقم (21)	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	1 يناير 2025

المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة، ولكنها ليست نافذة في سنة 2025

إن المعايير المحاسبية الجديـدة/المعدلة والتفسيـرات التالية قد تم إصدارها، ولكنها ليسـت إلزامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025. كما لم يتم اعتمادها عند إعداد البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2025، وسيكون لها أو قد يكون لها تأثير على البيانات المالية المستقبلية للغرفة. في جميع الأحوال، تعتزم الغرفة تطبيق هذه المعايير اعتباراً من تاريخ بدء التطبيق كما هو مبين في الجدول أدناه:

المعيار أو التفسير	العنـــوان	ساري المفعول للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد
معيار المحاسبة الدولي رقم (7)	بيان التدفقات النقدية	1 يناير 2026
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (7)	الأدوات المالية: الإفصاحات	1 يناير 2026
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9)	الأدوات المالية	1 يناير 2026
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (10)	البيانات المالية الموحدة	1 يناير 2026
معيار المحاسبة الدولي رقم (21)	آثار التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	1 يناير 2027
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (18)	العرض والإفصاح في البيانات المالية	1 يناير 2027
المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (19)	المنشآت التابعة التي لا تخضع للمساءلة العامة: الإفصاحات	1 يناير 2027

التطبيق المبكر للمعايير أو التعديلات في 2025

لم تقم الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير أو التعديلات الجديدة في سنة 2025. ولن يكون هناك أي تغيير في المركز المالي والنتائج التشغيلية للغرفة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، لو قامت الغرفة بالتطبيق المبكر لأي من المعايير المذكورة أعلاه والتي تنطبق على الغرفة.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية

فيما يلي موجز عن معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية المتبعة في إعداد البيانات المالية. إن هذه السياسات قد تم تطبيقها على أساس منتظم ومتماثل لكل السنوات المعروضة في هذا التقرير، ما لم يذكر خلاف ذلك.

أ) الممتلكات والآلات والمعدات

تظهر الممتلكات والآلات والمعدات بالتكلفة التاريخية بعد طرح مخصص الاستهلاك المتراكم، وتتضمن التكلفة جميع النفقات التي تصرف على الموجودات بصورة مباشرة لوضعها في الحالة التشغيلية التي تمكنها من تحقيق الغرض الذي تم شراؤها من أجله. ويتم احتساب استهلاك تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات بطريقة القسط الثابت وبمعدلات استهلاك كافية لتغطية عمرها الإنتاجي المتوقع كما يلي:

المباني	12 - 40 سنة
السيارات	5 سنوات
أجهزة الحاسب الآلي	3 سنوات
الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	5 سنوات

إن المكاسب والخسائر الناتجة من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها بالرجوع إلى قيمتها الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار عند تحديد صافي الربح.

يتم احتساب مصروفات الصيانة والتجديدات ضمن بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها.

تتم مراجعة القيمة الدفترية للممتلكات والآلات والمعدات بغرض استعراض الانخفاض في قيمتها عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الأوضاع المحيطة بتلك الموجودات إلى أن قيمتها الدفترية قد تكون غير قابلة للاسترداد. وفي حال وجود أي مؤشر يفيد بذلك وعندما تزيد القيم الدفترية عن المبالغ المقدرة القابلة للاسترداد، فإنه يتم تخفيض قيمة الممتلكات والآلات والمعدات إلى المبالغ القابلة للاسترداد.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك وتعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد.

إن الأرباح والخسائر الناجمة عن استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات يتم تحديدها على أساس القيمة الدفترية والتي يتم أخذها في الاعتبار في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر.

يتم احتساب مصاريف الصيانة والتجديدات ضمن بيان الايرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر حين إنفاقها، ويتم احتساب تكلفة التجديدات للممتلكات والآلات والمعدات في القيمة الدفترية لها عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية، والتي تتجاوز المعايير المقررة أصلاً لأداء الموجودات المالية ستتدفق على الغرفة. ويتم احتساب الاستهلاك لهذه التجديدات على العمر الإنتاجي المتبقي للموجودات ذات العلاقة.

إذا ما زادت القيمة الدفترية لأصل ما عن قيمته الممكن تحقيقها يتم تخفيض القيمة الدفترية لذلك الأصل إلى القيمة الممكن تحقيقها.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية - تابع

ب) العقارات الاستثمارية

يتم تسجيل الإستثمارات العقارية بالتكلفة مطروحاً منها الاستهلاك المتراكم وأي مخصص لانخفاض القيمة. لا يتم إستهلاك الأراضي المملوكة تملكاً حراً.

إن الأراضي المملوكة لا تستهلك وتعتبر ذات عمر إنتاجي غير محدد. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت لفترة تتراوح بين 12 سنة و40 سنة.

تتضمن القيمة الدفترية على تكلفة استبدال أي جزء من أجزاء الإستثمارات العقارية القائمة في الوقت الذي يتم فيه تكبد التكلفة، إذا تم استيفاء معايير الإحتساب؛ وتستثنى تكاليف تقديم الخدمات اليومية للإستثمارات العقارية.

يتم إجراء التحويلات إلى (أو من) الاستثمارات العقارية فقط عند حدوث تغيير في الاستخدام. بالنسبة للتحويل من بند إستثمارات عقارية إلى بند عقارات يتم شغلها من قبل المالك، تعتبر تكلفة المحاسبة اللاحقة هي القيمة العادلة في تاريخ التغير في الاستخدام.

يتم إلغاء احتساب الإستثمارات العقارية عندما يتم بيعها أو عندما يتم استبعاد الإستثمارات العقارية بصورة نهائية من الاستخدام ولا يتوقع الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية من إستبعادها. يتم إحتساب أي أرباح أو خسائر عند إستبعاد الإستثمارات العقارية في بيان الإيرادات والمصروفات في سنة الإستبعاد.

ج) الأدوات المالية

الأداة المالية هي أي عقد ينشأ عنه أصل مالي لمنشأة واحدة والتزام مالي أو أداة حقوق ملكية لمنشأة أخرى.

1) الموجودات المالية

الاحتساب المبدئي والقياس

يتم احتساب الموجودات المالية مبدئياً عند نشوئها. يتم احتساب جميع الموجودات والمطلوبات المالية الأخرى مبدئياً عندما تصبح الغرفة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة.

يتم مبدئياً قياس الأصل أو الالتزام المالي بالقيمة العادلة زائداً، لأي بند ليس مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملة المنسوبة مباشرة لشراء أو إصدار الأداة المالية.

التصنيف والقياس اللاحق

عند الاحتساب المبدئي، يتم تصنيف الأصل المالي كأصل مالي مقاس بالتكلفة المطفأة، أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

لا يتم إعادة تصنيف الموجودات المالية بعد الاحتساب المبدئي، إلا إذا قامت الغرفة بتغيير نموذج عمل إدارة الموجودات المالية. وفي هذه الحالة، يتم إعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة في اليوم الأول من الفترة الأولى للتقرير المالي الذي يتبع التغيير في نموذج العمل.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية - تابع
ج) الأدوات المالية - تابع
1) الموجودات المالية - تابع
التصنيف والقياس اللاحق - تابع

يتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا كان يستوفي الشرطين التاليين، ولم يكن مصنفاً بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة:

- إذا كان يتم الاحتفاظ به ضمن نموذج عمل يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات لقبض تدفقات نقدية تعاقدية؛ و

- إذا كانت شروطه التعاقدية تزيد من التدفقات النقدية بتواريخ محددة، والتي تعتبر فقط مدفوعات المبلغ الأصلي والفوائد على المبلغ الأصلي القائم.

عند الاحتساب المبدئي لاستثمار أدوات حقوق الملكية المحتفظ به لأغراض غير المتاجرة، قد تختار الغرفة اختياراً غير قابل للنقض بعرض التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة للاستثمار في الدخل الشامل الآخر. يتم هذا الاختيار على أساس كل أداة مالية على حدة.

لأغراض تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية تقتصر على مدفوعات المبلغ الأصلي والفائدة، يعرف "المبلغ الأصلي" على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الإحتساب المبدئي. وتعرف "الفائدة'' على أنها مقابل للقيمة الزمنية للنقود ولمخاطر الائتمان المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الإقراض الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتكاليف الإدارية)، وكذلك هامش ربح.

لتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي فقط مدفوعات الأصل والفوائد، تأخذ الغرفة بالاعتبار الشروط التعاقدية للأداة. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شرط تعاقدي يمكن أن يغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية بحيث لا تستوفي هذا الشرط. عند إجراء هذا التقييم، فإن الغرفة تأخذ ما يلي في الاعتبار:

- الأحداث الطارئة التي من شأنها أن تغير مبلغ أو توقيت التدفقات النقدية ؛

- الشروط التي قد تعدل سعر الكوبون التعاقدي، بما في ذلك ميزات السعر المتغير؛

- ميزات الدفع المسبق والتمديد؛ و

- الشروط التي تحد من مطالبة الغرفة بالتدفقات النقدية من أصول محددة (على سبيل المثال، ميزات عدم حق الرجوع).

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة لاحقاً باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي، وتخضع لانخفاض القيمة. عند إلغاء احتساب الأصل أو تعديله، أو انخفاض قيمته، يتم احتساب أرباح أو خسائر إلغاء الاحتساب في بيان الإيرادات والمصروفات.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر تظهر في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة، مع احتساب صافي التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الآخر، ولا يتم أبداً إعادة تصنيفها إلى بيان الإيرادات والمصروفات. تحتسب أرباح الأسهم كدخل في بيان الإيرادات والمصروفات عند نشوء الحق للشركة باستلام مدفوعات أرباح الأسهم، ما لم تكن أرباح الأسهم تمثل بوضوح استرداداً لجزء من تكلفة الاصل المالي، وفي هذه الحالة، يتم تسجيل تلك الأرباح في الدخل الشامل الآخر.

الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح او الخسارة تظهر في بيان المركز المالي بالقيمة العادلة. يتم احتساب صافي التغيرات في القيمة العادلة في بيان الإيرادات والمصروفات. لا يوجد حالياً هذا النوع من الادوات المالية لدى الغرفة.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية - تابع
ج) الأدوات المالية - تابع
1) الموجودات المالية - تابع

إلغاء الاحتساب

يتم إلغاء إحتساب الأصل المالي (أو، حسب مقتضى الحال جزء من الأصل المالي أو جزء من مجموعة من الموجودات المالية المشابهة) (أي، يتم إستبعاده من بيان المركز المالي للغرفة) عند:

- انقضاء الحقوق في إستلام التدفقات النقدية من موجود؛ أو

- قيام الغرفة بتحويل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل، أو تحملت التزاماً بدفع التدفقات النقدية المستلمة بالكامل بدون أي تأخير جوهري لطرف ثالث وذلك بموجب ترتيبات "تمرير"؛ وقامت الغرفة بما يلي: (أ) تحويل الجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصول، أو (ب) لم تقم الغرفة بالتحويل أو الاحتفاظ بالجزء الأكبر من جميع المخاطر والعوائد الخاصة بالأصل، ولكنها قامت بتحويل السيطرة على الأصل.

عندما تقوم الغرفة بنقل حقوقها في إستلام التدفقات النقدية من الأصل أو دخلت في ترتيب تمرير، فإنها تقوم بتقييم إذا وإلى أي مدى احتفظت بمخاطر وعوائد الملكية. وسواءً قامت أو لم تقم بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والعوائد الجوهرية للأصل ولم يتم نقل السيطرة على الأصل، تستمر الغرفة باحتساب الأصل إلى حد استمرار مشاركة الغرفة في الأصل. ففي هذه الحالة، تقوم الغرفة أيضاً باحتساب الالتزام المرتبط به. يتم قياس الأصل المحول والالتزام المرتبط به على الأسس التي تعكس الحقوق والالتزامات التي تحتفظ بها الغرفة.

2) المطلوبات المالية

الاحتساب المبدئي والقياس يتم تصنيف المطلوبات المالية، عند الاحتساب المبدئي، كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة بالتكلفة المطفأة أو كمشتقات مالية مصنفة كأدوات تحوط في التحوط الفعال، أيهما أنسب. يتم احتساب جميع المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة، وفي حالة تلك المدرجة بالتكلفة المطفأة مخصوم منها التكاليف المنسوبة مباشرةً للمعاملة.

التصنيف و القياس اللاحق

تصنف الغرفة مطلوباتها المالية بالتكلفة المطفأة. بعد الاحتساب المبدئي، يتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم احتساب الأرباح والخسائر في بيان الإيرادات والمصروفات عندما يتم إلغاء احتساب المطلوبات، وكذلك من خلال عملية الإطفاء بإستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

إلغاء الاحتساب

يتم إلغاء احتساب المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب عند الوفاء بالالتزامات التعاقدية، أو إلغائها، أو انتهائها. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إلغاء احتساب للمطلوب الأصلي ويتم احتساب مطلوب جديد. يتم احتساب فروق المبالغ الدفترية المعنية في بيان الإيرادات والمصروفات.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية - تابع
ج) الأدوات المالية - تابع

3) انخفاض قيمة الموجودات المالية

تحتسب الغرفة مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة على الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة.

تقيس الغرفة مخصصات الخسائر للذمم التجارية المدينة والذمم المدينة الأخرى بمنهجية مبسطة، أي بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة، أما بالنسبة للنقد وأرصدة البنوك، فإن قياس مخصصات الخسائر يستند إلى الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً.

عند تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للأصل المالي قد زادت كثيراً منذ الاحتساب المبدئي عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، تأخذ الغرفة بالاعتبار معلومات معقولة، وداعمة، وذات علاقة ومتوفرة بدون أي تكاليف أو جهد لا داعي لها. ويشمل ذلك كلاً من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، بناء على الخبرات السابقة للغرفة.

تفترض الغرفة أن المخاطر الائتمانية على الأصل المالي قد ارتفعت بصورة جوهرية، إذا تجاوزت مدة استحقاقه أكثر من 90 يوم. تعتبر الغرفة أن الأصل المالي في حالة تعثر عندما تشير المعلومات الداخلية أو الخارجية بأنه من غير المحتمل بأن تستلم الغرفة المبالغ التعاقدية المستحقة بالكامل قبل الأخذ في الاعتبار أي تحسينات ائتمانية محتفظ بها من قبل الغرفة. يتم شطب الموجودات المالية عندما لا يكن هناك توقعات معقولة لإسترداد التدفقات النقدية التعاقدية.

الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة هي الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من جميع إحتمالات حالات التعثر على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية. الخسائر الائتمانية المتوقعة لفترة أثني عشر شهراً هي الجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة من إحتمالات حالات التعثر المحتملة خلال 12 شهراً بعد تاريخ نهاية السنة (أو لفترة أقصر، إذا كان العمر الافتراضي للمتوقع أقل من 12 شهراً).

أقصى فترة يتم أخذها بالاعتبار عند تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة هي الحد الأقصى للفترة التعاقدية التي تتعرض خلالها الغرفة للمخاطر الائتمانية.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

ذمم تجارية مدينة وأخرى – (النهج المبسط)

تستخدم الغرفة مصفوفة المخصصات لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للذمم التجارية والذمم المدينة الأخرى، من العملاء الفرديين، والذي يمثل عدداً كبيراً جداً من الأرصدة الصغيرة.

تحتسب معدلات الخسارة باستخدام طريقة معدل الترحيل (صافي التدفق) بناء على احتمالية تقدم الذمم المدينة خلال مراحل متعاقبة من التعثر إلى سلة الخسارة. كما يؤخذ التعافي من سلة الخسارة بالاعتبار لاحتساب معدلات الخسارة التاريخية. تستند معدلات الخسارة على الخبرة الفعلية في الخسارة الائتمانية. تعدل هذه المعدلات لتعكس الفروقات بين الظروف الاقتصادية خلال الفترة التي تم خلالها جمع البيانات التاريخية، والظروف الحالية والنظرة الجماعية للظروف الاقتصادية على مدى الأعمار المتوقعة للذمم المدينة. التسويات التطلعية لمعدلات الخسارة تستند على بطاقة نوعية، والتي توضح نظرة الإدارة للظروف الاقتصادية والتجارية المستقبلية.

النقد وأرصدة البنوك – (النهج العام)

تم قياس انخفاض القيمة على النقد وما في حكمه على أساس الخسارة المتوقعة لأثني عشر شهراً، وتعكس فترات الاستحقاق القصيرة للتعرضات. تعتبر الغرفة أن المخاطر الائتمانية للنقد وما في حكمه منخفضة، وذلك بناء على التصنيفات الائتمانية الخارجية للأطراف الأخرى.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية - تابع
ج) الأدوات المالية - تابع
3) انخفاض قيمة الموجودات المالية - تابع
قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة - تابع

تقوم الغرفة بإحتساب مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة لجميع الأدوات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع الغرفة استلامها، مخصومة بمعدل تقريبي لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي. ستتضمن التدفقات النقدية المتوقعة على تدفقات نقدية ناتجة من بيع الضمانات المحتفظ بها أو التحسينات الائتمانية الأخرى التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

عرض مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان المركز المالي

مخصصات الخسارة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة يتم طرحها من إجمالي القيمة الدفترية للموجودات.

الشطب

تقوم الغرفة بشطب إجمالي القيمة الدفترية للأصل المالي، عندما ترى أنه لا توجد أسس واقعية للاسترداد كلياً أو جزئياً. بالنسبة للعملاء من الأفراد، تقوم الغرفة بعمل تقييم فردي فيما يتعلق بتوقيت ومقدار المبلغ المشطوب بناء على ما إذا كان هناك توقع معقول للاسترداد. الموجودات المالية المشطوبة يمكن أن تخضع لإجراءات تنفيذية بغرض الامتثال لإجراءات الغرفة لاسترداد المبالغ المستحقة.

4) مقاصة الأدوات المالية

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المحتسبة وحيث تنوي الغرفة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجودات وسداد المطلوبات في الوقت ذاته.

د) انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

في تاريخ كل تقرير مالي، تقوم الغرفة بمراجعة القيم الدفترية لموجوداتها الغير المالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. في حالة وجود مثل هذا المؤشر، أو عندما يكون اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل مطلوبا، تقوم الغرفة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد للأصل. القيمة القابلة للاسترداد للأصل أو وحدة توليد النقد هي القيمة العادلة ناقصًا تكاليف البيع، والقيمة المستخدمة، أيهما أكبر. يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للأصل الفردي، ما لم يكن الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلة مستقلة إلى حد كبير عن تلك من الأصول الأخرى أو مجموعات الأصول. عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو الوحدة المنتجة للنقد قيمته القابلة للاسترداد، يعتبر الأصل منخفض القيمة ويتم تخفيضه إلى قيمته القابلة للاسترداد.

عند تقدير القيمة في الاستخدام، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل الخصم قبل الضريبة الذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصًا تكاليف الاستبعاد، يتم أخذ معاملات السوق الحديثة في الاعتبار. في حالة عدم إمكانية تحديد مثل هذه المعاملات، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. هذه الحسابات مدعومة بمضاعفات التقييم، وأسعار الأسهم المدرجة للشركات المتداولة علناً أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية - تابع

هـ) الودائع البنكية

تمثل الودائع البنكية الأموال المودعة لدى المصارف والمؤسسات المالية التي تتعامل معها الغرفة. يتم قياسها مبدئياً بالتكلفة المطفأة ويتم الاعتراف بالأرباح على أساس الاستحقاق المحاسبي. يتم تصنيف الودائع إلى ودائع قصيرة الأجل، وهي تلك الودائع التي تكون ذات فترات استحقاق أصلية تمتد لأكثر من ثلاثة أشهر، ولكن أقل من اثنى عشر شهراً، وودائع أخرى طويلة الأجل، وهي تلك الودائع التي تكون ذات فترات استحقاق أصلية تمتد لأكثر من سنة واحدة.

و) النقد وما في حكمه

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكون النقد وما في حكمه من نقد في الصندوق، وأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك.

ز) المخصصات

يتم احتساب مخصص في بيان المركز المالي عندما تكون على الغرفة التزامات قانونية أو استدلالية من جراء معاملات سابقة، وعندما يكون من المحتمل وجود تدفق خارجي لمنافع اقتصادية لسداد هذه الالتزامات، وكان بالإمكان تقدير مبلغ الالتزام بصورة موثوقة.

ح) مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

الموظفون البحرينيون

حقوق التقاعد والحقوق الاجتماعية الأخرى الخاصة بالموظفين البحرينيين يتم تغطيتها من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، والتي تمثل برنامج مساهمات محددة حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (19) "منافع الموظفين"، ويتم بموجبها تحصيل اشتراكات شهرية من الغرفة والعاملين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الرواتب.

الموظفون الأجانب

يستحق الموظفون الأجانب مكافأة نهاية الخدمة وفق نصوص قانون العمل البحريني بالقطاع الاهلي على أساس مدة الخدمة وآخر رواتب وعلاوات مدفوعة. يتم عمل مخصص لهذه الالتزامات غير الممولة والذي يمثل برنامج منافع محددة على افتراض إنهاء خدمات جميع الموظفين بتاريخ بيان المركز المالي. الالتزام المحتسب في بيان المركز المالي المتعلق بمكافأة نهاية خدمة الموظفين هو القيمة الحالية كما في تاريخ بيان المركز المالي. اعتبارًا من 1 مارس 2024، يتعين على جميع أصحاب العمل المقيمين في البحرين تقديم مساهمات شهرية فيما يتعلق بتعويضات الموظفين الأجانب إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي، والتي ستكون مسؤولة عن تسوية تعويضات نهاية الخدمة للموظفين الأجانب وقت انتهاء الخدمة. أي التزامات تعويضات قبل 1 مارس 2024 وأية تحويلات مستحقة قائمة إلى الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في الفترات اللاحقة، تظل من ضمن التزامات الغرفة.

ط) التبرعات لصالح الأعمال الخيرية

إن التبرعات لصالح الأعمال الخيرية والتي تهدف إلى دعم التجار المتعثرين، تتم الموافقة عليها من قبل الأعضاء في الجمعية العامة السنوية ويتم الإعتراف بالتبرعات التي تقوم بها الغرفة لصالح الأعمال الخيرية وخصمها من إحتياطي الأعمال الخيرية في السنة التي تتم فيها الموافقة عليها.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية - تابع

ي) عقود الإيجار

تقوم الغرفة باحتساب العقد، أو جزء من العقد، كعقد إيجار عندما يمنحها ذلك العقد الحق في استخدام الموجودات لفترة من الوقت نظير مقابل مالي. إن عقود الإيجار هي تلك العقود التي تستوفي المعايير التالية:

(أ) أن تكون هناك موجودات محددة؛

(ب) تحصل الغرفة بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات؛ و

(ج) أن تمتلك الغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات.

تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كان المورد يمتلك حقوق جوهرية لاستبدال الموجودات. إذا تبين أن المورد يمتلك تلك الحقوق، فعند ذلك لا يمكن معاملة العقد على إنه كعقد إيجار. عند تحديد ما إذا كانت الغرفة تحصل بشكل كبير على جميع المنافع الاقتصادية جراء استخدام الموجودات، فإن الغرفة تأخذ بعين الاعتبار فقط المنافع الاقتصادية التي تنشأ عن استخدام الموجودات، وليس تلك المرتبطة بالملكية القانونية أو غيرها من الفوائد المحتملة.

عند تحديد ما إذا كان للغرفة الحق في الاستخدام المباشر للموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت تمتلك حق التحكم في كيفية استخدام الموجودات والغرض منها خلال فترة الاستخدام. إذا لم تكن هناك قرارات مهمة يجب اتخاذها لأنها محددة مسبقاً بسبب طبيعة الموجودات، تأخذ الغرفة بعين الاعتبار ما إذا كانت متواجدة خلال تصميم الموجودات بطريقة تحدد مسبقاً كيف ولأي غرض سيتم استخدام الموجودات خلال فترة الاستخدام. إذا كان العقد أو جزء من عقد لا يستوفي هذه المعايير، تقوم الغرفة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الأخرى السارية بدلاً من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16).

يتم تسجيل جميع عقود الإيجار من خلال الاعتراف بحق استخدام الموجودات والتزامات عقود الإيجار بإستثناء:

- عقود الإيجار الخاصة بموجودات منخفضة القيمة؛ و
- عقود الإيجار قصيرة الأجل التي تكون مدتها 12 شهراً أو أقل.

يتم قياس التزامات عقود الإيجار بالقيمة الحالية للمدفوعات التعاقدية التي يجب سدادها للمؤجر خلال مدة عقد الإيجار، مع معدل خصم محدد من خلال الرجوع إلى المعدل المحدد في عقد الإيجار ما لم يمكن تحديده بسهولة (كما هو الحال في العادة)، في هذه الحالة، يتم استخدام معدل الفائدة المتزايدة على الاقتراض للغرفة في تاريخ بدء عقد الإيجار. يتم تضمين مدفوعات الإيجار المتغيرة عند قياس التزام عقد الإيجار فقط إذا كانت تعتمد على مؤشر أو معدل. في مثل هذه الحالات، يتم افتراض أن العنصر المتغير سيبقى ثابت خلال مدة عقد الإيجار عند احتساب القياس المبدئي لالتزام عقد الإيجار. يتم تسجيل دفعات الإيجار المتغيرة الأخرى كمصروف في الفترة التي تتعلق بها.

عند الاعتراف المبدئي، تشتمل القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار على التالي:

- المبالغ المتوقع دفعها بموجب أي ضمان متعلق بالقيمة المتبقية؛
- السعر الممكن لأي خيار شراء يمنح لصالح الغرفة إذا كان وبشكل معقول وواضح وممكن تقييم ذلك الخيار؛ و
- أي غرامات مستحقة الدفع لإنهاء عقد الإيجار، إذا تم تقدير مدة عقد الإيجار على أساس تنفيذ خيار الإنهاء.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية - تابع
ي) عقود الإيجار- تابع

يتم قياس حق استخدام الموجودات مبدئياً بنفس مبلغ التزامات عقود الإيجار، ويتم تخفيضه لأي حوافز إيجار محصلة، بينما يتم زيادة قيمته جراء الآتي:

- مدفوعات الإيجار المدفوعة في أو قبل بدء الإيجار؛
- التكاليف المباشرة الأولية المتكبدة؛ و
- قيمة أي مخصص معترف به عندما يُطلب من الغرفة تعاقدياً تفكيك الموجودات المؤجرة أو إزالتها أو استبعادها.

لاحقاً بعد القياس المبدئي لالتزامات عقود الإيجار، تزداد قيمة هذه الالتزامات كنتيجة عن الفائدة المستحقة بمعدل ثابت على رصيد الإيجار المستحق، بينما تنخفض بقيمة دفعات الإيجار. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار المتبقية أو على مدى الاعمار الإنتاجية المتبقية للموجودات إذا كان أقصر من مدة عقد الإيجار.

عندما تقوم الغرفة بمراجعة تقديرها لفترة أي عقد إيجار، فإنها تقوم بتعديل القيمة الدفترية لالتزام الإيجار لتعكس المدفوعات التي يتعين دفعها على مدى الفترة المعدلة، والتي يتم خصمها بنفس معدل الخصم المطبق عند بدء الإيجار. تتم مراجعة القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار بشكل مماثل عند مراجعة العنصر المتغير لمدفوعات الإيجار المستقبلية التي تعتمد على النسبة أو المؤشر المعدل. في كلتا الحالتين، يتم إجراء تعديل معادل على القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات، مع إطفاء القيمة الدفترية المعدلة على مدى فترة الإيجار (المعدلة) المتبقية.

عندما تعيد الغرفة التفاوض بشأن الشروط التعاقدية لعقد الإيجار مع المؤجر، فإن المعاملة المحاسبية تعتمد على طبيعة التعديل:

- إذا نتج عن إعادة التفاوض استئجار موجودات إضافية بمبلغ يتناسب مع السعر المستقل لحق استخدام الموجودات الإضافية التي تم الحصول عليها، يتم احتساب التعديل على أنه عقد إيجار منفصل وفقاً للسياسة المبينة أعلاه؛
- في جميع الحالات الأخرى التي ينتج فيها زيادة في نطاق عقد الإيجار (سواء كان ذلك تمديد لفترة الإيجار أو استئجار موجودات اضافية) جراء إعادة التفاوض، تتم إعادة قياس التزام الإيجار باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ وقت التعديل، مع تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ؛ و
- إذا أسفرت عملية إعادة التفاوض عن انخفاض في نطاق عقد الإيجار، يتم تخفيض القيم الدفترية لالتزام الإيجار وحق استخدام الموجودات بنفس القيمة لكي تعكس جزء من الإنهاء الكامل لعقد الإيجار، ويتم الاعتراف بالفرق الناتج عن هذا التعديل في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر. يتم بعد ذلك تعديل التزام عقد الإيجار مرة أخرى للتأكد من أن قيمته الدفترية تعكس مبلغ المدفوعات الجديد الذي تم التفاوض عليه وفترة العقد الجديد الذي تم التفاوض عليه، مع مدفوعات الإيجار المعدلة والمخصومة باستخدام معدل الخصم السائد في تاريخ التعديل. يتم تعديل حق استخدام الموجودات بنفس المبلغ.

وفقاً للإعفاءات المتاحة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (16)، لا تتم رسملة عقود الإيجار الخاصة بالموجودات منخفضة القيمة بالإضافة إلى عقود الايجار قصيرة الأجل في بيان المركز المالي. ويتم احتساب جميع المدفوعات التي تتم مقابل هذه العقود في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

3) معلومات السياسات المحاسبية الجوهرية - تابع

ك) احتساب الإيراد

يتم احتساب الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو المستحق للخدمات المقدمة ضمن نطاق العمل الاعتيادي لأنشطةالغرفة. تقوم الغرفة باحتساب الايراد عند تقديم الخدمة إلى العميل، وعند استيفاء شروط محددة لكل نشاط من أنشطة الغرفة كالآتي:

1) تحتسب إيرادات اشتراكات الأعضاء في الربح و الخسارة على مدى فترة الإشتراك لكل عضو.

2) تحتسب إيرادات رسوم خدمات الأعضاء بشكل فوري عند استيفاء التزامات الأداء للغرفة.

3) يحتسب إيراد الإيجار من العقارات الاستثمارية في الربح أوالخسارة على أساس الاستحقاق على مدة عقد الإيجار. تحتسب حوافز الإيجار الممنوحة كجزء لا يتجزأ من إجمالي إيراد الإيجار على مدة العقد.

4) تحتسب أرباح الأسهم بتاريخ نشوء حق الغرفة في استلام هذه الأرباح وهو تاريخ ما قبل الأرباح في حالة الأوراق المالية المدرجة. تظهر الأرباح والخسائر الناتجة من العملات الأجنبية على أساس الصافي.

5) يتم احتساب إيراد الفوائد وفقاً لمبدأ الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

ل) المعاملات بالعملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

تحتسب العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تلك العمليات. المكاسب أو الخسائر الناتجة عن تسوية تلك العمليات ومن التحويل وفقاً لأسعار الصرف في نهاية السنة، للأصول والمستحقات النقدية المدونة بالعملات الأجنبية. البنود غير النقدية المقاسة بالتكلفة التاريخية بعملة أجنبية تحول باستخدام أسعار الصرف الخاصة بالعملة الأولية. البنود غير النقدية المقاسة بالقيمة العادلة بعملة أجنبية تحول باستخدام أسعار الصرف السائدة في التاريخ الذي حددت فيه القيمة العادلة. الربح أو الخسارة الناتجة عن إعادة تحويل البنود غير النقدية تعامل معاملة الربح أو الخسارة الناتجة من التغير في القيمة العادلة لتلك البنود.

4) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة

إن إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية يتطلب من إدارة الغرفة استخدام تقديرات وافتراضات من شأنها أن تؤثر على المبالغ المبينة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة في تاريخ البيانات المالية، وعلى المبالغ المبينة للإيرادات والمصروفات خلال فترة إعداد التقرير. إن تحديد التقديرات يتطلب اتخاذ القرارات التي تعتمد على الخبرات السابقة، والظروف الإقتصادية القائمة والمتوقعة، وجميع المعلومات الأخرى المتاحة. إن النتائج الفعلية قد تكون مختلفة عن تلك التقديرات.

إن أهم المجالات التي تتطلب استخدام تقديرات الإدارة وافتراضاتها في هذه البيانات المالية تتعلق بما يلي:

- العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات؛
- تصنيف الإستثمارات؛
- التقييم العادل للإستثمارات؛
- قياس القيمة العادلة؛
- انخفاض قيمة الموجودات؛
- الإعتراف بالإيرادات؛
- تحديد مدة عقود الإيجار ومعدلات الفائدة على الاقتراض؛
- العمر الانتاجي لحق استخدام الموجودات؛
- الإجراءات القانونية؛
- فرضية المنشأة المستمرة؛ و
- الإلتزامات المحتملة.

العمر الإنتاجي للممتلكات والآلات والمعدات

يتم حساب الاستهلاك للآلات والممتلكات والمعدات لدى الغرفة على أساس القسط الثابت على مدى أعمارها الإنتاجية. وتتم مراجعة الأعمار الإنتاجية للآلات والممتلكات والمعدات بشكل دوري. إن المراجعة تتم بالاستناد إلى الوضع الراهن للموجودات والفترة المقدرة التي سوف تستمر خلالها الموجودات المعنية في تحقيق المنفعة الاقتصادية للغرفة.

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للغرفة، تقرر الإدارة عند امتلاك استثمار معين بشأن ما إذا كان ينبغي أن يتم تصنيفه على أنه استثمار محدد بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالتكلفة المطفأة. إن هذا التصنيف يعكس نية الإدارة فيما يخص كل استثمار ويخضع كل استثمار حسب تصنيفه لمعالجة محاسبية مختلفة بناءً على متطلبات ذلك التصنيف.

4) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة - تابع

التقييم العادل للاستثمارات

تقوم الغرفة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات الغير مدرجة في أسواق مالية نشطة باستخدام التقييم المقدم من قبل مديري الصناديق وأساليب التقييم مثل طريقة تقييم صافي الموجودات المعدل، وأسعار أحدث المعاملات لاستثمارات مماثلة. ويتم تقدير القيمة العادلة في وقت معين على أساس ظروف السوق والمعلومات المتاحة عن الشركات المستثمر فيها.

إن هذه التقديرات ذات طبيعة ذاتية ومتضمنة لأمور غير مؤكدة وتحتاج إلى درجة عالية من الحكم، وعليه لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. إن الأحداث المستقبلية كاستمرار الأرباح التشغيلية والقوة المالية غير مؤكدة. وأنه من الممكن بشكل معقول، بناءً على المعرفة القائمة، بأن تختلف النتائج خلال السنة المالية التالية عن الفرضيات المستخدمة مما قد يتطلب إجراء تعديلات جوهرية على القيمة الدفترية للاستثمارات. وفي الحالات التي يتم فيها استخدام نماذج تقييم صافي الموجودات لتقدير القيم العادلة، يتم تقدير صافي الموجودات من قبل مديري الصناديق بناءً على المعلومات المتاحة والنقاشات مع ممثلي إدارة الشركات المستثمر فيها، وبناءً على أحدث بيانات مالية مدققة متاحة، وحسابات الإدارة غير المدققة.

قياس القيمة العادلة

إن عدد من الموجودات والمطلوبات المدرجة في البيانات المالية للغرفة يتطلب قياس القيمة العادلة و/ أو الإفصاح عنها.

عند قياس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية وغير المالية للغرفة، تتم الاستفادة قدر الإمكان من مدخلات ومعطيات السوق الملحوظة. ويتم تصنيف المدخلات المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة إلى مستويات مختلفة بناءً على مدى ملاحظة المدخلات المستخدمة في أساليب التقييم المتبعة ("التسلسل الهرمي للقيمة العادلة"):

- **مدخلات من المستوى الأول:** الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة يمكن أن تصل إليها المنشأة في تاريخ القياس؛
- **مدخلات من المستوى الثاني:** المدخلات عدا عن الأسعار المعلنة المشمولة في المستوى الأول التي تكون ملحوظة للموجودات أو المطلوبات، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر؛ و
- **مدخلات من المستوى الثالث:** المدخلات غير الملحوظة للموجودات أو المطلوبات (على سبيل المثال، المدخلات غير المشتقة من بيانات السوق).

يعتمد تصنيف أي بند في المستويات المذكورة أعلاه على أدنى مستوى من المدخلات المستخدمة التي يكون لها تأثير جوهري على قياس القيمة العادلة لذلك البند. ويتم الاعتراف بنقل البنود بين المستويات في الفترة التي يحدث فيها ذلك.

يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات المالية لدى الغرفة مبدئياً بالقيمة العادلة، ويعاد قياسها لاحقاً بالتكلفة المطفأة، في حين يتم الإفصاح عن الموجودات التي تتطلب إعادة قياس القيمة العادلة لها في الإيضاح رقم 25 المتمم لهذه البيانات المالية.

4) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة - تابع

انخفاض قيمة الموجودات

الموجودات المالية

تقوم الغرفة على أساس تطلعي بتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بالذمم التجارية المدينة والنقد وأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل واستثمارات المضاربة. تعتمد منهجية انخفاض القيمة المطبقة على ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان. تطبق الغرفة النهج المبسط المسموح به في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، والذي يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة لمدى الحياة منذ الاعتراف المبدئي بالذمم التجارية المدينة.

كما في 31 ديسمبر 2025، وفي رأي الإدارة، هناك حاجة لتكوين مخصص للخسائر الإئتمانية المتوقعة المتعلقة بالذمم التجارية المدينة بمبلغ 284.200 دينار بحريني (2024: 284.200 دينار بحريني). أما بالنسبة للنقد والأرصدة لدى البنوك، فقد بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة 1.956 دينار بحريني (2024: 1.956 دينار بحريني)، في حين بلغ مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة فيما يتعلق بالودائع البنكية 4.752 دينار بحريني (2024: 4.752 دينار بحريني).

الموجودات غير المالية الأخرى

بخلاف الموجودات المالية لدى الغرفة، فإن القيم الدفترية لموجوداتها أو وحدة توليد النقد لها، تتم مراجعتها في تاريخ كل بيان مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على انخفاض القيمة. إن وحدة توليد النقد هي أصغر مجموعة قابلة للتحديد من الموجودات التي تولد تدفقات نقدية بحيث تكون مستقلة إلى حد كبير عن التدفقات النقدية الواردة من الموجودات الأخرى. وفي حال وجود أي من هذه المؤشرات، يتم تقدير قيمة الموجودات القابلة للاسترداد. إن المبلغ القابل للاسترداد لموجودات معينة أو لوحدة توليد النقد هو عبارة عن قيمته العادلة أو قيمة الاستخدام أيهما أكبر مطروحاً منها تكاليف البيع. ويتم الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة عندما تزيد القيمة الدفترية أو وحدة توليد النقد لموجودات معينة عن المبلغ المقدر القابل للاسترداد. كما يتم الاعتراف بخسائر انخفاض القيمة في بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر. إن خسائر انخفاض القيمة يتم عكسها فقط إذا كان هناك مؤشر على أنها لم تعد موجودة وكان هناك تغيير في التقديرات المستخدمة لتحديد المبلغ القابل للاسترداد.

الإعتراف بالإيرادات

تمارس الغرفة الحكم عند تحديد ما إذا كان ينبغي أن يتم الاعتراف بمعاملة الإيرادات في نقطة زمنية معينة أو على مدى فترة من الزمن مع مراعاة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة عند تطبيق كل خطوة من خطوات النموذج على العقود مع عملائها.

تحديد مدة عقود الإيجار ومعدلات الفائدة على الاقتراض

في حال كون الغرفة مستأجراً، فإن إدارة الغرفة تمارس الحكم عند تحديد ما إذا كان من المؤكد بشكل معقول ممارسة حقهم في خيارات الإيجار لتمديد أو إنهاء عقد الإيجار عند البدء وكذلك خلال مدة عقد الإيجار. وتتم مراجعة القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار بناءً على عناصر متغيرة معينة بالنسبة لمدفوعات الإيجار المستقبلية مثل المعدلات أو المؤشرات. إن مسألة تحديد معدلات الفائدة المتزايدة على الاقتراض المستخدمة لتحديد القيمة الدفترية لالتزامات عقود الإيجار ومعدلات الخصم المستخدمة لتحديد القيمة الدفترية لحق استخدام الموجودات تتضمن تقديرات الإدارة إلى حدّ ما. إن أي تغييرات تطرأ على تقديرات الإدارة قد يكون لها تأثير على مدة وكذلك القيمة الدفترية لموجودات والتزامات عقود الإيجار.

4) الأحكام المحاسبية الهامة والمصادر الرئيسية للتقديرات المحتملة - تابع

العمر الانتاجي لحق استخدام الموجودات

يتم إطفاء حق استخدام الموجودات على مدى عمرها الإنتاجي. يعتمد العمر الإنتاجي على تقديرات الإدارة للفترة التي من المتوقع أن تجني خلالها الغرفة إيرادات من هذه الموجودات، كما تتم مراجعة ذلك بشكل دوري لضمان استمرار ملاءمته. إن التغييرات التي تطرأ على التقديرات يمكن أن تؤدي إلى اختلافات كبيرة بين القيمة الدفترية والمبالغ المحتسبة ضمن بيان الإيرادات والمصروفات والدخل الشامل الآخر في فترات معينة. يتم إطفاء حق استخدام الموجودات لدى الغرفة على أساس القسط الثابت من تاريخ البدء وحتى نهاية العمر الإنتاجي المقدر لحق استخدام الموجودات أو نهاية مدة عقد الإيجار، أيهما أقرب. وتقوم الإدارة بمراجعة العمر الإنتاجي لحق استخدام الموجودات بشكل دوري. تعتمد المراجعة على الوضع الحالي للموجودات والفترة المقدرة التي يتوقع أن تستمر خلالها الموجودات في تحقيق منافع اقتصادية للغرفة.

الإجراءات القانونية

تقوم الغرفة بالاعتراف بمخصص عندما يكون هناك إلتزام قائم نتيجة لأحداث سابقة، ومن المرجح أن يتم نقل منافع اقتصادية، ويمكن تقدير مبلغ تكاليف النقل بشكل موثوق. وفي الحالات التي لا يتم فيها استيفاء المعايير، قد يتم الإفصاح عن إلتزام محتمل في الإيضاحات المتممة للبيانات المالية. إن الإلتزامات الناشئة فيما يتعلق بالمطلوبات المحتملة التي تم الإفصاح عنها، أو تلك التي لم يتم الاعتراف بها في الوقت الحالي أو الإفصاح عنها في البيانات المالية من الممكن أن يكون له تأثير جوهري على المركز المالي للغرفة. يتطلب تطبيق هذه المبادئ المحاسبية على القضايا القانونية أن تقوم إدارة الغرفة باتخاذ قرارات حول مختلف المسائل الواقعية والقانونية الخارجة عن نطاق سيطرتها.

وتقوم الغرفة أيضاً بمراجعة القضايا القانونية القائمة ومتابعة التطورات في الإجراءات القانونية في تاريخ كل تقرير، وذلك من أجل تقييم الحاجة إلى المخصصات والإفصاحات في بياناتها المالية. من بين العوامل التي تؤخذ في الإعتبار عند اتخاذ القرارات بشأن المخصصات طبيعة الدعاوى، والمطالبات أو التقييم، والإجراءات القانونية، والمستوى المحتمل للأضرار التي يتم تحديدها من قبل القضاء حيث تم رفع الدعاوى، والمطالبات أو التقييم، والتقدم المحرز في القضية (بما في ذلك التقدم المحرز بعد تاريخ البيانات المالية ولكن قبل إصدار هذه البيانات)، وآراء أو وجهات نظر المستشارين القانونيين، والخبرة في قضايا مماثلة وأي قرار تتخذه إدارة الغرفة فيما يتعلق بكيفية تعاطيها مع الدعاوى، والمطالبة أو التقييم.

فرضية المنشأة المستمرة

تقوم إدارة الغرفة بمراجعة المركز المالي على أساس دوري وتقوم بتقييم الحاجة إلى أي تمويل إضافي لمقابلة متطلبات رأس المال العامل، كما تقوم أيضاً بتقدير الأموال اللازمة لمواجهة الالتزامات عند استحقاقها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعضاء يؤكدون على توفير الدعم المالي الكافي لتمويل متطلبات الغرفة لضمان استمرارها كمنشأة مستمرة.

الالتزامات المحتملة

بحكم طبيعتها، تنشأ الإلتزامات المحتملة فقط بوقوع أو عدم وقوع واحد أو أكثر من الأحداث المستقبلية. إن تقييم مثل هذه الإلتزامات المحتملة يتضمن ممارسة درجة عالية من الحكم والتقديرات لنتائج الأحداث المستقبلية.

5) ممتلكات وآلات ومعدات

	الأراضي المملوكة	المباني	السيارات	أجهزة الحاسب الآلي	الأثاث والتركيبات والمعدات المكتبية	المجموع
التكلفة						
في 31 ديسمبر 2023	2.407.819	2.931.335	41.495	1.029.728	1.379.912	7.790.289
الإضافات	**-**	**2.390**	**-**	**12.901**	**11.102**	**26.393**
في 31 ديسمبر 2024	2.407.819	2.933.725	41.495	1.042.629	1.391.014	7.816.682
الإضافات	**-**	**144.098**	**-**	**56.104**	**61.845**	**262.047**
في 31 ديسمبر 2025	**2.407.819**	**3.077.823**	**41.495**	**1.098.733**	**1.452.859**	**8.078.729**
الاستهلاك المتراكم						
في 31 ديسمبر 2023	-	1.678.065	39.577	844.172	1.227.340	3.789.154
الاستهلاك للسنة	**-**	**74.365**	**1.918**	**95.144**	**47.886**	**219.313**
في 31 ديسمبر 2024	-	1.752.430	41.495	939.316	1.275.226	4.008.467
الاستهلاك للسنة	**-**	**83.705**	**-**	**93.521**	**54.147**	**231.373**
في 31 ديسمبر 2025	**-**	**1.836.135**	**41.495**	**1.032.837**	**1.329.373**	**4.239.840**
صافي القيمة الدفترية						
في 31 ديسمبر 2025	**2.407.819**	**1.241.688**	**-**	**65.896**	**123.486**	**3.838.889**
في 31 ديسمبر 2024	**2.407.819**	**1.181.295**	**-**	**103.313**	**115.788**	**3.808.215**

تتضمن الأراضي المملوكة والمباني المدرجة ضمن بند ممتلكات وآلات ومعدات ما نسبته 28% من قيمة مبنى بيت التجار والأرض التابعة له حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي لإدارة عملياتها. أما الجزء المتبقي من قيمة ذات المبنى والذي يمثل نسبة 72%، فقد تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

6) عقارات استثمارية

		بيت التجار		
	أرض	الأرض	المبنى	المجموع
التكلفة				
في 31 ديسمبر 2023	5.860.000	6.191.536	7.537.718	19.589.254
الإضافات	**-**	**-**	**6.146**	**6.146**
في 31 ديسمبر 2024	5.860.000	6.191.536	7.543.864	19.595.400
الإضافات	**-**	**-**	**370.539**	**370.539**
في 31 ديسمبر 2025	**5.860.000**	**6.191.536**	**7.914.403**	**19.965.939**
الاستهلاك المتراكم				
في 31 ديسمبر 2023	-	-	4.315.025	4.315.025
الاستهلاك للسنة (إيضاح 19)	**-**	**-**	**191.225**	**191.225**
في 31 ديسمبر 2024	-	-	4.506.250	4.506.250
الاستهلاك للسنة (إيضاح 19)	**-**	**-**	**215.242**	**215.242**
في 31 ديسمبر 2025	**-**	**-**	**4.721.492**	**4.721.492**
صافي القيمة الدفترية				
في 31 ديسمبر 2025	**5.860.000**	**6.191.536**	**3.192.911**	**15.244.447**
في 31 ديسمبر 2024	**5.860.000**	**6.191.536**	**3.037.614**	**15.089.150**

تتضمن الأراضي المملوكة والمباني المدرجة ضمن بند ممتلكات وآلات ومعدات ما نسبته 28% من قيمة مبنى بيت التجار والأرض التابعة له حيث تستخدمه الغرفة بشكل جزئي لإدارة عملياتها. أما الجزء المتبقي من قيمة ذات المبنى والذي يمثل نسبة 72%، فقد تم تصنيفه كعقارات استثمارية محتفظ بها لزيادة رأس المال وعائدات الإيجار.

خلال السنة، قامت الغرفة بإعادة تقييم العقارات الاستثمارية من خلال الاستعانة بمثمن عقارات مستقل. وبلغت القيمة العادلة للعقارات الاستثمارية 19.290.000 دينار بحريني (2024: 19.290.000دينار بحريني).

7) حق استخدام الموجودات

	مبنى مستأجر
التكلفة	
في 31 ديسمبر 2023 و2024 و2025	**59.569**
الإطفاء المتراكم	
في 31 ديسمبر 2023	14.527
الإطفاء المحتسب للسنة	**2.905**
في 31 ديسمبر 2024	17.432
الإطفاء المحتسب للسنة	**2.906**
في 31 ديسمبر 2025	**20.338**
القيمة الدفترية	
في 31 ديسمبر 2025	**39.231**
في 31 ديسمبر 2024	**42.137**

يوجد لدى الغرفة عقد إيجار مرتبط بمكتب مستأجر، حيث تكون مدفوعات الإيجار عبارة عن مدفوعات ثابتة فقط غير مرتبطة بعناصر متغيرة مثل التضخم وإيجارات السوق.

8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرصيد الافتتاحي	11.232.952	10.852.806
الاستبعادات خلال السنة	(1.631.519)	(819.168)
الاضافات خلال السنة	1.986.350	1.316.724
التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات	227.121	(117.410)
الرصيد الختامي	**11.814.904**	**11.232.952**

8) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر - تابع

تتمثل استثمارات الغرفة فيما يلي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
تحليل الاستثمارات:		
أسهم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية	3.283.519	3.235.509
صناديق مدارة	8.531.385	7.997.443
	11.814.904	**11.232.952**

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المدرجة على أسعار السوق المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، بينما تتألف الصناديق المدارة من محفظة سندات دين/ صكوك محلية سيادية مدارة من قبل مدير صندوق خارجي.

9) ذمم تجارية مدينة وأخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ذمم إيجارات مدينة	428.087	313.001
ناقصاً: مخصص الخسائر الإئتمانية المتوقعة	(284.200)	(284.200)
	143.887	28.801
مبالغ مدفوعة مقدماً	1.837.193	1.524.135
إيرادات مستحقة	285.282	218.115
رسوم عضوية مستحقة الدفع من وزارة الصناعة والتجارة	114.519	113.543
ذمم مدينة أخرى	33.572	49.073
	2.414.453	**1.933.667**

9) ذمم تجارية مدينة وأخرى - تابع

إن التغير في مخصص انخفاض قيمة ذمم الإيجارات المدينة كالتالي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرصيد الافتتاحي	284.200	218.377
المخصص للسنة	-	67.688
المشطوب خلال السنة	-	(1.865)
الرصيد الختامي	**284.200**	**284.200**

إن ذمم الإيجارات المدينة عادةً ما تكون ذات فترات ائتمان تصل لغاية 30 يوماً، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني. إن سياسة الغرفة لا تتضمن الحصول على ضمانات مقابل ذمم الإيجارات المدينة، وبالتالي، فهي جميعها غير مضمونة.

تطبق الغرفة النهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى الحياة بالنسبة لذمم الإيجارات المدينة. لغرض قياس خسائر الائتمان المتوقعة على أساس جماعي، يتم تجميع ذمم الإيجارات المدينة بناءً على مخاطر الائتمان والأعمار المماثلة.

تستند معدلات الخسارة المتوقعة إلى خسائر الائتمان التاريخية التي تعرضت لها الغرفة على مدار عدد من السنوات السابقة لنهاية الفترة. يتم بعد ذلك تعديل معدلات الخسارة التاريخية للحصول على المعلومات الحالية والمستقبلية حول عوامل الاقتصاد الكلي التي من شأنها التأثير على عملاء الغرفة. حددت الغرفة الناتج المحلي الإجمالي للبلد الذي تعمل فيها الغرفة كعامل قياس رئيسي.

على هذا الأساس، تم تحديد مخصص الخسارة المتوقعة لمدى الحياة فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة، كما في 31 ديسمبر 2025 و2024 على النحو التالي:

	متأخرة لمدة 0 - 30 يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لأكثر من 360 يوماً	المجموع
31 ديسمبر 2025						
معدل الخسارة المتوقعة	0%	0%	0%	0%	99.24%	
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	**111.404**	**14.440**	**5.411**	**10.456**	**286.376**	**428.087**
مخصص الخسارة	**-**	**-**	**-**	**-**	**284.200**	**284.200**

	متأخرة لمدة 0 - 30 يوماً	متأخرة لمدة 31 - 60 يوماً	متأخرة لمدة 61 - 180 يوماً	متأخرة لمدة 181 - 360 يوماً	متأخرة لأكثر من 360 يوماً	المجموع
31 ديسمبر 2024						
معدل الخسارة المتوقعة	10.55%	20.38%	0%	0%	99.17%	
إجمالي ذمم الإيجارات المدينة	**15.157**	**15.869**	**264**	**-**	**281.711**	**313.001**
مخصص الخسارة	**1.599**	**3.234**	**-**	**-**	**279.367**	**284.200**

10) ودائع بنكية

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ودائع بنكية طويلة الأجل - تستحق بعد أكثر من سنة	2.195.248	1.995.248
ودائع بنكية قصيرة الأجل - تستحق بعد أكثر من ثلاثة شهور ولكن في غضون سنة	6.000.000	6.500.000
	8.195.248	**8.495.248**

تتراوح نسبة العوائد المحتسبة على الودائع البنكية ما بين 4.65% و6% سنوياً (2024: تتراوح ما بين 5% و6.8% سنوياً)، وتستحق هذه الودائع خلال اثنى عشر شهراً أو أقل. وقد بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع البنكية كما في تاريخ بيان المركز المالي 4.752 دينار بحريني (2024: 4.752 دينار بحريني).

11) نقد وأرصدة لدى البنوك

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
أرصدة الحسابات لدى البنوك	1.026.041	1.482.984
نقد في الصندوق	1.232	918
	1.027.273	1.483.902
ناقصاً: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	(1.956)	(1.956)
	1.025.317	**1.481.946**

12) الاحتياطي الرأسمالي

يتمثل حساب الاحتياطي الرأسمالي في المبالغ المحولة في السنوات السابقة من الفائض المتراكم لدى الغرفة لغرض مواجهة الخطط التوسعية المستقبلية للغرفة. كما في السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025، بلغ رصيد حساب الاحتياطي الرأسمالي 602.543 دينار بحريني (2024: 602.543 دينار بحريني).

13) احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات

إن احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات يشمل المكاسب والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات والتي يتم إدراجها في الدخل الشامل الآخر. كما في 31 ديسمبر 2025، بلغ رصيد احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات 2.622.343 دينار بحريني (2024: 2.395.222 دينار بحريني).

14) احتياطي الأعمال الخيرية

خلال السنة، لم يتم تحويل أي مبالغ لحساب احتياطي الأعمال الخيرية، حيث بلغ رصيد هذا الاحتياطي 177.150 دينار بحريني كما في 31 ديسمبر 2025 (2024: 177.150 دينار بحريني).

15) التزامات عقود الإيجار

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرصيد الافتتاحي	49.795	51.719
مدفوعات عقود الإيجار	(5.400)	(5.400)
مصروفات الفوائد	3.302	3.476
الرصيد الختامي	47.697	49.795
ناقصاً: الجزء المتداول من التزامات عقود الإيجار	(1.672)	(2.064)
الجزء غير المتداول من التزامات عقود الإيجار	**46.025**	**47.731**

تحليل الاستحقاق - التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
أقل من سنة واحدة	4.050	5.400
ما بين سنة وخمس سنوات	21.600	20.250
أكثر من خمس سنوات	45.900	51.300
مجموع التزامات عقود الإيجار غير المخصومة	**71.550**	**76.950**

16) منافع نهاية الخدمة للموظفين

إن مساهمات الغرفة في نظام التقاعد للمواطنين البحرينيين المدار من قبل الهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في مملكة البحرين للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 بلغت 243.733 دينار بحريني (2024: 227.465 دينار بحريني).
كما أن التغير في مخصص نهاية الخدمة للموظفين التي تزيد رواتبهم عن الحد الأقصى من المساهمة خلال السنة مبين كالتالي:

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
الرصيد الافتتاحي	5.123	1.370
المستحقات للسنة (إيضاح 22)	4.427	3.753
المبالغ المدفوعة خلال السنة	(877)	-
الرصيد الختامي	**8.673**	**5.123**
عدد الموظفين العاملين بالغرفة	**79**	**82**

17) ذمم تجارية دائنة وأخرى

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ذمم تجارية دائنة	432.918	555.938
مخصص رواتب اجازات الموظفين وتذاكر السفر	63.556	58.940
مصروفات مستحقة	183.490	186.175
مبالغ محتجزة للمقاولين	105.602	51.638
إيرادات مؤجلة	106.429	90.877
مطلوبات أخرى	136.247	74.109
	1.028.242	**1.017.677**

يتم سداد الذمم التجارية الدائنة بشكل عام في غضون 30 إلى 60 يوماً من تاريخ فاتورة المورد، وهي مثبتة بشكل أساسي بالدينار البحريني.

18) إيرادات ورسوم تحصيل الاشتراكات

تمثل إيرادات الاشتراكات المبالغ المتحصلة من الأعضاء سنوياً. يتم تحصيل رسوم الاشتراكات عن طريق وزارة الصناعة والتجارة ("الوزارة") مقابل رسوم تحصيل. لقد بلغت رسوم الاشتراكات خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025 1.626.402 دينار بحريني (2024: 1.569.422 دينار بحريني). ووفقاً للتقارير المستلمة من الوزارة، فقد بلغ عدد الأعضاء المسددين لاشتراكاتهم خلال السنة 54.129 عضواً (2024: 51.129 عضواً). وبلغت رسوم تحصيل إيرادات وزارة الصناعة والتجارة 325.280 دينار بحريني (2024: 313.884 دينار بحريني).

19) إيرادات ومصروفات مبنى بيت التجار

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
إيرادات المبنى		
إيجارات المبنى	837.087	751.225
خدمات الإيجارات	126.922	82.864
إيجار مواقف السيارات	-	3.871
مجموع الإيرادات	**964.009**	**837.960**
مصروفات التشغيل للمبنى	(215.242)	(191.225)
الإستهلاك (إيضاح 6)	(125.561)	(147.620)
مصروفات الكهرباء والماء	(103.106)	(102.047)
مصروفات الصيانة	(38.396)	(42.818)
مصروفات الحراسة والأمن	(32.507)	(22.981)
مصروفات التنظيفات	(27.232)	(19.105)
مصروفات المصاعد	(21.436)	(15.351)
مصروفات التكييف	(3.310)	(4.648)
مصروفات أجهزة الإنذار والحريق	(2.432)	(3.638)
مجموع المصروفات	**(569.222)**	**(549.433)**
صافي إيرادات المبنى	**394.787**	**288.527**

20) إيرادات الاستثمارات والودائع

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
أرباح صناديق مدارة	617.768	526.771
إيرادات فوائد بنكية	420.455	568.595
أرباح أسهم	191.392	164.135
	1.229.615	**1.259.501**

21) إيرادات أخرى

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
إيرادات المناقصات	2.950	4.000
عكس مخصصات انتفت الحاجة لها	-	1.865
إيرادات متنوعة	55.830	35.193
	58.780	**41.058**

22) تكاليف الموظفين

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
الرواتب والأجور	1.641.139	1.595.421
مصروفات التأمينات الاجتماعية	243.733	227.465
مكافآت الموظفين	154.742	151.452
مصروفات التأمين الصحي للموظفين	148.833	158.230
مصروفات الدورات التدريبية	31.442	37.736
مكافآت المتقاعدين	19.035	-
مخصص مكافأة نهاية الخدمة (إيضاح 16)	4.427	3.753
مصروفات أخرى	30.853	24.762
	2.274.204	**2.198.819**

23) مصروفات عمومية وإدارية

	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
مصروفات الحاسوب	206.770	200.792
اشتراك في اتحادات الغرف العربية والخليجية	138.368	112.666
مصروفات إعلانات	58.505	63.915
مصروفات وسائل الإعلام	48.066	48.442
مصروفات البريد والهاتف والفاكس والإنترنت	38.255	44.264
مصروفات القرطاسية والمطبوعات	24.365	15.055
مصروفات الكهرباء والماء	23.454	28.479
مصروفات خدمات مهنية	19.352	29.493
مصروفات الدراسات والاستشارات الاقتصادية	16.931	42.396
مصروفات تنظيفات	12.283	9.295
مصروفات المكتب	9.982	16.122
رسوم اشتراكات	1.762	1.347
مصروفات أخرى	79.787	43.786
	677.880	**656.052**

24) المعاملات والأرصدة مع الأطراف ذات العلاقة

يتم اعتبار الأطراف كأطراف ذات علاقة عندما يكون لأحد الأطراف قدرة السيطرة على الطرف الآخر، أو عندما يمارس نفوذ مؤثر على الطرف الآخر في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. يندرج ضمن الأطراف ذات العلاقة كل من أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا، وأفراد أسرهم المقربين، وتلك المنشآت الأخرى التي تكون لدى الغرفة أو أعضاء مجلس الإدارة، وموظفي الإدارة العليا وأفراد أسرهم المقربين القدرة على ممارسة نفوذ مؤثر فيها أو يمكن أن تتأثر بشكل جوهري من قبل تلك الأطراف. إن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة مصرحة من قبل الإدارة وتم إبرامها على أساس تجاري منصف.

فيما يلي موجز لأهم الأرصدة والمعاملات المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر:

الأرصدة مع الأطراف ذات علاقة	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	1.056	3.984
مبالغ مستحقة لأطراف ذات علاقة - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	15.854	27.179

المعاملات مع الأطراف ذات علاقة	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2025	السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024
رواتب ومنافع الإدارة التنفيذية	186.456	195.242
مخصصات المشاركات لمجلس الإدارة والإدارة العليا	90.603	84.641
شراء سلع وخدمات - شركات تحت سيطرة الإدارة العليا	88.335	111.045
إيرادات إيجارات - شركات تحت سيطرة مجلس الإدارة والإدارة العليا	80.695	93.613

25) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر

الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي تشتمل على نقد وأرصدة لدى البنوك، وودائع بنكية، وموجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وذمم تجارية مدينة وأخرى (باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً)، وذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين)، والتزامات عقود الإيجار. إن السياسات المحاسبية المتعلقة بالأساليب المتبعة عند الإعتراف بالأدوات المالية قد تم الإفصاح عنها كلاً على حدة في البند الخاص بها.

إدارة حقوق الأعضاء

إن الهدف الأساسي من إدارة حقوق الأعضاء لدى الغرفة يتمثل في التأكد من المحافظة على نسبة كافية لتدعيم أعمالها وتعزيز عوائد الأعضاء.

تقوم الغرفة بإدارة هيكلة حقوق الأعضاء لديها، كما تقوم بإجراء التعديلات اللازمة عليه في ضوء التغيرات في الظروف الاقتصادية. لم يتم إجراء أية تغييرات في الأهداف والسياسات والعمليات خلال السنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2025 و2024.

إن الغرفة تقوم بمراقبة حقوق الأعضاء عن طريق استخدام نسبة المديونية، وهي عبارة عن صافي المديونية مقسوماً على مجموع حقوق الأعضاء مضافاً إليه صافي المديونية. تضم الغرفة ضمن صافي المديونية الذمم التجارية الدائنة والأخرى، والتزامات عقود الإيجار، مخصوما منها النقد والأرصدة لدى البنوك. أما حقوق الأعضاء فتتضمن الفائض المتراكم والإحتياطيات الأخرى المنسوبة للأعضاء.

	31 ديسمبر 2025	31 ديسمبر 2024
ذمم تجارية دائنة وأخرى	1.028.242	1.017.677
التزامات عقود الإيجار	47.697	49.795
ناقصاً: نقد وأرصدة لدى البنوك	(1.025.317)	(1.481.946)
صافي المديونية/(الفائض)	**50.622**	**(414.474)**
مجموع حقوق الأعضاء	**41.487.877**	**41.010.720**
مجموع حقوق الأعضاء وصافي المديونية	**41.538.499**	**40.596.246**
نسبة المديونية	**0.12%**	**-**

كما في 31 ديسمبر 2024، لم يكن لدى الغرفة صافي مديونية. وعليه، لم يتم احتساب نسبة المديونية.

إدارة المخاطر تتم من قبل إدارة الشئون المالية في الغرفة وفقاً لسياسات معتمدة من قبل مجلس الإدارة. تقوم إدارة الشئون المالية بالغرفة بتقييم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية في الغرفة. ويوفر أعضاء مجلس الإدارة مبادئ إدارة المخاطر بصورة عامة، بالإضافة إلى سياسات تغطي مجالات معينة.

25) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

الأدوات المالية الرئيسية

إن الأدوات المالية الرئيسية المستخدمة من قبل الغرفة، والتي تنشأ منها مخاطر الأدوات المالية هي كالتالي:

- موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
- ذمم تجارية مدينة وأخرى (باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً)
- ودائع قصيرة الأجل
- استثمارات مضاربة
- نقد وأرصدة لدى البنوك
- ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين)

يوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفئتها كما فـي 31 ديسمبر 2025:

الموجودات المالية	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	11.814.904
ذمم تجارية مدينة وأخرى (باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً)	577.260	-
ودائع بنكية	8.195.248	-
نقد وأرصدة لدى البنوك	1.025.317	-
مجموع الموجودات المالية	**9.797.825**	**11.814.904**

المطلوبات المالية	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين)	858.257
مجموع المطلوبات المالية	**858.257**

25) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

الأدوات المالية الرئيسية - تابع

ويوضح البيان التالي ملخصاً للأدوات المالية المحتفظ بها مصنفة طبقاً لفئتها كما فـي 31 ديسمبر 2024:

الموجودات المالية	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	11.232.952
ذمم تجارية مدينة وأخرى (باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً)	409.532	-
ودائع بنكية	8.495.248	-
نقد وأرصدة لدى البنوك	1.481.946	-
مجموع الموجودات المالية	**10.386.726**	**11.232.952**

المطلوبات المالية	مطلوبات مالية بالتكلفة المطفأة
ذمم تجارية دائنة وأخرى (باستثناء منافع الموظفين)	867.860
مجموع المطلوبات المالية	**867.860**

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناجمة عن فشل أحد الأطراف بالوفاء بالتزاماته المالية في ميعاد استحقاقها مما يتسبب في تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. تنشأ مخاطر الائتمان من النقد والأرصدة لدى البنوك والودائع قصيرة الأجل والتدفقات النقدية التعاقدية لاستثمارات الديون المدرجة بالتكلفة المطفأة، وكذلك التعرضات الائتمانية للعملاء، بما في ذلك الذمم المدينة غير المسددة. يتم الاحتفاظ بالأرصدة البنكية والودائع قصيرة الأجل واستثمارات المضاربة لدى بنوك محلية وغير محلية تتمتع بتصنيفات ائتمانية جيدة. كما أن استثمارات الغرفة محتفظ بها لدى بنوك تتمتع بتصنيفات ائتمانية جيدة وشركات أخرى مدرجة في أسواق الأوراق المالية. إن تركيزات مخاطر الائتمان فيما يتعلق بذمم الإيجارات المدينة محدودة بسبب العدد الكبير لعملاء الغرفة. تطبق الغرفة المنهج المبسط للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة باستخدام مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدى الحياة بالنسبة لجميع الذمم التجارية المدينة. علاوة على ذلك، تعتبر استثمارات الدين بالتكلفة المطفأة ذات مخاطر ائتمانية منخفضة. بسبب هذه العوامل، تعتقد الإدارة بأنه لا توجد مخاطر ائتمان إضافية على المبالغ المخصصة لمواجهة الخسائر الناتجة من عدم تحصيل ذمم الإيجارات المدينة لدى الغرفة.

25) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

لا تقوم الغرفة بالدخول في عقود مشتقات مالية من أجل إدارة مخاطر الإئتمان، على الرغم من أنه في بعض الحالات المحدودة، قد تتخذ الغرفة خطوات لتخفيف هذه المخاطر إذا كانت متركزة بشكل كافي. وتمثل القيمة الدفترية للموجودات المالية الحد الأقصى لتعرض الغرفة لمخاطر الإئتمان. يوضح البيان التالي الإفصاحات الكمية لمقدار التعرض لمخاطر الإئتمان المتعلقة بالموجودات المالية.

	31 ديسمبر 2025	
الموجودات المالية	**القيمة الدفترية**	**الحد الأقصى للتعرض للمخاطر**
ذمم تجارية مدينة وأخرى (باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً)	577.260	577.260
ودائع بنكية	8.195.248	8.195.248
نقد وأرصدة لدى البنوك	1.025.317	1.024.085
مجموع الموجودات المالية	**9.797.825**	**9.796.593**

	31 ديسمبر 2024	
الموجودات المالية	**القيمة الدفترية**	**الحد الأقصى للتعرض للمخاطر**
ذمم تجارية مدينة وأخرى (باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً)	409.532	409.532
ودائع بنكية	8.495.248	8.495.248
نقد وأرصدة لدى البنوك	1.481.946	1.481.028
مجموع الموجودات المالية	**10.386.726**	**10.385.808**

مخاطر سعر الفائدة هي مخاطرة تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. إن الودائع البنكية تدر عوائد بمعدلات تتراوح ما بين 4.65% و6% سنوياً (2024: تتراوح ما بين 5% و6.8% سنوياً). وفي رأي الإدارة، فإن الموجودات والمطلوبات الأخرى لدى الغرفة، ليست حساسة لمخاطر سعر الفائدة.

مخاطر السيولة هي مخاطر مواجهة الغرفة لصعوبة في توفير الأموال اللازمة لسداد الإلتزامات المصاحبة للأدوات المالية. قد تنتج مخاطر السيولة من عدم القدرة على بيع موجودات مالية معينة بالسرعة المناسبة وبقيمة تقارب قيمتها العادلة.

تقوم إدارة الغرفة بمراقبة مخاطر السيولة على أساس منتظم للمساعدة في التأكد من توافر الأموال الكافية من أجل الوفاء بجميع الإلتزامات عند استحقاقها.

25) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

يبين الجدول التالي الإستحقاقات التعاقدية (تمثل التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة) للمطلوبات المالية غير المشتقة على أساس أقرب تاريخ يمكن أن يطلب من الغرفة أن تقوم فيه بتسديد المدفوعات.

	أقل من سنة	المجموع
في 31 ديسمبر 2025		
أدوات مالية غير معرضة للفائدة	**858.257**	**858.257**

	أقل من سنة	المجموع
في 31 ديسمبر 2024		
أدوات مالية غير معرضة للفائدة	**867.860**	**867.860**

مخاطر الأسعار هي مخاطر تعرض الغرفة للتغيرات في أسعار الأوراق المالية المدرجة في الأسواق النشطة بسبب الاستثمارات التي تحتفظ بها الغرفة والمصنفة في بيان المركز المالي كموجودات مالية من خلال الدخل الشامل الآخر. لإدارة مخاطر الأسعار الناشئة عن الاستثمارات في الأسهم المدرجة والسندات، تقوم الغرفة بتنويع محفظتها. ويتم تنويع المحفظة وفقاً للحدود التي تضعها الغرفة.

إن تحليل حساسية القيمة العادلة للاستثمارات موضح على النحو التالي:

		التأثير على حقوق الأعضاء	
الوصـــف	**مقدار التغير**	**31 ديسمبر 2025**	**31 ديسمبر 2024**
موجودات مالية مدرجة في أسواق الأوراق المالية من خلال الدخل الشامل الآخر	+/- 5%	164.176	161.775

المخاطر السوقية هي مخاطر تقلب قيمة أداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في معدلات الفائدة، وأسعار صرف العملات الأجنبية، ومخاطر أسعار الأسهم. تراقب الغرفة عن كثب قوى ومتغيرات السوق وتقوم بتعديل الاستراتيجية بشكل مناسب للحد من المخاطر السوقية.

مخاطر العملة هي المخاطر الناتجة عن التقلبات في القيمة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر التي تحتفظ بها الغرفة، مقومة بشكل رئيسي بالدينار البحريني والدولار الأمريكي. إن معاملات الغرفة بالعملات الأجنبية يتم إبرامها بشكل رئيسي بالدولار الأمريكي وعملات دول مجلس التعاون الخليجي واللذين يرتبطون بشكل فعال بالدولار الأمريكي. وعليه، تم تقييم احتمالية تعرض الغرفة لمخاطر العملة من قبل الإدارة بأنها ضئيلة.

مخاطر الاستثمار هي مخاطر عدم اليقين بشأن المنافع المستقبلية التي يمكن تحقيقها من الاستثمار. تمتلك الغرفة سياسات واضحة بالنسبة لإدارة مخاطر الاستثمار. تغطي هذه السياسات مستويات سلطة الاستثمار وممارسات تقييم الاستثمار. كما تقوم إدارة الشئون المالية بالغرفة بدراسة تأثير المعاملات على بيان المركز المالي للغرفة، كما تقوم بمراقبة أداء المحفظة الاستثمارية بصفة مستمرة. وتتم مراجعة كل طلب استثمار من قبل جهة مختصة، وذلك بناءً على حجم وطبيعة المعاملة. ويتم إجراء التقييم العادل للاستثمارات على أساس ربع سنوي.

25) الموجودات والمطلوبات المالية وإدارة المخاطر - تابع

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي سيتم الحصول عليه لبيع موجودات أو الذي سيتم دفعه لنقل إلتزام في معاملة منتظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس.

إن الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري تشمل الذمم التجارية المدينة والأخرى (باستثناء المصروفات المدفوعة مقدماً)، والنقد والأرصدة لدى البنوك، والودائع البنكية، والذمم التجارية الدائنة والأخرى (باستثناء منافع الموظفين)، والتزامات عقود الإيجار. ترى الإدارة أنه ونظراً للطبيعة القصيرة الأجل لهذه الأدوات المالية، فإن القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2025 و2024.

يبين الجدول التالي التسلسل الهرمي للقيمة العادلة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري جنبا إلى جنب مع وسائل التقييم والمدخلات غير الملحوظة الهامة المستخدمة في تحديد قياس القيمة العادلة للأدوات المالية إضافة إلى العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة:

	القيمة العادلة في 31 ديسمبر	مستوى التسلسل الهرمي	وسائل التقييم المستخدمة والمدخلات الرئيسية	المدخلات غير الملحوظة الهامة	العلاقة المتبادلة بين المدخلات غير الملحوظة والقيمة العادلة
موجودات غير مالية					
عقارات استثمارية	15.244.447 (15.089.150 :2024)	المستوى الثاني	تقارير تقييم من جهات مستقلة.	معدلات السوق الحالية.	علاقة إيجابية بين معدلات السوق والقيم العادلة.
موجودات مالية					
أسهم مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية	3.283.519 (3.235.509 :2024)	المستوى الأول	أسعار الأسهم المدرجة في أسواق الأوراق المالية.	لا ينطبق.	لا ينطبق.
صناديق مدارة	8.531.385 (7.997.443 :2024)	المستوى الثاني	تقييم صافي الموجودات والتقييم المقدم من قبل مديري الصناديق.	معدلات نمو الإيرادات والأرباح المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار المعرفة الإدارية والخبرة في ظروف السوق لاتجاهات الصناعة المماثلة.	كلما ارتفع معدل نمو الإيرادات، ارتفعت القيمة العادلة.

لم تكن هناك أية تحويلات بين المستويات خلال السنة.

26) الإلتزامات والإلتزامات المحتملة

لدى الغرفة التزامات تشغيلية ورأسمالية بقيمة 646.691 دينار بحريني (2024: 143.511 دينار بحريني).

27) أرقام المقارنة

تمت إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة، حيثما كان ذلك ضرورياً، لتتماشى مع العرض المعتمد في السنة الحالية. إن إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على حقوق الأعضاء، أو مجموع الدخل الشامل، والموجودات والمطلوبات المتعلقة بالسنة السابقة.

28) الأحداث بعد فترة إعداد التقرير

لم تقع أي أحداث مهمة بعد 31 ديسمبر 2025 وقبل تاريخ التقرير يتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على هذه البيانات المالية.

غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER
غرفة البحرين
BAHRAIN CHAMBER